

الغرس المتباين للمنسل الذكري

بين الإباحة والتحريم

دراسة فقهية مقارنة

إعداد

د/ أيمن فتحي محمد علي

المدرس بكلية الشريعة والقانون بأسسيوط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ﴿... يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِثَاءً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ يَزُوجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنِثَاءً وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾^(١) أحمده وأشكره على سوابغ نعمه العظام، ومننه الجسام، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد نبي الرحمة سيد الأنام، وعلى آله وصحبه الأئمة الأعلام، ومن تبعهم بإحسان إلى آخر الزمان.

أما بعد

فلقد تجاوز الطب حدود العلاجات التقليدية، وأصبح بالإمكان علاج الأمراض المزمنة والمستعصية، ومن أهم الأساليب العلاجية التي تطورت تطوراً مذهلاً، عمليات غرس الأعضاء البشرية، حتى أنها تخطت مراحل التجريب والبحث العلمي، وأصبحت أسلوباً علاجياً ناجعاً، معترفاً به على نطاق واسع، مما أدى إلى ظهور إشكالات لم يكن لنا عهد بها من قبل، كإشكال غرس الأعضاء والغدد التناسلية، والتي تعتبر من المسائل المستجدة، بل من النوازل والقضايا، التي لم يعرفها الفقهاء السابقون في الواقع، ولا وقعت لهم في دائرة الافتراض، ولا في دائرة الخيال العلمي^(٢)، فلم نجد من بحثها، أو بين الحكم فيها، ولو أن فقيهاً بحثها على النحو الذي هي عليه الآن، لكان موضع استهجان شديد، إن لم يكن موضع استنكار.

ولما كانت الأعضاء التناسلية هي موطن إجراء هذا النوع من الجراحة، ولما كان لكل عضو من هذه الأعضاء وظائفه الفسيولوجية المختلفة عن

(١) سورة الشورى الآيتان: ٤٩، و٥٠.

(٢) فتوقعات الإنسان مهما كان عالماً، وتخيالاته، لها حدود، تفرضها عليه حال العصر، والوضع القائم.

الآخر، كان لابد من دراسة مفردة لكل عضو على حدة، لوضع ضوابط متكاملة عن غرس هذا العضو، أو ذاك، من جميع النواحي التي تهم الفقيه. لذا رأيت - بعد الاستشارة - أن اقتصر في بحثي هذا على دراسة المنسل الذكري - الخصيتين - للتعرف على خلاصة الجوانب الطبية فيه، والإلمام بالأحكام الشرعية حيالها، لتقديم جهد متواضع، يسهم في إثراء المكتبة الفقهية، فيما يتعلق بالنوازل الطبية، خاصة غرس الأعضاء التناسلية.

أهمية البحث.

تكمن أهمية هذا البحث في أمور عدة، منها:

- ١- غياب النص الشرعي الصريح، الذي يصلح للحكم في مثل هذه القضايا بالغة الأثر، مما كان سبباً وراء اختلاف العلماء ذوي الخبرة والشأن - سواء كانوا فقهاء أم أطباء - في حكم هذا النوع من الغرس.

٢- أن هذا النوع له جواب شرعية على درجه كبيرة من الأهمية؛ ذلك أن له تعلق بمقصد من مقاصد الشرع الأساسية، وهو حفظ النسل، والذي يعد من الضروريات الخمس التي دارت عليها أحكام الشرع^(١).

٣- أن ما يترتب على هذه العمليات من آثار سلبية، أو إيجابية، لا يقتصر على المعطي، أو الآخذ فحسب، بل تمتد لتشمل غيرهما، من الذرية والمجتمع.

٤- إلى جانب أن معظم الدراسات - لأصحابها فضيلة السبق، وبهم يفتح باب التوسع في الفهم - لم تتناول هذه الجزئية إلا في حدود الكلام على نقل الأعضاء بالمعنى الواسع، وفي أحسن الأحوال - ولا يتعدى ذلك بضع وريقات محدودة^(٢) - من خلال بحث نقل الأعضاء التناسلية على سبيل الجملة.

(١) وهي: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل، وقد قالوا إنها مراعاة في كل ملة. الموافقات في أصول الفقه لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي الشهير بالشاطبي ٤/٢ - ط دار الفكر للطباعة والنشر، إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ٣٦٦/١ - ط دار الفكر - بيروت - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، الذخيرة للإمام العلامة شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي

المشهور بالقرافي ١٢٧/١، و ٤٧/١٢ ط الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان.

(٢) تصل في غالب الأحوال إلى مجرد نقل ما كتبه الدكتور/ محمد بن محمد المختار الشنقيطي، دون زيادة حرف عليها.

منهج البحث

سرت في بحثي هذا وفق المنهج التالي:

١- قمت بالتركيز على نوع واحد من أنواع الغرس وهو "الغرس المتباين للخصية" وجاء البحث بعنوان "الغرس المتباين للمنسل الذكري" بين الإباحة والتحرير، دراسة فقهية مقارنة.

٢- لما كان الحكم على الشيء فرعاً عن تصوره، قمت بإيضاح المسألة من الناحية الطبية، بلغة سهلة، لتقريبها، وتصويرها، لكي ينتهي إجراء الحكم الشرعي عليها.

٣- قمت بذكر لمحة تاريخية عن نشأة هذه العمليات، وتطورها.

٤- لما كانت هذه الجراحة من النوازل الحديثة - حيث لما يتناولها فقهاء السلف - قمت بالاستعانة بالدراسات والمؤلفات المعاصرة، التي لها علاقة بالموضوع، ومناقشتها مناقشة علمية، وترجيح ما قوي مدركه، وسلمت حجته.

وقد قامت جريدة (المسلمون) بنشر آراء العلماء والباحثين، والأطباء المختصين في هذه المسألة من الناحيتين الشرعية، والطبية، وذلك بسبب حادثة وقعت ونشأ عنها سؤال عن موقف الشريعة الإسلامية من هذا النقل.

وقد نشرت مباحث هذه المسألة في ثلاثة أعداد متوالية^(١)، ونظراً إلى أنني لم أقف على تلك

الأعداد من هذه الجريدة، فسيكون الاعتماد - الأصلي - هنا على كتاب الشنقيطي^(٢) في عرض تلك الآراء وأدلتها، مع إضافة ما وجدته ممن تكلم على هذه المسألة في مواضع أخرى.

٥- رجعت إلى كتب المذاهب الفقهية المعتمدة في كل مذهب - وذلك في كل ما له موضع، أو مناسبة - وذكرت مجمل الأقوال الفقهية فيه.

٦- استغنت بالمراجع الطبية الأجنبية ذات الصلة بالموضوع.

٧- قمت بمراسلة الخبير الأشهر، والطبيب الأول في هذا المجال Dr Sherman j. Silber

والذي أمدني - مشكوراً - بأبحاثه الخاصة في هذا المجال، والتي لم يكن يتثنى لي الحصول على بعضها من غيره.

كما أمدني بكثير من الحقائق العلمية، والمعلومات التي لها صلة بموضوع بحثي، مما كان له أثر ملحوظ في بناء الرؤية الطبية الصحيحة، لحقيقة هذه الجراحة، مما ساعد الباحث - من وجهة نظره - في تبني الحكم الشرعي الذي يدين الله - تعالى - به.

(١) الأعداد رقم: ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، من السنة الرابعة ١٤٠٩ هـ، تحقيق شريف قنديل.
(٢) أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها د/ محمد بن محمد المختار الشنقيطي صـ ٣٩٢ - ٣٩٨ ط مكتبة الصحابة - جدة - السعودية - ثانية - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

٨- عزوت الآيات إلى مواضعها، ذكراً اسم السورة، ورقم الآية.

٩- قمت بعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية، وذلك بذكر رقم الجزء، والصفحة، والكتاب والباب الذي يندرج تحته الحديث.

١٠- قمت ببيان درجة الحديث من حيث الصحة أو الضعف، وذلك في غير أحاديث الصحيحين.

١١- أنهيت بحثي هذا بخاتمة اشتملت على أهم ما توصلت إليه من نتائج، وتوصيات.

١٢- أعددت فهرساً للمراجع، وآخر للموضوعات.

خطة البحث.

انتظم هذا البحث في: مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

المقدمة، وبيان أهمية البحث.

منهج البحث.

خطة البحث.

الفصل الأول: ماهية جراحة غرس المنسل الذكري.

المبحث الأول: المنسل الذكري، تكوينه، ووظيفته.

المبحث الثاني: تاريخ هذه الجراحة، وتطورها.

المبحث الثالث: دوافع غرس المنسل الذكري.

الفصل الثاني: الغرس المتباين للمنسل الذكري.

المبحث الأول: الحكم الشرعي للغرس المتباين للمنسل الذكري.

المبحث الثاني: تقييم وترجيح.

الخاتمة.

النتائج.

التوصيات.

المراجع.

وأخيراً، فإني أضع ما أكتبه، بين يدي أساتذتنا العلماء، لتصحيح ما فيه من خطأ لا يخدم الشريعة الإسلامية، لأكون أنا أول من يبرأ منه، وليُسهم — إن كان ملائماً لروح النصوص الإسلامية — ولو إسهاماً ضعيفاً في استجلاء حكم هذه المستجدات، التي ستصبح في يوم ما بفضل التقدم العلمي المطرد، من السهولة بمكان، ومن الكثرة والانتشار ما لم يخطر على بال أحد اليوم.

د/ أيمن فتحي محمد علي.

مدرس الفقه المقارن.

كلية الشريعة والقانون أسيوط.

الفصل الأول

ماهية جراحة غرس المنسل الذكري.

لو أردنا الوقوف على حقيقة هذه الجراحة وماهيتها، لوجدنا أن تلك الماهية إنما تتحدد حسب الكيفية التي يتم بها إجراؤها، ومن الجدير بالذكر أن هذه الجراحة تتم بكيفيات مختلفة، حسب علاقتها بالجسم المستقبل، فهي:

إما غرس ذاتي: أي نقل الخصية غير النازلة (في البطن) إلى موضعها في كيس الصفن، في الشخص ذاته.

وإما غرس متماثل: وهو نقل الخصية من شخص إلى أخيه التوأم المتماثل^(١).

وإما غرس متباين: وهو الأكثر شهرة، وفيه يتم نقل الخصية من شخص وزرعها في آخر.

(١) التوائم نوعان:

الأول: التوائم المتماثلة: وهي التي نتجت عن بويضة واحدة مخصبة، ثم انقسمت إلى خليتين مستقلتين، وأنتجت كل واحدة منهما جنيناً، وهذه التوائم متماثلة في جميع الخصائص الوراثية.

الثاني: التوائم غير المتماثلة: وهي التي نتجت عن تلقيح بويضتين، أو أكثر. في وقت واحد، وتم تلقيح كل بويضة بحيوان منوي؛ ولذا فهي مختلفة من الناحية الوراثية، ولا تتشابه، إلا كما يتشابه الإخوة من أب وأم، وقد يكون إحداهما ذكراً والآخر أنثى.

الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء د/ محمد علي البار ص ٩٠ - ط دار القلم - دمشق - أولى - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

ويدعى هذا النوع أحياناً، بالغرس المتجانس، لحدوثه بين فصيلة متجانسة^(١).

ومما لا شك فيه أن هذا النوع من الغرس يعد الأهم، بل والأخطر من بين عمليات غرس الخصيتين، فلا تزال التطبيقات المستجدة لهذا المجال، في تقدم وتطور دائم.

ولما كانت هذه الجراحة ممكنة التنفيذ، ولها صلة وثيقة بالأعضاء التناسلية (الخصيتين) فهي موطن إجرائها، فسوف أقدم بين يدي البحث، فصل تمهيدي، حول التعريف بالخصية، وتاريخ هذه الجراحة، وتطورها، ودوافع اللجوء إليها، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول

المنسل الذكري، تكوينه، ووظيفته.

المنسل الذكري: الخصية (مصنع النطف) Testis: هي الغدة التناسلية للذكر، وهي العضو الأساسي للخصوبة عند الرجل، وهي المسؤولة عن صنع النطف، (إنتاج الحيوانات المنوية)، التي تتكون في القنوات المنوية في الخصية، وتقوم بحمل المعلومات الوراثية، حيث تنتقل عن طريقها

(١) المرجع السابق ص ٩٠ وما بعدها.

الصفات الطبيعية، والفسولوجية، ومنها الجنس أيضاً، من جيل إلى جيل، ومن الآباء إلى الأبناء.

وهي المسؤولة عن إفراز هرمونات الذكورة، المعروفة بالتستسترون، وهو الهرمون الذي يميز الرجل عن المرأة (١)، حيث يكسبه صفات الذكورة الثانوية، مثل زيادة حجم وقوة العضلات، وزيادة حجم الهيكل العظمي، وزيادة نمو الشعر في أماكن خاصة من الجسم، مثل شعر الذقن، والصدر، ونمو الحنجرة، وبالتالي عمق - غلظة - الصوت.

كما ينشط عملية تكوين الحيوانات المنوية، ويزيد من نمو ونشاط الأعضاء الجنسية الثانوية في الذكر (القضيب، كيس الصفن، والبروستاتة، والحوصلات المنوية)، كما له تأثير على الجهاز العصبي المركزي، فيسبب زيادة الشراسة، وزيادة الرغبة الجنسية لدى الذكور (٢).

حجم الخصية وشكلها.

الخصية من الغدد الصماء (٣)، تنمو من الحذبة التناسلية في منطقة بين صلب الجنين (عموده الفقري) والترائب (الأضلاع)، ثم تنزل تدريجياً إلى

(١) خلق الإنسان بين الطب والقرآن د/ محمد علي البار ص ٧١ - ط الدار السعودية للنشر والتوزيع، السعودية - ثلاثة عشر - ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م،

(٢) علم الغدد الصماء، أ.د/ مدحت حسين خليل محمد ص ٤٢٢ وما بعدها - ط دار الكتاب الجامعي العين - الإمارات - ثانية - ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

(٣) علم الغدد الصماء أ.د/ مدحت حسين - مرجع سابق - ص ٤٠٠.

الحوض، ابتداءً من الأسبوع العاشر للحمل، حتى تصل إلى الحوض في الشهر السابع، ثم تواصل نزولها في الشهر التاسع إلى كيس الصفن خارج الجسم (١).

وهي مثل اللوزة في الشكل، وأكبر منها قليلاً في الحجم (٢)، طولها من ٤ - ٥ سم، وعرضها من ٢ - ٣ سم، ووزنها في المتوسط من ١٢ — ٢٥ جم، ويوجد لدى الإنسان خصيتان، على كل جانب واحدة، واليسرى منهما أثقل من اليمنى عادة، مما يجعلها أقل ارتفاعاً (٣)، وهما محاطتان بكيس، أو جراب جلدي عضلي، يوجد خارج الجسم، يسمى كيس الصفن (٤).

والحكمة من وجود الخصية خارج الجسم، هو أن عملية تكوين الحيوانات المنوية تحتاج غالباً إلى درجة حرارة أقل من درجة حرارة الجسم (٥)

(١) خلق الإنسان بين الطب والقرآن د/ محمد علي البار - مرجع سابق - ص ٢٨٦.

(٢) خلق الإنسان بين الطب والقرآن د/ محمد علي البار - مرجع سابق - ص ٧٢.

(٣) العقم عند الرجال والنساء، أسبابه وعلاجه د/ سبيرو فاخوري ص ٢٤ - ط دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - خامسة - ١٩٨٨ م.

Human sexuality, William H. Masters et al., p. ٦٢, ٤th edition, ١٩٩٢.

(٤) خلق الإنسان بين الطب والقرآن د/ محمد علي البار - مرجع سابق - ص ٧١، المسؤولية الجسدية في الإسلام د/ عبد الله إبراهيم موسى، ص ٣٤ - ط دار ابن حزم - بيروت - لبنان - أولى - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

Human male fertility and semen analysis, T.D. Glover et al. p. ١٩-٢٠.

Human sexuality, p. ٦٢.

(٥) حيث إن درجة حرارة الجسم (٣٧ درجة مئوية) لا تسمح بتوالد النطف، بينما درجة حرارة الخصيتين خارج الجسم، تكون أقل من (٣٥ درجة مئوية) مما يساعد على توالد النطف.

خلق الإنسان بين الطب والقرآن د/ محمد علي البار - مرجع سابق - ص ٧١.

وبالتالى فوجود الخصيتين داخل كيس الصفن، خارج الجسم، يسمح لهما بعملية التبريد، عن طريق الفقد الحراري (Heat loss) بواسطة التيارات الهوائية التي تمر حولهما، ففي حالة إرتفاع درجة حرارة الجو يتمدد كيس الصفن، لزيادة مسطح التبادل الحراري، وبالتالي يزيد الفقد الحراري، وفي حالة إنخفاض درجة الحرارة، ينكمش كيس الصفن، ليققل مسطح التبادل الحراري، وبالتالي تقل معدلات الفقد الحراري.

فكيس الصفن يعمل كمنظم حراري (Thermoregulator) لوضع الخصيتين في بيئة مكيفة، ويساعده في ذلك مرور الهواء حوله، مع عملية التبادل الحراري (Heat exchange) بين الشرايين، والأوردة المغذية للخصية (Spermatic arteries and veins) (١).

وعندما تعلق الخصيتين داخل الجسم، أو تتعرض لدرجة حرارة عالية من مصدر خارجي، فهذا يؤثر عكسياً على إنتاج الحيوانات المنوية، أي ينخفض عددها.

محتوياتها وأقسامها.

تحتوي الخصية على مجموعة من الفصوص (أربعمائة فص تقريباً) وفي كل فص من هذه الفصوص، ثلاث قنوات (أنابيب) منوية صغيرة، يبلغ طول كل قناة نصف متر تقريباً، وهي متعرجة وملتفة حول نفسها، في حيز لا

(١) علم الغدد الصماء أ.د/ مدحت حسين - مرجع سابق - ص ٤٠٩.

يزید عن خمسة سنتمرات، هو طول الخصية، وفي هذه القنات تتولد النطف، ومن خلالها يفرز هرمون الذكورة (١).

وبالخصية ثلاثة أنواع من الخلايا:

١- خلايا القنات المنوية، خلايا سرتولي (Sertoli cells) وهي خلايا عمودية طويلة، تمتد تجاه وسط القنات حاملة المنى، ولهذه الخلايا عدة وظائف، منها:

أ- المحافظة على الحاجز الموجود بين الدم والخصية.

ب - إنتاج السائل المنوي، والبروتين الخاص بالهرمون الذكري.

ج - المساهمة في خروج الحيوانات المنوية.

٢- الخلايا الجرثومية البدائية (Primordial germ cells) وهي الخلايا المكونة للحيوانات المنوية.

٣- خلايا ليدج (Leydig cells) وهي تمثل المصدر الرئيسي لإنتاج الهرمون الذكري، وتفرز منه نحو (٧) جم يومياً (١).

(١) خلق الإنسان بين الطب والقرآن د/ محمد علي البار - مرجع سابق - ص٧٢.

Disorder of male sexual function, Drogo K. Montague, p.٦, ١٩٨٨.

Infertility: male and female, Vaclav Insler and Bruno Lunenfeld,

p.١٦٩, ١٩٨٦.

المبحث الثاني

تاريخ هذه الجراحة، وتطورها.

أما عن تاريخ نشأة هذه العمليات وتطورها، فيمكن الوقوف عليه مما ذكره أهل الطب في هذا الشأن.

فتبدأ القصة في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي على يد الطبيب المشهور براون سيكارد (Brown Sequard) مؤسس علم الغدد الصماء فقد كان مولعاً بحقن نفسه بمستخلصات الخصي من الحيوانات على اعتبار أنها تحتوي على مادة تعيد النشاط والقوة والشباب، وكان عمره عندما بدأ يتعاطاها ٧٢ عاماً، وكان معتقداً تمام الاعتقاد أن هذه الحقن (الزرق العضلي لمستخلصات الخصي من الحيوانات) قد أعادت إليه نشاطه وقوته وشبابه.

وفي العقد الأول من القرن العشرين قام يوجين ستيناخ (Eugene Steinach) بزرع الخصي في الخنازير الغينية المخصية، وادعى أن كل خصائص الذكورة عادت إليها بعد الزرع، كما قام بزرع الخصي في إنثى

(١) موسوعة رحلة الإنسان بين العلم والقرآن د/ عبد الغني خميس ١١١/٢ - ط دار الغد العربي - أولى - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

Human male fertility and semen analysis, p.٢١.

Disorder of male sexual function, p.٦.

هذه الحيوانات، وأوضح أن ذلك أدى إلى ظهور علامات الذكورة على الإناث.

وقد أثار ذلك الكشف اهتماماً طبياً واسعاً وكتبت مجلة الجمعية الطبية الأمريكية المشهورة (JAMA) افتتاحيتها حول هذا الموضوع وعلفت على ذلك بقولها: "إن هذه الكشوفات تفتح مجالات واسعة للاستخدام، ولكنه من المبكر جداً معرفة النتائج على الإنسان" (١).

ثم بدأت محاولات نقل الخصى في الإنسان مع أوائل القرن العشرين عام ١٩١١ عن طريق الطبيبان ليدستون وفيكتور (Victor D. Lespinasse) and (G. Frank Lydston) وكان يتم الحصول على الخصى من الأشخاص المنتحرين أو المحكوم عليهم بالإعدام، ولم يكن المقصد من تلك المحاولات هو الحفاظ على النشاط والقوة فقط، بل ومساعدة الرجال المصابين ببعض الأمراض (مثل ضغط الدم المرتفع، والصدفية، واختفاء الخصيتين) في استعادة بعض الصفات والوظائف الذكورية، وهو ما كان يسمى بالعلاج المضاد لتقدم العمر، أو العلاجات المضادة للشيخوخة (Antiaging therapy)، وقد تجلى بوضوح دعم (Lydston) الثابت للعملية عندما أجريت له شخصياً زرع خصية (٢).

(١) الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء د/ محمد علي البار ص ٢٤٥ وما بعدها - ط دار القلم - دمشق - أولى - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

(٢) Historical Article, Injection, Ligation and Transplantation: The Search for the Glandular Fountain of Youth, Nicole L. Miller and Brant R. Fulmer, The Journal of Urology Vol. ١٧٧, p. ٢٠٠٠-٢٠٠٥, ٢٠٠٦.

وفي عام ١٩٢٢ قامت مجلة (Endocrinology) بنشر نتائج أبحاث الطبيب ستانلي (Stanley) والذي كان يشغل منصب طبيب في سجن سان كوينتين (san quintine) بكاليفورنيا حيث قام بعمليات نقل للأُسجة الخصوية بين نزلاء ذلك السجن، - ١٠٠٠ حالة ما بين مانح ومتلقي - وأشارت إلى أن النتائج كانت واعدة لطائفة واسعة من الحالات المرضية، مثل السكري والسل والصرع والروماتيزم (١).

وفي عام ١٩٤١ قام الدكتور كيرنس (Kearns) بإعادة زرع خصيتين استؤصلتا في حادث عمل مرووح بعد أن احتفظ بهما في الثلجة أثناء الليل ثم قام بالعملية في الصباح. وقد نجحت العملية في إعادة إفراز هرمونات الذكورة (دون إعادة إفراز الحيوانات المنوية) (٢).

وفي عام ١٩٧٦ قام الطبيبان سيلبر وكيلي (Silber and Kelly) بنقل خصية لطفل في التاسعة من عمره من داخل البطن وإزالتها إلى كيس الصفن، وكانت النتائج جيدة، ولكن لم يستطيعا تحديد ما إذا كان يستطيع الإنجاب أم لا، نظراً لصغر سنه (٣).

(١) An analysis of one thousand testicular substance implants, Stanley LL, Endocrinology; ٦: ٧٨٧، ١٩٢٢.

(٢) الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء د/محمد علي البر - مرجع سابق - ص ٢٤٧.

(٣) Successful autotransplantation of an intra abdominal testis to the scrotum by microvascular technique, Sherman J. Silber and Justen Kelly, The Journal of Urology, Vol. ١١٥، ٤٥٢-٤٥٤، ١٩٧٦.

وفي عام ١٩٧٧ قام الدكتور سيلبر (Silber) بنقل خصية من أخ إلى أخيه التوأم ، حيث ولد أحدهما بخصيتين سليميتين وأنجب ثلاث أطفال، أما الآخر فقد ولد بدون خصيتين، وفي سن البلوغ لم يظهر عليه علامات البلوغ، ولذلك تم علاجه هرمونياً بحقن هرمون التستستيرون (testosterone) ولكن عند سن الثلاثين تم نقل أحد الخصيتين من الأخ السليم إلى أخيه، وبمراقبته بعد الجراحة ، وبعد عامين كانت زوجة المتلقي تحمل طفلاً، وأنجبت ذكراً سليماً (١)،

وكانت أول عملية زرع للخصية تنجح في بقاء وظيفتي الخصية، وهما إفراز الحيوانات المنوية، وإفراز هرمونات الذكورة (٢).

وفي عام ١٩٨١ قام سيلبر (Silber) بزرع ذاتي للخصية (من أعلى البطن إلى كيس الصفن) في ثلاث أطفال ، كان اثنان منهما في عمر الخامسة، وقد خضعوا من قبل لإزالة خصية واحدة ولكن ضمرت ولذلك أرسلوا إليه، وقد استخدم معهم طريقة جراحية جديدة، وبمتابعتهم كانت الخصية جيدة، وفي نمو طبيعي، وإفراز هرموني جيد، أما الطفل الثالث

(١) Transplantation of a human testis for anorchia, Silber, S. J., Fertil. Steril. ٣٠: ١٨١-١٨٨, ١٩٧٨.

Pregnancy after testicular transplant: Importance of treating the couple,

Silber, S. J. and Rodriguez-Rigau, L. J., Fertil. Steril. ٣٢: ٤٥٤-٤٥٥, ١٩٨٠.

(٢) الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء د/محمد علي البار - مرجع سابق -

فكان في السادسة من عمره، ولم يخضع لأي جراحات من قبل، وقام بإتزال خصيتيه، وبمتابعته تبين ضمور إحدهما مع بقاء الأخرى سليمة، وقد قام أيضاً بإجراء هذا الزرع الذاتي لشاب في الواحد والعشرين من عمره، ولكن لم يستطع معرفة مدى نجاحه لتوفي الشاب في حادث سيارة بعد ستة أشهر(١).

وفي نفس العام ١٩٨١ قام بعض الأطباء بزرع ذاتي لخصية طفل في الثانية عشر حيث كانت الخصية في مكان عالي في البطن وتم إنزالها إلى كيس الصفن (٢).

وفي عام ١٩٨٣ قام الطبيب مارك جولدستن (Marc Goldstein) ومجموعة من الأطباء بنقل خصى من فئران إلى أخرى متماثلة جينياً ونجحت العملية في بعض الفئران دون الأخرى (٣).

وظلت التجارب تتوالى منذ ذلك الحين وكان من أكثرها نجاحاً ما قام به الأطباء الصينيون، فقد نشرت مجلة زرع الأعضاء العالمية بحثاً لمجموعة

(١) The Intra-abdominal Testes: Microvaascular Autotransplantation, Sherman J. Silber, The Journal of Urology, vol. ١٢٥, ٣٢٩-٣٣٣, ١٩٨١.

(٢) Successful autotransplantation of an intra-abdominal testis by microsurgery. Rossignol G. et al., European Urology, ٧(٤): ٢٤٣-٥١٩٨١.

(٣) Microsurgical Transplantation of Testes in Isogenic Rats: Method and Function^١, Marc Goldstein et al., Biology of Reproduction, ٢٨, ٩٧١-٩٨٣, ١٩٨٣.

من الأطباء الصينيين قاموا فيه بأربع عشرة عملية زرع للخصية نجح منها ثلاث عشرة حالة، وذلك في الفترة من يناير ١٩٨٤ حتى شهر مايو ١٩٨٦م، وقد زرعت الخصي من الأب (سبع حالات) أو من الأخ (حالتين) أو من جثة متوفي (خمس حالات). وقد تلقى ثلاثة عشر مريضاً هذه الخصي ورفض الجسم حالة واحدة، ولكن تم إعادة زرع خصية أخرى له ونجحت تلك العملية أيضاً.

وقد كان إفراز هرمونات الذكورة قوياً لدى جميع الحالات، بينما كان إفراز الحيوانات المنوية طبيعياً لدى ثلاثة مرضى. وكان أحدهم قد أصيب في حادث جُبَّ قضيبه ونزعت خصيتاه. (شاب في العشرين من عمره) وقد تلقى خصية من والده وتم عمل قضيب له بعملية تجميل جراحية، واستطاع أن يتزوج وينجب.

وقد تم إجراء العديد من التجارب على الحيوانات لإعادة زرع خصية. وكانت هذه التجارب تفشل

في إعادة وظيفة إفراز المنى من الخصية المزروعة بينما تنجح (بصورة عامة) في إفراز هرمونات الذكورة. ولكن تم أيضاً قدر طيب من النجاح في إعادة إفراز المنى من الخصية المزروعة في الفئران بشرط أن تكون الفئران متماثلة في جيناتها (isogenic). وهو ما يشبه التوائم المتماثلة لدى الإنسان والناتجة عن ببيضة واحدة ملقحة بحيوان منوي واحد، وليس

في هذه الحالات أي رفض للعضو المزروع لأن الجسم لا يعتبره غريباً عنه (١).

ثم تحول الإتجاه الطبي إلى مرحلة جديدة، حيث تمكن بعض الأطباء من نقل بعض الخلايا فقط من الخصية بدلاً من نقل الخصية بأكملها، ففي عام ١٩٩٩ كانت أول تجربة ناجحة لنقل الخلايا المسنولة عن تكوين الحيوانات المنوية (الخلايا الجرثومية أو germ cell) (٢).

وفي عام ٢٠٠١ وفي محاولة لحفظ الخصوبة في الأطفال المصابة بالسرطان (cancer) والتي تتعرض لعلاج كيميائي أو إشعاعي فقد تحدث الطبيب السويدي هوفاتا (Hovatta) عن امكانية حفظ الخصى، أو الخلايا الجرثومية بالتجميد، لحين استكمال العلاج (٣).

وفي نفس العام ٢٠٠١ نشر موقع (new scientist) عن أول رجل أصبح لديه طفل بعد حفظ الخلايا الجرثومية، حيث كان يعاني من سرطان بخلايا الدم ونصحه الأطباء بحفظ هذه الخلايا لحين انتهاء العلاج الكيميائي، وبعد

(١) الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء د/محمد علي البار - مرجع سابق - ص ٢٥١.

(٢) Germ cell transfer into rat, bovine, monkey and human testes, S.Schlatt^١ et al., Human Reproduction, vol. ١٤ no. ١, p. ١٤٤-١٥٠, ١٩٩٩.

(٣) Cryopreservation of testicular tissue in young cancer patients, Hovatta O. Human Reproduction Update.; ٧(٤): ٣٧٨-٨٣, ٢٠٠١.

إعادة زرعها في الخصية بعد عامين من حفظها، أنتجت الخصية الحيوانات المنوية، وأنجبت زوجته طفلاً.

وقد قال الطبيب الذي قام بهذه العملية جون رادفورد (John Radford) أن هذه النتيجة مشجعة، رغم أنه الشخص الوحيد — من بين سبعة أجريت لهم هذه العملية — الذي أنتجت خصيته الحيوانات المنوية بعد إعادة النقل (١).

وفي عام ٢٠٠٧ تحدث بعض الأطباء عن حفظ خلايا من الخصية (الخلايا الجرثومية) للأطفال المصابين بسرطان الدم (leukemia) — حيث وجد أن العقار المستخدم لعلاج هذا المرض يؤثر على الخصية — مع إمكانية إعادة زرعها بعد استكمال العلاج، أو زرعها في حيوان أو شخص آخر لتكوين الحيوانات المنوية ثم تلقيح زوجاتهم بعد ذلك بها (٢).

وقد قام عدد من الأطباء عام ٢٠٠٨ بنشر دراسة عن مدى فعالية الأنسجة المحفوظة من الخصى، وأنهم قاموا بأخذ مجموعة من أنسجة الخصى من

(١) Man fathers child after testicular, Gaia Vince, ٢٠٠١.
transplant.www.newscientist.com/article

(٢) Preservation of Male Fertility in Childhood Acute Leukemia, An experimental study addressing novel strategies and putative risks, Hou m., 26, 2007.

Transplantation of testicular tissue into nud mice can be used for detecting leukemic cell[®] contamination, Hou M. et al., human reproduction, 22: 1899–906, 2007.

مجموعة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٧ إلى ١٤ عام، وذلك لحفظها لمدة طويلة، ثم تم زرعها في فئران لمعرفة مدى عودتها للوظائف الطبيعية وتكوين الحيوانات المنوية، وكانت النتائج جيدة، ولكنهم نصحوا بإجراء العديد من التجارب قبل اتخاذها وسيلة مضمونة لحفظ الخصوية (١)

(١) Long-term spermatogonial survival in cryopreserved and xenografted immature human testicular tissue, Wyns C. et al., Hum Reprod.; 23(11):2402-14, 2008.

المبحث الثالث

دوافع غرس المنسل الذكري

هناك عدة أمور قد تدفع - كلها أو بعضاً منها - الذكر إلى زرع الخصيتين، ويجدر التنبيه إلى أن هذه الدوافع يمكن أن تتداخل، بحيث يندرج بعضها في بعض، إلا أن المقصود ببيان ما يمكن أن يكون دافعاً لإجراء هذه الجراحات، حيث يسهم ذلك في إعطاء تصور عن ظروف وملابسات إجراءها، مما قد يكون له أثر في تقرير الحكم الشرعي، وهذا جزء من التصور الذي يتفرع الحكم عنه، وفيما يلي إشارة إلى أبرز هذه الدوافع:

الدافع الأول : دافع وظيفي (تحصيل النسل).

النسل أصل راسخ من أصول الحياة، وهدف أصيل من أهداف العلاقة الزوجية، تحصيله أمر فطري، ورغبة لها جذورها في نفس الرجل والمرأة على السواء، جعله الله وسيلة إلى بقاء النوع الإنساني، إذ لو عدم النسل لم يكن في العادة بقاء، قال تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً...) (١).

(١) سورة النساء جزء من الآية رقم: ١.

فالإنسان الطبيعي يريد أن ينجب الذرية، ويرغب في بقاء اسمه، ودوام أثره، وهذا هو الوضع الفطري الذي ارتضاه الله لحياة الناس، قال تعالى (وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا) (١)

...إلا أنه قد يحول دون حصول مراده أمر ما، فقد يكون الرجل غير منجب لسبب عضوي، كتلف الخصيتين، أو عجزهما عن إنتاج الحيوانات المنوية، أو كونهما مقطوعتين (٢)، فيقوم الأطباء بالتدخل الجراحي عن طريق غرس الخصيتين؛ لتصحيح الخلل الوظيفي، وتعويض البدن، بحيث يعود إلى قريب من خلقته الأصلية.

ويعد هذا الدافع هو الأبرز بين بقية الدوافع، بل هو أساس نشأة هذا النوع من الجراحة.

الدافع الثاني: دافع التكملية (الاستمتاع).

فطر الله - عز وجل - الناس على محبة الشهوات، والميل إليها، (زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ

(١) سورة مريم الآيتان رقم: ٥ و ٦.

(٢) أبحاث اجتهادية في الفقه الطبي د/ محمد سليمان الأشقر ص ١٢٩ - ط مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - أولى - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، جراحات الذكورة والأنوثة في ضوء الطب والفقه الإسلامي د/ محمد شافعي مفتاح ص ٣١٧ - ط دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث والترجمة - الفيوم - مصر.

وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ النَّامِ (١)، وهذا من كمال حكمته تعالى وقدرته؛ لأن في السعي لتحقيق تلك الشهوات، عمارة للأرض، وتحقيقاً لجملة من المقاصد الشرعية.

والاستمتاع الجنسي (شهوة الفرج) من أعظم أسباب النسل، وأفضاها إليه، وأحثها عليه، فإتها كالمسلط على البشر منهم، يقهرهم على ابتغاء النسل، شاؤا أم أبوا، لذا فإن فقدانها - عن طريق تلف الأعضاء التناسلية، أو عجز الغدد التناسلية عن أداء وظائفها - يؤثر في استيفاء الاستمتاع المقصود، وينقص كمال اللذة، فكل عضو في جسدنا يجب أن يقوم بوظيفته، فإذا حيل بينه وبين القيام بها، فلا بد أن يختل به التوازن في نظام جسدنا (٢)، مما يدفع الإنسان إلى البحث عن الحلول الطبية الممكنة، وتعاطي ما يؤدي منها إلى تحصيل الاستمتاع.

الدافع الثالث: دافع تجملي أو جمالي.

كل شيء جماله وحسنه، في أن يحضر كماله اللائق به، الممكن له، فإذا كان جميع كمالاته حاضرة، فهو في غاية الجمال، وإن كان الحاضر بعضها، فله في الحسن والجمال بقدر ما حضر (٣).

(١) سورة آل عمران، الآية رقم: ١٤.

(٢) تحديد النسل لأبي الأعلى المودودي ص ٧٩ - ط مؤسسة الرسالة - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

(٣) إحياء علوم الدين لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي ٢٥٧٨/١٤ - ط دار الشعب.

ومن الدوافع الكامنة وراء عمليات زرع المنسل الذكري دوافع جمالية، أو تجميلية، فقد يفقد الرجل خصيتيه، أو إحداهما، لأسباب حادثة (كحادث، أو عملية جراحية مثلاً) فيكون مظهر الأعضاء التناسلية مشوهاً، لفقد الخصيتين، فيفقد بعض الرجال ثقتهم بأنفسهم، بسبب ذلك، وقد يحسبون بالنقص، خاصة عند مقارنتهم بغيرهم من الأسوياء، كما أن ذلك قد يكون سبباً لإحراجهم عند الاتصال الجنسي، حيث يخشون من ازدراء المرأة لهم بسبب مظهرهم المشوه، فيتم علاج ذلك عن طريق عملية الغرس، والتي تشبه إلى حد كبير عمليات التجميل، مع ملاحظة أن هذه الطريقة لا تنتشر إلا في المجتمعات التي يكثر فيها التعري، ويعد إبداء الأعضاء الجنسية، وكشفها أمراً معتاداً.

وقد يصاب الرجل بخلل في خصيتيه، أو يفقد وظيفتي فيهما، يؤدي إلى فقدانه الصفات التي تتناسب والذكورة، مما يؤدي بدوره إلى أن يفقد صفات الجمال التي تناسب نوعه، وينشأ عن هذا - في الغالب - حالات نفسية صعبة، تدخل في حيز المرض، وربما أثر ذلك على الوضع الاجتماعي للشخص، أو على الاستمتاع عند كل من الزوجين بالآخر، أو على الأقل عدم الاستمتاع الكامل بينهما(١)، فيلجأ الطبيب لتحسين هذه الوظيفة إلى

(١) أبحاث اجتهادية في الفقه الطبي د/ محمد سليمان الأشقر - مرجع سابق - ص ١٣٠، المادة الوراثية (الجنوم) قضايا فقهية أ.د/ محمد رأفت عثمان ص ٤٩١ - ط مكتبة وهبة - القاهرة - ٢٠٠٩م، جراحات الذكورة والأنوثة د/ محمد شافعي مفتاح - مرجع سابق - ص ٣١٩.

عملية غرس المنسل الذكري؛ لتحسين المظهر ، وتعزيز ثقة الرجل بنفسه، سواء أكان لذلك العلاج أثر من الناحية الوظيفية، أم لا.

الدافع الرابع: دافع تجريبي (السبق العلمي).

إن الغرض من إجراء التجارب الطبية هو توسيع المعارف في المجال موضوع البحث، أو التجربة، وتحقيق السبق العلمي، والتفوق على الغير، وأي عملية جراحية مهما كانت طبيعتها، فإنها تحتوي على قدر من العمل التجريبي(١)، والمتتبع لتاريخ هذه الجراحة يجد أنها عبارة عن سلسلة متصلة من التجارب، غرضها علاجي - علاج حالات العقم التي أخفقت الوسائل الموجودة في علاجه، فبعد فكرة التلقيح الاصطناعي لجأ الأطباء إلى نقل المصنع بأكمله، بدلاً من نقل بعض الحيوانات المنوية، فنجد الأطباء يقومون بغرس الخصى في أماكنها الطبيعية تارة - في كيس الصفن خارج الجسم -، وفي غير أماكنها الطبيعية - تجويف البطن - تارة أخرى -، بل وفي إناث الحيوانات تارة ثالثة، ومن ثم متابعة نتيجة هذا الغرس، ومعرفة مدى نجاحه.

(١) جراحات الذكورة والأنوثة د/محمد شافعي مفتاح - مرجع سابق - ص ٣٢٠.

Therapeutic innovation: Ethical boundaries in the initial clinical trials of new drugs and surgical procedures, Moore F.D., CA cancer

J.Clin. ٢٠(٤): ٢١٢-٢٢٧, ١٩٧٠.

الفصل الثاني

الغرس المتباين للمنسل الذكري.

المبحث الأول

الحكم الشرعي للغرس المتباين للمنسل الذكري.

أول ما يتجه إليه الفقيه عند ما تعرض عليه مشكلة أن يبحث في المراجع الفقهية الموروثة عن حكم لها، أو لنظير يشابهها، أو يقاربها، فهذا يؤنسه ويشد أزره.

وعندما نبحث في فقهنا الموروث، وهو تركة ضخمة حافلة، تمثل جميع المدارس والمذاهب والاجتهادات، لا نجد فيه بوضوح وقوة: مسألة زرع عضو أو نقله - فضلاً عن نقل وزرع الخصيتين - من حي أو ميت إلى إنسان آخر، لينتفع به، رغم ما في فقهنا أحياناً كثيرة من صور افتراضية، تخيلها الفقهاء قبل أن تقع، ورتبوا لها، أو عليها، أحكاماً، لو فرض وقوعها؛ ذلك لأن التقدم العلمي والطبي في عصرنا - بحيث يمكن نقل عضو من حي إلى حي، أو من ميت إلى حي - لم يكن يتخيله أحد في تلك الأزمنة، مهما أوتي من سعة الخيال.

ونتيجة لذلك تفاوتت آراء الفقهاء المعاصرين في هذه النازلة، إلى

أربعة آراء، قدم كل فريق أدلته التي يقوي بها رأيه، ويثبت بها حجته، و سوف أتناول - بإذن الله تعالى - هذه الآراء، مقارناً ومرجحاً، ما يغلب على ظني، ويسعفني فيه الدليل برجحاته.

الرأي الأول: يجوز نقل الخصيتين مطلقاً.

وبه قال: الشيخ سيد سابق^(١)، وجّل علماء الشيعة الإمامية^(٢)، والدكتور سليمان الأشقر في قوله أولاً، ثم رجع عنه^(٣).

الرأي الثاني: لا يجوز نقل الخصيتين، أو إحداهما، مطلقاً.

وبه قال: أكثر الفقهاء المعاصرين^(٤)، وبعض

(١) أحكام الجراحة الطبية د/ محمد المختار الشنقيطي - مرجع سابق - ص ٣٩٣، جراحات الذكورة والأنوثة د/ محمد شافعي مفتاح - مرجع سابق - ص ٣٢٤، حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية كمال الدين جمعة بكرو ص ٣٩٨ - ط دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - أولى - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

(٢) أمثال: السيد علي الحسيني السيستاني، السيد الحكيم، السيد محمد حسين فضل الله، السيد محمد صادق الروحاني، الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، الشيخ بشير حسين النجفي. وهم في ذلك لا يفرقون بين نقل خصية واحدة، أو نقل الخصيتين معاً.

الحكم الشرعي لزرع الخصية والمبيض الشيخ محمد علي الحاج العاملي ص ٥٩ وما بعدها - ط دار الصفوة - بيروت - لبنان - ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٩ م.

(٣) كان رأي الأشقر في البداية جواز النقل بلا قيد ولا شرط، ثم استدرك على ذلك بأن اشتراط بعد الزرع غسل كلاً من الغدتين قبل التمكن من الجماع، أو مضي فترة كافية لزوال الحيوانات المنوية من الغدتين، ويقدر هذه المدة أهل الخبرة من الأطباء. ثم بعد ذلك رجع عن هذا كله، وأباح نقل الخصيتين للاستفادة منهما في إفراز هرمونات الذكورة فقط للشخص المستفيد، ومنع النقل لغرض الإنجاب، وسيأتي تفصيل رأيه الأخير، وأدلته، إن شاء الله تعالى.

أبحاث اجتهادية في الفقه الطبي د/ محمد سليمان الأشقر - مرجع سابق - ص ١٣٥ - ١٤٥. (٤) أمثال:

١- د/ محمد الطيب الفجار، د/ عبد الجليل شلبي، الشيخ أحمد حسن مسلم، والشيخ محمد أحمد جمال.

أحكام الجراحة الطبية د/ محمد المختار الشنقيطي - مرجع سابق - ص ٣٩٢ وما بعدها، جراحات الذكورة والأنوثة د/ محمد شافعي مفتاح - مرجع سابق - ص ٣٢٣ (هامش ٢) حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية كمال الدين جمعة بكرو - مرجع سابق -

الشريعة الإمامية^(١)

ص ٣٩٨ (هامش ١).

٢- أ.د يوسف القرضاوي في: زرع الأعضاء في الشريعة الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية الثالث عشر، في الفترة من ١٣-١٥/ربيع الأول/١٤٣٠هـ، الموافق ١٠-١٢/مارس/٢٠٠٩م، كتاب المؤتمر ص ١٠٠.

٣- أ.د/ محمد رأفت عثمان في:

أ- المادة الوراثية - مرجع سابق - ص ٥١٦ وما بعدها.

ب- نقل وزرع الأعضاء، بحث مقدم إلى مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية الثالث عشر - مرجع سابق - ص ٣٩٩ وما بعدها.

٤- أ.د/ محمد بن أحمد بن صالح الصالح في: عمليات زرع ونقل الأعضاء، بحث مقدم إلى مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية الثالث عشر - مرجع سابق - ص ٢١٨.

٥- د/ عطا عبد العاطي السنباطي في: بنوك النطف والأجنة ص ١٢٩ وما بعدها - ط دار النهضة العربية - أولى - ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٦- محمد شافعي مفتاح في: جراحات الذكورة والأنوثة - مرجع سابق - ص ٣٣٥ وما بعدها.

٧- د/ خالد رشيد الجميلي في: أحكام نقل الخصيتين والمبيضين، وأحكام نقل أعضاء الجنين الناقص الخلقة في الشريعة الإسلامية - مجلة مجمع الفقه الإسلامي - الدورة السادسة لمؤتمر مجلس مجمع الفقه الإسلامي - العدد السادس، ١٣٠٣٠/٢، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٨- د/ حمداتي شبيها ماء العينين في: زراعة الغدد التناسلية، أو زراعة رحم امرأة في رحم امرأة أخرى - مجلة مجمع الفقه الإسلامي - مرجع سابق - ١٣٠٥٧/٢ وما بعدها.

٩- محمد نعيم ياسين في: أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة ص ١٧٥ - ط دار النفائس - عمان - الأردن - ثلاثة - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٠- كمال الدين بكرو في: حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية - مرجع سابق - ص ٣٩٨، وما بعدها.

(١) أمثال:

١- الشيخ لطف الله الصافي الكلبايكاني، والشيخ محمد إسحاق الفياض في: الحكم الشرعي لزرع الخصية والمبيض للحاج العاملي - مرجع سابق - ص ٥٩، و ١٣٥.

٢- السيد الخامنئي.

وإن أجاز ذلك بعد الوفاة، إذا كان بإذنه، أو بإذن أوليائه بعد موته. المرجع السابق ص ٥٩.

٣- السيد الشيرازي.

وإن أجاز ذلك بعد موته، إذا كان بوصية منه.

المرجع السابق ص ٦٠.

مع ملاحظة: أن القائلين بحرمة النقل من الشيعة، لم يقولوا ذلك، من باب كون النقل، له تأثير على الإنجاب، بل ما هو واضح وصريح في أقوالهم أنهم نظروا إلى أمر آخر غير

والأطباء المتخصصين^(١)، وقد صدر به قرار مجمع الفقه الإسلامي^(٢)، والندوة الطبية الفقهية الخامسة^(٣).

قضية الأنساب، وهو ما يسمونه المقدمات المحرمة من قبيل: اللمس، والنظر المحرمين.

المرجع السابق ص ٥٥ وما بعدها.

(١) أمثال:

١- د/ محمد علي البار في:

أ- زرع الغدد التناسلية والأعضاء التناسلية، مجلة مجمع الفقه الإسلامي - مرجع سابق - ١٣٠٥٢/٢ وما بعدها.

ب- الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء - مرجع سابق - ص ٢٤٥ وما بعدها.

== ٢- د/ صديقة علي العوضي، و د/ كمال محمد نجيب في: زراعة الأعضاء التناسلية والغدد

التناسلية للمرأة والرجل - مجلة مجمع الفقه الإسلامي - مرجع سابق - ١٣٠٧٢/٢ وما بعدها.

(٢) فقد جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي، المنعقد في دورة مؤتمره السادس، بجدة، في المملكة العربية السعودية، في الفترة من ١٧-٢٣ شعبان ١٤١٠ هـ / الموافق ١٤-٢٠ مارس ١٩٩٠ م: بما أن الخصية والمبيض يستمران في حمل وإفراز الصفات الوراثية (الشفرة الوراثية) للمنقول منه حتى بعد زرعهما في مطلق جديد، فإن زرعهما محرم شرعاً.

انظر: فتاوى مجامع الفقه الإسلامي في القضايا الفقهية المعاصرة د/ مصطفى أحمد إبراهيم ص ٢٠٩ - ط مطبعة الصفا والمروة - أسبوط - مصر - أولى - ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

(٣) وقد انتهت هذه الندوة (والتي نظمها المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت بالاشتراك مع مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، تحت عنوان (رؤية إسلامية لزراعة بعض الأعضاء البشرية) في الفترة من ٢٣-٢٦ ربيع الأول ١٤١٠ هـ / الموافق ٢٣-٢٦ أكتوبر ١٩٨٩ م) إلى: أن الخصية والمبيض بحكم أنهما يستمران في حمل وإفراز الصفات الوراثية (الشفرة الوراثية) للمنقول منه حتى بعد زرعها في مطلق جديد، فإن زرعهما محرم مطلقاً، نظراً لأنه يفضي إلى اختلاط الأنساب، وتكون ثمرة الإنجاب غير متولدة من الزوجين الشرعيين المرتبطين بعقد الزواج.

انظر: فتاوى مجامع الفقه الإسلامي د/ مصطفى أحمد إبراهيم - مرجع سابق - ص ٢٠٩، الثبت الكامل لأعمال ندوة رؤية إسلامية لزراعة بعض الأعضاء البشرية - سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية - الكويت - ١٩٩٤ م - إشراف وتقديم د/ عبد الرحمن عبد الله العوضي، تحرير د/ أحمد رجاء الجندي، البيان الختامي والتوصيات ص ٦٤٩،

الرأي الثالث: يجوز نقل خصية واحدة فقط، من الحي إلى الحي، قياساً على نقل إحدى الكليتين، والرئتين، بجامع الحاجة في كل، أما نقل الخصيتين معاً فلا يجوز؛ لأنه يؤدي إلى قطع النسل. وبه قال الشيخ عطية صقر، حينما كان رئيساً للجنة الفتوى بالأزهر الشريف^(١).

الرأي الرابع: ويرى جواز نقل وزرع الخصيتين، بعد تدمير الخلايا المنوية التي فيهما، وذلك لغرض علاج بعض الحالات، التي تحتاج فيها بعض الأجسام إلى هرمونات الذكورة.

وبه قال د/ سليمان الأشقر آخر^(٢).

الأدلة

أدلة القول الأول.

استدل أصحاب القول الأول القائلون بجواز نقل الخصيتين مطلقاً، بما يلي:

الدليل الأول: أن الحيوانات المنوية خارجة في الأصل من الرجل الثاني (المنقولة إليه الخصية) وأن الخصية ليست إلا مجرد آلة منظمة لتلك الحيوانات، فلا وجه للشبهة في عملية نقلها^(٣).

(١) أحكام الجراحة الطبية د/ محمد المختار الشنقيطي - مرجع سابق - ص ٣٩٣، حكم

الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية كمال الدين بكرو - مرجع سابق - ص ٣٩٨.

(٢) أبحاث اجتهادية في الفقه الطبي د/ محمد سليمان الأشقر - مرجع سابق - ص ١٤٥،

جراحات الذكورة والأنوثة د/ محمد شافعي مفتاح - مرجع سابق - ص ٣٢٤.

ونوقش ذلك: بأن المعتبر قوله في هذه المسائل من الناحية الطبية، هم أهل الاختصاص والمعرفة من الأطباء، لقوله عز وجل ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذَّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١)، وقد شهدوا بأن الخصية ليست آلة لتنظيم عمل الحيوانات المنوية فحسب، بل هي مصنع لإنتاج تلك الحيوانات، وبيان ذلك فيما يلي:

تعتبر الخلايا الجرثومية البدائية primordial germ cells والتي شكلت في الأديم الظاهر epiblast خلال الأسبوع الثاني، من الحياة الجنينية، والتي تتحرك على جدار كيس المح، خلال الأسبوع الرابع، ثم تهاجر إلى الخصية، وتصل إليها في نهاية الأسبوع الخامس من الحياة الجنينية^(٢)، هي مصدر الخلايا الجرثومية الذكرية (أمهات المني) spermatogonia، والتي تعتبر مصدر تكوين الحيوان المنوي، وحتى عمر البلوغ الجنسي فإنه لا تحدث أي مرحلة تكوينية أخرى بعد تلك المرحلة^(٤).

وقد أثبتت التجارب التي أجريت ودونت نتائجها من مصادر عديدة أن وظيفة الخصية يتحكم فيها كلا من الهيبوثالاماس Hypothalamus (أو

(١) أحكام الجراحة الطبية د/ محمد المختار الشنقيطي - مرجع سابق - ص ٣٩٤، جراحات الذكورة والأنوثة د/ محمد شافعي مفتاح - مرجع سابق - ص ٣٣٠.

(٢) سورة النحل: جزء من الآية رقم: ٤٣.

(٣) Langman's medical embryology, T.W. Sadler, ٩th edition, p.٣.

High-yield embryology, Ronald W. Dudek, ٢nd edition, p.٣.

(٤) Human male fertility and semen analysis, p. ٦٦.

منطقة تحت المهاد أو الوطاء(١)، والغدة النخامية Pituitary gland (٢) - والتي تقع تحت تأثير منطقة المهاد - ولا تزال هذه المنطقة من المخ ترسل أوامرها إلى ملكة الغدد أثناء الطفولة، تمنعها من إرسال هرموناتها المنشطة والمغذية للغدد التناسلية، حتى إذا قدر الله - تعالى - لتلك الغدة في ممارسة نشاطها، - وذلك عند البلوغ - أمر هذه المنطقة من المخ أن توقف رسائلها المثبطة للغدة النخامية، فتتوقف تلك الرسل فوراً، وتبدأ منطقة الهيبوثالاماس في إفراز الـ GnH-RH (٣)، وعندئذ ينطلق العقال الذي كان يكبت الغدة النخامية، فتعلم أنه قد آن الأوان لكي ترسل هرموناتها المنشطة والمغذية للغدد التناسل(٤)،

(١) منطقة تحت المهاد: تنشأ تلك المنطقة من الجزء السفلي من الدماغ Diencephalon، وتحتوي على مراكز عديدة تسمى منطقة إفراز الهرمونات المنشطة أو المثبطة لإفرازات الغدة النخامية.

(٢) علم الغدد الصماء أ.د/ مدحت حسين خليل - مرجع سابق - ص ١٠٣ وما بعدها.
(٣) الغدة النخامية: وتسمى الغدة الحاكمة، أو ملكة الغدد، وتقع في أسفل المخ، في حفرة في قاع الجمجمة، تدعى بالسرج التركي Cella Turcica، لأنها تشبه السرج التركي القديم.

== خلق الإنسان د/ محمد علي البار - مرجع سابق - ص ٩٠، علم الغدد الصماء أ.د/ مدحت حسين - مرجع سابق - ص ١٤٢.

(٣) Gonadotropin Hormone - Releasing Hormone، وهو الهرمون الوحيد المنظم لهرموني FSH و LH.

علم الغدد الصماء أ.د/ مدحت حسين - مرجع سابق - ص ١١٧،

Infertility: male and female, p. ١٧٥.

(٤) خلق الإنسان بين الطب والقرآن د/ محمد علي البار - مرجع سابق - ص ٩٠.
Human sexuality, p. ٨٥.

فتقوم بإفراز كلا من هرموني FSH و LH (١).

فترسل هرمون FSH والذي يعمل على تنبيه الخلايا الجرثومية الأولية، primordial germ cells، الموجودة بجدار القنيتات المنوية، فتقوم من هجتها الطويلة، وتبدأ نشاطها في عملية تكوين الخلايا الجرثومية الذكرية (أمهات المنى) spermatogenesis (٢).

ومنذ تلك اللحظة تبدأ الخلايا الجرثومية الذكرية (spermatogonia) في زيادة عددها عن طريق الانقسام الميتوزي، كما أنها تتميز أيضاً إلى نوعين من التجمعات الخلوية وهما: Type B spermatogonia و Type A spermatogonia، ويعتبر الـ (Type A) هو المخزون من الخلايا الجرثومية الذكرية (spermatogonia) والذي يقوم بالإمداد المستمر للخلايا التي سوف تكون الحيوانات المنوية من عمر البلوغ وحتى نهاية المقدرة التناسلية في الرجال، وذلك عن طريق انقسامه انقساماً ميتوزياً.

أما بالنسبة لـ (Type B) فإنه يقوم بعمل انقسام ميوزي أول (Meiosis) لإنتاج (primary spermatocytes) وهذه تعمل بالتالي انقساماً ميوزياً ثانياً لإنتاج (secondary) spermatocytes والتي تنقسم بدورها انقساماً

(١) ويتم إفراز هذه الهرمونات من الفص الأمامي للغدة النخامية.

علم الغدد الصماء أ.د/ مدحت حسين - مرجع سابق - ص ١٦٨.

Infertility: male and female, p. ١٧٥.

(٢)

ميتوزياً فينتج (spermatids) وهي خلايا صغيرة تتطور بدورها إلى (spermatozoa or sperm cells) الحيوان المنوي (١).

أما هرمون LH فيعمل على تنبيه الخلايا الخلوية (٢) (Interstitial Cells) أو خلايا ليدج (leydig cells) ليتحكم في عملية تخليق الهرمونات الإسترويدية steroidogenesis (إنتاج هرمون التستستيرون (Testosterone)، تلك المادة السحرية، التي تفرزها الخصية، ولها العديد من الوظائف البيولوجية على أعضاء الجسم المختلفة (٣)، والتي تحول الصبي إلى فتى، فتقوم بتنمية العضلات، وجعلها مشدودة مفتولة، وتقوية العظام، وإقامة هيكلها بصورة تخالف هيكل الأنثى، ولا يقتصر تأثيرها على الهيكل الجسمي للفتى، بل يكون لها تأثير كذلك نفسي وخلقى، حيث تظهر علامات الرجولة والفحولة في الفعل والكلام... (٤).

كما أن هرمون التستستيرون يعمل في آلية تسمى بالتنظيم الرجعي السالب (Negative feedback mechanism)، حيث يعود عن طريق الدورة

Human sexuality,

(١)

p. ٨٥.

Human male fertility and semen analysis, p. ٦٧.

(٢) أي الموجودة خلال القنيت المنوية، وفيما بينها.

Disorder of male sexual function,

(٣)

p. ٦.

(٤) خلق الإنسان بين الطب والقرآن د/ محمد علي البار - مرجع سابق - ص ٩١ وما بعدها.

Infertility: male and female, p. ١٧٥.

الدموية إلى الهيبوثالاماس والغدة النخامية، ليقفل من إفراز كلا من GnH- RH من الهيبوثالاماس و FSH&LH من الفص الأمامي للغدة النخامية.

وعليه وبناءً على هذا التفسير العلمي لكيفية تكون الحيوانات المنوية، يتبين أن إنتاج النطاف المشتمل على الحيوان المنوي للرجل، محصور بالخصية ليس إلا، وأن الخصية هي المصنع المتكامل الذي ينتج النطاف، وأنها لا تحتاج في صنعه إلا لأوامر الغدة النخامية، ولا تحتاج إلى أي مواد خارجية تدخل في تصنيع النطاف، وأن هذا يعني أن الإنسان الذي يتلقى الخصية لا دخل له في إنتاج النطاف، سوى أن غدته النخامية، ترسل أوامر بواسطة رُسُلها الكيماوية - الهرمونات - إلى الخصية الغريبة المغروسة، ثم تقوم الخصية بإنتاج النطاف ذاتياً، طوال فترة العمر الجنسي، فالنطاف من الخصية، والخصية منسوبة للمصدر، وهو الشخص المنقول منه، فإذا عاشر المتلقي زوجته، فالظاهر أنه يلقيح بيضتها بنطفة لا تعود إليه^(١).

(١) أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة د/ محمد نعيم ياسين - مرجع سابق - ص ١٧٥، غرس الأعضاء في جسم الإنسان، مشاكله الاجتماعية وقضاياها الفقهية الدكتور محمد أيمن صافي مجلة مجمع الفقه الإسلامي - الدورة الرابعة نمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي - العدد الرابع ٦٣٥١/٢، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م، زراعة الأعضاء التناسلية، الدكتورة صديقة علي العوضي، والدكتور كمال محمد نجيب - مرجع سابق - ١٣٠٧٣/٢، أحكام نقل الخصيتين الدكتور خالد رشيد الجميلي - مرجع سابق - ١٣٠٣٠/٢، زرع الأعضاء في الشريعة الإسلامية د/ يوسف القرصاوي - مرجع سابق - ص ١٠٠، المادة الوراثية أ.د/ محمد رأفت عثمان - مرجع سابق - ص ٥١٦ وما بعدها، بنوك النطف والأجنة د/ عطا عبد العاطي السنباطي - مرجع سابق - ص ١٣.

وهذا يقتضي أن يكون الطفل المولود ابناً للرجل المنقولة خصيتيه، وليس للمتلقي، إذ لا يزيد المتلقي عن أن يكون حاضناً، أو حاملاً، للجهاز الصانع للبذرة^(١)، مما يؤكد أن مثل هذه الجراحة تؤدي إلى اختلاط الأنساب، وهو ما تحرمه الشريعة الإسلامية.

الدليل الثاني: أن الشخص الثاني (المنقولة إليه الخصية) قد ملك تلك الخصية، بعد تبرع الشخص الأول بها إليه، وزرعها في جسمه، وحينئذ لا ينبغي علينا النظر إلى الأصل بعد انتقال الملكية إلى الشخص الثاني، بل نقول إنها خصية الرجل الثاني^(٢)، سواء أدى ذلك إلى انتقال الصفات، أم لم يؤد إليه^(٣).

ومما يؤيد ذلك:

١- أن العضو المزروع متصل بالمتلقي اتصالاً عضوياً، فهو يأتمر بالأوامر الواصلة إليه من دماغه، ويتألم الشخص بألم ذلك العضو، ويلتذ بلذته، ويصح بصحته، ويمرض بمرضه، ويحس بما يطرأ عليه من العوارض، وهو الذي يتضرر بقطعه لو قطع، أو جرحه لو جرح.

(١) أبحاث اجتهادية في الفقه الطبي د/ محمد سليمان الأشقر - مرجع سابق - ص ١٣٣.
(٢) وهو ما ذهب إليه الشيعة أيضاً، فقد قالوا: إن الانتساب الماضي غير مشر، والانتساب الفعلي إلى صاحبه الأول ممنوع، بل هو منتسب إلى صاحبه الجديد.
الحكم الشرعي لزرع الخصية والمبيض الحاج العاملي - مرجع سابق - ص ١٤٥.
(٣) أحكام الجراحة الطبية د/ محمد المختار الشنقيطي - مرجع سابق - ص ٣٩٤، جراحات الذكورة والأنوثة د/ محمد شافعي مفتاح - مرجع سابق - ص ٣٣١.

أما المصدر فبخلاف ذلك، فلا يأتزر العضو المزروع بأوامر دماغه، ولا يتألم هو بألم ذلك العضو، ولا يلتذ بلذته، ولا يحس بما يطرأ عليه من العوارض، ولا يتضرر بقطعه لو قطع، ولا يمرض بمرضه، ولا يصح بصحته.

٢- أن الأحكام الشرعية المتعلقة بالعضو المنقول، لا تلزم المصدر، بل تلزم المتلقي، بحيث لو اعتدى المصدر على ذلك العضو عمداً، كان المتلقي مستحقاً عليه القصاص لو أمكن، أو الدية، وكذا لو قطع ذلك العضو شخص ثالث، فإن الذي يستحق القصاص أو الدية أو الأرش هو المتلقي دون المصدر^(١).

وإذا ثبت أن العضو المزروع يكون جزءاً من جسد المتلقي حقيقة، وأن صلته تنقطع انقطاعاً تاماً بمصدره، فإن الغدة التناسلية بعد غرسها في جسد المتلقي تكون جزءاً من أجزائه، وما يتولد فيها من الحيوانات المنوية، هو ناشئ من ذات الجسد المتلقي، حقيقة طبيعية، وحقيقة شرعية، وينسب المولود إليه نسبة صحيحة شرعية^(٢).

ونوقش ذلك من أربعة وجوه:

الوجه الأول: أن ملكية الشخص الثاني للخصية يشترط في اعتبارها إذن

(١) أبحاث اجتهادية في الفقه الطبي د/ محمد سليمان الأشقر - مرجع سابق - ص ١٣٧، وما

بعدها، جراحات الذكورة والأنوثة د/ محمد شافعي مفتاح - مرجع سابق - ص ٣٣١.

(٢) أبحاث اجتهادية في الفقه الطبي د/ محمد سليمان الأشقر - مرجع سابق - ص ١٣٨.

الشرع، حتى يصح القول بانتقال ملكيتها للغير، والأذن الشرعي غير موجود هنا، فانتفى القول بصحة الملكية، ومن ثم ينتفي ما تركب عليها من عدم الالتفات للأصل الأول، ومن ثم نقول: إن الأصل في الخصية أنها ملك للشخص الأول، والتبرع مشكوك في تأثيره في الملكية "على أقل تقدير بسبب وجود الخلاف في صحة التبرع"، فوجب الرجوع إلى اليقين، والأصل الموجب للحكم بكونها للشخص الأول^(١).

الوجه الثاني: أن مصدر الحقوق في نظر الإسلام هو الشرع، وما حق الملكية الذي يتمتع به الإنسان، إلا واحد من تلك الحقوق، التي منحها الخالق - سبحانه - للأفراد وفق مصلحة الجماعة.

والمالك في اللغة: مَنْ مَلَكَ الشَّيْءَ يَمْلِكُهُ مَلِكًا وَمَلِكًا وَمَلِكًا^(٢)، إذا حازه، وانفرد بالتصرف فيه^(٣).

وشرعاً: قدرة يثبتها الشارع ابتداءً على التصرف في المحل شرعاً^(٤).

وبعد النظر في تعريف الملك، أو الملكية، لغة وشرعاً، تبين أن ملكية الإنسان لجسمه لا تتفق مع التعريف السابق؛ ذلك لأن ملكية الشيء تقتضي

(١) أحكام الجراحة الطبية د/ محمد المختار الشنقيطي - مرجع سابق - ص ٣٩٦، جراحات

الذكورة والأنوثة د/ محمد شافعي مفتاح - مرجع سابق - ص ٣٣١ وما بعدها.

(٢) لسان العرب لجمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن منظور الأفريقي المصري، ٤٢٦٧/٦، مادة (ملك)، ط دار المعارف.

(٣) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ص ٨٨٦، مادة (ملك)، ط مكتبة الشروق الدولية - الرابعة - ١٩٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

(٤) شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري المعروف بابن الهمام الحنفي ٢٣٠/٦ - ط دار الفكر - بيروت - ثانية.

التصرف فيه ابتداءً، وهذا ليس محله جسم الإنسان، الذي أثبتت النصوص الشرعية التي نظمت علاقة الإنسان بجسمه، أن نفس الإنسان أمانة بين يديه - روحاً وجسماً، جملة وتفصيلاً - فلا يحق له التصرف المطلق فيها، عن طريق أي شيء تتأذى منه، وتتوجع، أو يؤدي إلى الهلاك، فالله سبحانه لم يكلفها فوق وسعها، وأراد بها اليسر، ومنع عنها العسر، وشرع لها الرخص عند الصعوبة في أداء العزائم، ومعلوم أن حماية نفس الإنسان، وأعضاء بدنه، من مقاصد الشريعة الإسلامية، يقول تعالى ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١)، ويقول أيضاً ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٢).

واعترض على ذلك: بأن الإنسان من حيث أجزائه المادية مالك لها، وله ولاية عليها، فله أن يتصرف فيها، شريطة ألا يضره ضرراً لا يحتمله. وأجيب عنه: بأن رقبة الجسد ملك لله - تعالى - وما حق العبد فيها إلا في الاستمتاع، أو الانتفاع، وإن ولاية الإنسان على جسده، والتي أثبتتها الشرع الحنيف - لا تقتضي التملك، كما أن المؤمن لا يملك وديعة المؤمن، فهو يتصرف فيها ضمن حدود ما أذن به الشرع.

(١) سورة البقرة جزء من الآية رقم: ١٩٥.

(٢) سورة النساء جزء من الآية رقم ٢٩.

(٣) أحكام المعاملات أ.د/ كامل موسى ص ٩٩ وما بعدها - ط مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ثمانية - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، مدى ما يملك الإنسان من جسمه د/ كمال الدين بكر - مجلة المجمع الفقهي الإسلامي - السنة الخامسة - العدد السابع - سنة ١٩٩٣، ٢٠١/١، وما بعدها.

يقول الشاطبي: إن العطاء قالوا إن الرقاب - وبالجملّة الذوات - لا يملكها إلا الله تعالى، وإنما المقصود في التملك شرعاً: منافع الرقاب؛ لأن المنافع هي التي تعود على العباد بالمصالح، لا أنفس الذوات^(١).

ويقول ابن عرفة: الملك الحقيقي إنما هو لملك الملوك الخالق للذوات والصفات فلا مالك حقيقة إلا الله تعالى، ومعنى أن العبد مالك للشيء، أي: أنه أذن له في التصرف في الشيء^(٢).

الوجه الثالث: أم قولكم: بأن العضو المزروع متصل بالمتلقي اتصالاً عضوياً، فهو ياتمر بالأوامر الواصلة إليه من دماغه، فيتألم الشخص بألم ذلك العضو،..... بخلاف المصدر.... إلخ.

أقول: إن العلاقة بين الخصية والشخص - سواء المصدر أو المتلقي - شبيهة بالتبني، فإذا كان المتبني، له صلتان، صلة بمن تبناه (عضوية)، وأخرى بأصله ومصدره (بيولوجية)، فكذا هذا العضو (المنسل الذكري)، له تلك الصلتان، ولا تأثير لأحدهما على الآخر، وبيان ذلك، فيما يلي:

فالتبني هو: أن ينسب الإنسان إلى نفسه ولداً يعرف أنه ابن غيره، فيلحقه بأسرته، وهو يعرف أنه ليس حلقة في سلسلتها.

(١) الموافقات ٩٨/٣.

(٢) شرح حدود ابن عرفة (الموسوم بالهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية) لأبي عبد الله محمد الأنصاري الرصاع ص ٦٠٥ - ط دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان - أولى - ١٩٩٣ م.

وهذا العضو (المنسل الذكري) بعملية الغرس يتصل بالمستفيد، وينسب إليه، فيصبح جزءاً من أجزائه، وهو يعرف أنه ليس كذلك. وهذه هي الصلة العضوية، ولا نزاع معكم فيها.

بينما يظل المتبنى — ناشئاً عن ماء أبيه، وإن كان مجهولاً — متصلاً بأصله البيولوجي، ولا يغير

من ذلك تغير النسبة أو النشأة، بأن أخفى عنه من تبناه تلك الحقيقة، ولم يشأ أن يشعره بأنه أجنبي، فجعله في عداد أسرته، وجعله أحد أبنائه زوراً من القول، وأثبت له ما للأبناء من أحكام.

وكذلك الخصية فإنها رغم الغرس تظل متصلة بمصدرها اتصالاً بيولوجياً، ولا تنقطع هذه الصلة بعد الغرس، فما يتولد فيها من حيوانات منوية إنما هو ناشئ عن جسد المصدر حقيقة علمية^(١)، فالولد المتولد من تلك النطفة، ينسب إليها نسبة صحيحة شرعية، فهو ابن صاحب الخصية الأول، لا من غرست فيه.

أما ما ينشأ عن هذه الصلة (العضوية) من آثار، ذكرتموها.

فذلك شبيه بالبيئة التي ينشأ فيه المتبنى، فهو يتأثر بها، وبمن حوله، ويؤثر فيها، وفيهم، فيفرح لفرحهم، ويتألم لألمهم، يصح بصحتهم،

(١) انظر ذلك في الرد على الدليل الأول من أدلة هذا الرأي.

ويمرض بمرضهم، وهم كذلك، وإن كان لا يحس بما يطرأ علي أصله بشيء من ذلك.

وهذا الأمر ملموس مشاهد في كل شخص - وليس في المتبني فقط - فالإنسان ابن بيئته، يتأثر بها، ولا يتأثر بمكان ولا زمان مولده، طالما أنه بعيد عنه، وإن كان ذلك لا يجعله منبت الصلة بها، ولا منقطع الجذور عنها بل كل ذلك ثابت فيه، لا يتزعزع، ولا يتغير.

و هذا حال العضو المغروس، يتأثر بالبيئة الجديدة - بيئة الغرس - ويؤثر فيها، فيأتمر بأوامرها، ويحس بما يطرأ عليها من العوارض، وتحس بعوارضه،.... إلخ ما ذكرتم، وهو مع كل ذلك متصل بمصدره، مرتبط بأصله، لا تؤثر فيه البيئة الجديدة إلا تأثيراً ظاهرياً.

ولا شك أن هذه الجراحة - وعلى هذا الوضع - أقطع جُرمًا وأشد نكراً من التبني^(١)، إذ الولد الناتج عنها يجمع بين نتيجة التبني، وهي إدخال

(١) كان العرب في الجاهلية يلحقون بأنسابهم وأسرهم من شاءوا عن طريق التبني، فللرجل أن يضيف إلى بنوته من يختاره من الفتيان، ويعلن ذلك، فيصبح واحداً من أبنائه وأسرته، له ما لهم، وعليه ما عليهم، ويحمل بذلك اسم الأسرة، ويكون له حقوقها، ولم يكن يمنع هذا التبني، أن يكون للفتى المتبني، أب معلوم، ونسب معروف، وجاء الإسلام وأبطل هذا النظام الجاهلي، وحرمه تحريماً باتاً، وألغى آثاره كلها، قال تعالى ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قُلُوبَيْنِ فِي حَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ أَنْوَاجَكُمْ الْإِنْسَانِيَّةَ لِأَفْئِدَةٍ مِنْهُمْ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكَ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ سورة الأحزاب: الآيتان ٤، ٥.

عنصر غريب في النسب، وبين خسة أخرى، وهي التقاؤه مع الزنا في إطار واحد، تنبو عنه الشرائع والقوانين، وينبو عنه المستوى الإنساني الفاضل، وينزلق به إلى المستوى الحيواني، الذي لا شعور فيه للأفراد برباط المجتمعات الكريمة، وحسب من يدعون إليه، ويشيرون به على أرباب العقم، تلك النتيجة المزدوجة، التي

تجمع بين الخستين: دخل في النسب، وعار مستمر إلى الأبد^(١).

الوجه الرابع: أما قولكم: إن الأحكام الشرعية المتعلقة بالعضو المنقول، لا تلزم المصدر، بل تلزم المتلقي... إلخ.

أقول: إن الأحكام المتعلقة بهذا العضو (المنسل الذكري) منها ما له متعلق بالمتلقي، كما قلتم، من جهة اتصاله به اتصالاً عضوياً ظاهراً، وهذه الأحكام تكاد تنحصر فيما يقع عليها من اعتداء، وما يترتب عليه من قصاص أو دية، وهذا الأمر لوضوحه، وعدم خفائه، أصبح مشتهراً بين الناس، يتبادر إلى الأفهام، شائعاً عند العلماء، والعامّة، وقد تناوله الفقهاء في كتبهم، ولا مشاحة معكم فيه، ولا نزاع.

== الحلال والحرام د/ يوسف القرضاوي ص ١٩٦ وما بعدها - ط مكتبة وهبة - القاهرة - الثانية والعشرون - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م. "بتصرف".

(١) فتاوى الشيخ شلتوت - المعروفة باسم (دراسة لمشكلات المسلم المعاصر في حياته اليومية والعامّة) للإمام الأكبر محمود شلتوت ص ٣٢٥ وما بعدها - ط دار الشروق - رابعة عشر - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، الحلال والحرام د/ يوسف القرضاوي - مرجع سابق - ص ٢٠٠.

إلا أنه وبعد أن كان الأمر منحصراً في هذا الإطار الضيق، ولمعنى لا يفهم منه غيره عند الاطلاق، يتعلق بحماية ذلك العضو - وغيره من الأعضاء التناسلية - من الجناية أو الاعتداء عليه^(١)، اتسع النطاق، وصار هناك معنى جديد - زائد على المعنى السابق - اشتهر في الأوساط الطبية، بنقل وزرع الأعضاء التناسلية، ينطبق على حقائق علمية، تثبت أن هناك وضعاً جديداً، لم يكن معروفاً من قبل، ومن ثم فقهاً جديداً يلائمه، ينشأ عنه أحكام أخرى، متعلقة بهذا العضو (الخصيتين) ولها صلة بالمصدر، وصارت الأحكام المتعلقة بهذا العضو تشمل ما قلتم، وزيادة، مما يفرض علينا بلورة النظر الفقهي فيها، بل ومتابعة ما يستجد فيها من صور جزئية، وملابسات، وتفصيلات دقيقة.

هكذا ينتظم الكلام، بعد التأمل فيه، وبيان المراد منه.

الدليل الثالث: أنه لا تأثير للجينات الوراثية، ولا خوف من تطابقها، بدليل أن الأخوين ينجب أحدهما الأنثى، وينجب الآخر الذكر، وكلا الأخوين من أصل واحد، انتقلت إليهما صفات وراثية واحدة، ومع ذلك لم يحرم زواج ابن أحدهما بابنة الآخر، فدل ذلك على عدم تأثير تطابق الصفات الوراثية^(٢).

(١) فضلاً عما أولته الشريعة الغراء من عناية بهذه الأعضاء، متمثلة في وجوب سترها، وتطهيرها بتشريع وسائل التطهير المختلفة.

(٢) أحكام الجراحة الطبية د/ محمد المختار الشنقيطي - مرجع سابق - ص ٣٩٤، جراحات الذكورة والأنوثة د/ محمد شافعي مفتاح - مرجع سابق - ص ٣٣٠.

ونوقش ذلك من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: أن هذا القياس مبني على إلغاء تأثير التشابه في الصفة (أي الصفة الوراثية)، وهذا ليس محل النزاع، بل محل النزاع في شرعية المصدر الموجب لاتحاد الصفات^(١).

الوجه الثاني: ثم كيف يستقيم القول بأنه: لا تأثير للجينات الوراثية، والجينات الوراثية هي: التي تعطي الإنسان صفاته الوراثية، وخصائصه المختلفة، (كالطول، والقصر، والشكل، والصوت، ولون الجسم، والعين، والشعر، وغير ذلك) التي ينفرد بها، بحيث تميزه عن غيره من البشر^(٢).

وهذه الصفات يرثها الإنسان عن طريق خلية واحدة، (حيوان منوي وبيضة) اندمجت في نواتها، جينات كل من الأب والأم، ونتج من خلال هذا الاندماج صفات وراثية جديدة، بداخلها التعليمات، التي تتكون من خلاياها، كل خلايا هذا الجسم البشري، بكل أجهزته المعقدة، ووظائفها المختلفة.

وقد أخبر النبي ﷺ أن الشبه مناط شرعي، يعتد به، حينما احتكم لصاحب الشبه، وهو صاحب الماء، في إثبات النسب، في قصة المتلاعنين، فعن ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك ابن سحماء فقال

(١) أحكام الجراحة الطبية د/ محمد المختار الشنقيطي - مرجع سابق - ص ٣٩٧، جراحات

الذكورة والأنوثة د/ محمد شافعي مفتاح - مرجع سابق - ص ٣٣٠ وما بعدها.

(٢) العلاج الجيني د/ عبد الهادي مصباح ص ٨٢ - ط الدار المصرية اللبنانية - القاهرة -

أولى - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

النَّبِيُّ ﷺ «الْبَيْتَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى أَمْرَاتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيْتَةَ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ «يَقُولُ الْبَيْتَةُ وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ» فَقَالَ هَلَالٌ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ فَلْيَنْزِلَنَّ اللَّهُ مَا يَبْرِي ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ فَنَزَلَ جِبْرِيلُ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ ﷻ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ^(١)، فَانْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا فَجَاءَ هَلَالٌ فَشَهِدَ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ «إِنَّ اللَّهَ يَعْظُمُ أَنْ أَحَدُكُمْ كَذَبَ فَهَلْ مِنْكُمْ تَائِبٌ» ثُمَّ قَامَتْ فَشَهِدَتْ فَلَمَّا كَانَتْ عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَقَفُوهَا وَقَالُوا إِنَّهَا مُوجِبَةٌ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَتَكَكَّتْ وَتَكَصَّتْ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهَا تَرْجِعُ ثُمَّ قَالَتْ لَنَا أَفْضَحُ قَوْمِي سَائِرِ الْيَوْمِ فَمَضَتْ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «أَبْصِرُوهَا فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْثَلُ الْعِتَيْنِ سَابِغَ الثَّالِيَتَيْنِ خَدَلَجَ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِشَرِيكِ ابْنِ سَخْمَاءَ» فَجَاءَتْ بِهِ كَذَلِكَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «لَوْ كُنَّا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ»^(٢)

(١) الآيات من ٤ : ٩، من سورة النور.

(٢) رواه البخاري، واللفظ له، وأبو داود، والترمذي، وقال: حسن غريب.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (المشهور بصحيح البخاري) للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب «ويُدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين»، ١٧٧٢/٤، ح ٤٤٧٠، ط دار ابن كثير - اليمامة - بيروت - لبنان - ثلاثة - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، سنن أبي داود للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحق الأزدي السجستاني، كتاب الطلاق، باب في اللعان، ٢٧٦/٢، ح ٢٢٥٤، ط دار الفكر، الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل (المشهور بسنن الترمذي) لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة النور، ٣٣١/٥، ح ٣١٧٩، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

وَعَنْ هِشَامٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَأَنَا أَرَى أَنَّ عِنْدَهُ مِنْهُ عِلْمًا فَقَالَ إِنَّ هِلَالَ بْنِ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِشَرِيكِ ابْنِ سَخْمَاءَ وَكَانَ أَخَا الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ لِأُمِّهِ وَكَانَ أَوَّلَ رَجُلٍ لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ قَالَ فَلَاعَتَهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَبْصِرُوهَا فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَبْيَضُ سَبِطًا قَضِيءٌ الْغَيْنَيْنِ فَهُوَ لِهِلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِشَرِيكِ ابْنِ سَخْمَاءَ» قَالَ: فَاتَّبَعْتُ أَنَّهَا جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ^(١).

فقوله ﷺ إن جاءت به كذا وكذا، فهو لهلال، أي فهو لزوجها، وقوله ﷺ إن جاءت به كذا وكذا، فهو لشريك، أي للذي رُميت به، يعني: أن الولد ينسب لهذا أو ذاك، أخذاً بالشبه، ومما يؤكد ذلك، ما جاء في رواية أخرى^(٢)، أن النبي ﷺ قال «... اللَّهُمَّ بَيِّنْ فَوَضَعْتُ شَبِيهَا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ زَوْجَهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَهَا...».

الوجه الثالث: أما مشروعية زواج ابن العم بابنة عمه، على ما بين أبويهما من اشتراك في الصفات الوراثية، فإنه لا يصلح لأن تقاس عليه هذه الجراحة، كما ذهب المجيزون لها، إذ هو قياس مع الفارق؛ لأن الصفات الوراثية لدى المولود من الخصية المزروعة قد شارك فيه شخصان:

(١) رواه مسلم.

صحيح مسلم للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، كتاب اللعان، ١١٣٤/٢، ح ١٤٩٦، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

(٢) رواها مسلم من حديث ابن عباس، كتاب اللعان، ١١٣٤/٢، ح ١٤٩٧.

صاحب الخصية (المصدر)، وزوجة المتلقي الذي زرعت فيه تلك الخصية، ودون أن تتعرض تلك الصفات إلى خليط آخر^(١).

أما الحالة الأولى: فإنه لم يحكم فيه بتأثير اتحاد الصفات؛ لأن انتقالها لم يكن ناشئاً من عامل واحد، بل من عاملين، كل واحد منهما متعلق بأحد الأخوين^(٢).

الدليل الرابع^(٣): إن الأهداف المبتغاة من نقل الأعضاء التناسلية، هي في نظرنا مصالح معتبرة:

فتحصيل النسل: مطلوب شرعاً، والرغبة فيه رغبة طبيعية، محترمة شرعاً، وقد قال تعالى ﴿...فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ...﴾^(٤)، قال المفسرون: ﴿...مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ...﴾ أي الولد^(٥). وقال تعالى ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنَ وَحَفْدَةً...﴾^(٦)، فامتّن الله على عباده بذلك.

- (١) حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية كمال الدين بكرو - مرجع سابق - ص ٤٠٠.
- (٢) أحكام الجراحة الطبية د/ محمد المختار الشنقيطي - مرجع سابق - ص ٣٩٧، جراحات الذكورة والأنوثة د/ محمد شافعي مفتاح - مرجع سابق - ص ٣٣٠ وما بعدها.
- (٣) هذا الدليل قال به د/ سليمان الأشقر.
- (٤) سورة البقرة: جزء من الآية رقم: ١٨٧.
- (٥) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (المعروف بتفسير الطبري) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ٦٠٥/٣ - ط مؤسسة الرسالة - أولى - ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، تفسير فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير (المعروف بتفسير الشوكاني) للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني ١٨٧/١ - ط دار الفكر - بيروت - لبنان.
- (٦) سورة النحل جزء من الآية رقم: ٧٢.

وأما الاستمتاع: ففرض صحيح محترم شرعاً، ما دام في الحدود المشروعة، وقد قال تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(١)، وفي حديث أبي ذر قال النبي ﷺ ﴿وَفِي بَضْعٍ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ﴾^(٢)، وقال ﷺ ﴿الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ﴾^(٣).

وأما تحصيل الجمال، وإزالة الهيئات القبيحة، في البدن: ففرض صحيح كذلك، وقد أذن في تحصيله بالأدوية المباحة، وهو من جملة ما يدخل في قوله تعالى ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٤)، وفي حديث

(١) سورة الروم الآية رقم: ٢١.

(٢) جزء من حديث شريف، رواه مسلم، واللفظ له، وأبو داود، والنسائي. صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، ٦٩٧/٢.

ح ١٠٠٦، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب صلاة الضحى، ٢٦/٢، ح ١٢٨٥، السنن الكبرى لأبي عبد الرحمن أحمد بن محمد بن شعيب بن علي النسائي، كتاب عشرة النساء، الترغيب في المباحة ٣٢٦/٥، ح ٩٠٢٨ - ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - أولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

(٣) رواه أحمد، ومسلم، واللفظ له، وابن ماجه. المسند للإمام الجليل أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ١٦٨/٢، ح ٦٥٦٧، ط مؤسسة قرطبة - مصر، صحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب خير متاع الدنيا المرأة الصالحة، ١٠٩٠/٢، ح ١٤٦٧، سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، كتاب النكاح، باب أفضل النساء، ١٥٦/٢، ح ١٨٥٦ - ط دار الحديث - القاهرة - أولى - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

(٤) سورة الأعراف جزء من الآية رقم: ٣٢.

النبي ﷺ «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ»^(١)، وقوله ﷺ «إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالِدَوَاءَ وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً فَتَدَاوَوْا وَلَا تَدَاوَوْا بِحَرَامٍ»^(٢).

فهذه المصالح المشروعة: الرغبة فيها، والسعي إليها، فطري في طبيعة البشر، وهي أساسية في بناء الأسرة، واستقامة حياتها، وفقدانها يؤدي إلى تنغيص حياة أعضاء الأسرة، وقد يؤدي إلى الشقاق، أو إلى الفراق، وتضدع كيان الأسرة^(٣).

ونوقش ذلك بأن: مشروعية المصالح، إنما تأتي من اعتبار الشارع لها، والمصالح المعبرة قسمها العلماء إلى خمسة مراتب: ضرورة، وحاجة، ومنفعة، وزينة، وفضول.

فالضرورة: بلوغه حداً إن لم يتناول الممنوع هلك أو قارب، كالمضطر للأكل واللبس، بحيث لو بقي جائعاً أو عرياناً لمات، أو تلف منه عضو، وهذا يبيح تناول الحرام.

(١) جزء من حديث شريف، رواه أحمد، ومسلم، واللفظ له، والترمذي، وقال: حسن صحيح غريب.

== المسند ٣٩٩/١، ح ٣٧٨٩، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانها، ٩٤/١، ح ٩١، سنن الترمذي، كتاب البر والصلة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الكبر، ٣٦٢/٤، ح ١٩٩٩.

(٢) رواه مسلم واللفظ له، وأبو داود، عن أبي الدرداء. صحيح مسلم، كتاب السلام، باب لكل داء دواء، واستحباب التداء، ١٧٢٩/٤، ح ٢٢٠٤، سنن أبي داود، كتاب الطب، باب في الأدوية المكروهة، ٧/٤، ح ٣٨٧٤.

(٣) أبحاث اجتهادية في الفقه الطبي د/ محمد سليمان الأشقر - مرجع سابق - ص ١٣٥ وما بعدها، جراحات الذكورة والأنوثة د/ محمد شافعي مفتاح - مرجع سابق - ص ٣٣٣ وما بعدها.

والحاجة: كالجائع الذي لو لم يجد ما يأكله لم يهلك، غير أنه يكون في جهد ومشقة، وهذا لا يبيح الحرام^(١).

والمنفعة: كالذي يشتهي خبز البر ولحم الغنم والطعام الدسم.

والزينة: كالمشتهي الحلوى والسكر والثوب المنسوج من حرير وكتان.

والفضول: التوسع بأكل الحرام والشبهة، كمن يريد استعمال أواني الذهب أو شرب الخمر^(٢).

والذي يظهر لي - والله أعلى وأعلم - أن المبتلى بعدم الإيجاب، لا يعد مضطراً، أو محتاجاً إلى طلبه، لأن الإيجاب داخل في المصالح التحسينية أو الترتيبية، وليس الضرورية أو الحاجة، قال تعالى ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَاباً وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾^(٣).

(١) وفي الأشباه والنظائر: ويبيح الفطر في الصوم.
الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد

السيوطي ٢١٣/١، طدار السلام - القاهرة - أولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
(٢) المنشور في القواعد لأبي عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ٣١٩/٢، ط وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت - ١٤٠٥ هـ، الأشباه والنظائر للسيوطي ٢١٣/١ وما بعدها.

(٣) سورة الكهف الآية رقم: ٤٦.

ومما يؤيد ذلك: أنه إذا كان الأصل في الزواج - عند الجمهور^(١) - أنه مستحب، فإن نتيجته، وهي هنا الذرية، ينبغي ألا تعدو حكم الاستحباب، إذ لا يتوصل إلى الواجب بما هو مستحب، وهو ما تؤكدُه القاعدة الأصولية: ما لا يتم الواجب إلا به - وهو مقدور للمكلف - فهو واجب^(٢).

وإذا كان طلب الذرية ليس بواجب، فإنه لا يستعان على تحصيله إلا بالوسائل المشروعة أصلاً، وعلى هذا الأساس تحمل دعوة النبي ﷺ، إلى إكثار نسل المسلمين بنكاح المرأة الودود الولود، حيث قال ﴿تَزَوَّجُوا الْوُدَّ الْوُدَّ فَإِنِّي مُكَاتِّرُ بِكُمْ النَّامُ﴾^(٣). ومعلوم أن المباهاة في ذلك اليوم لن تكون

(١) المبسوط للإمام شمس الدين محمد بن أحمد السرخسي ١٧٧/٤، ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - أولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، شرح فتح القدير ١٧٩/٣، الشرح الكبير على مختصر خليل لأبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير ٢١٤/٢، ط على هامش حاشية الدسوقي - دار الفكر - بيروت - لبنان، بداية المجتهد ونهاية المقتصد لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ٣/٢، ط مكتبة الإيمان - المنصورة - أولى - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، البيان في مذهب الإمام الشافعي للإمام أبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني ١٠٩/٩، ط دار المنهاج للطباعة والنشر والتوزيع - أولى - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م،

حاشية البيجرمي على الخطيب (المسماة تحفة الحبيب على شرح الخطيب) للشيخ سليمان بن عمر بن محمد البيجرمي الشافعي ٨١/٤، ط الكتب العلمية - بيروت - لبنان - أولى - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرادوي السعدي الحنبلي ٦/٨، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، المغنى على مختصر الخرقى لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ٤٧٩/٦، ط دار الكتاب الإسلامي، التاج المذهب ٤/٢، المبسوط في فقه الإمامية، للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي ١٥٩/٣، ط دار الكتاب الإسلامي - بيروت - لبنان.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لأبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي ٨١/١، ط دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - أولى - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، المسودة في أصول الفقه لآل تيمية ٥٤/١، ط مطبعة المدني - المؤسسة السعودية - مصر.

(٣) رواه أبو داود واللفظ له، وابن ماجه، وصححه الألباني.

إلا بالكثرة التي أساسها طيب المعدن، وكرامة المنبت، وسلامة القلب، وفيه يقول عز وجل

﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾^(١).

الدليل الخامس^(٢): إن هذه الأهداف تدخل في باب الضرورات في بعض صورها، وفي باب الحاجات في بعضها الآخر، والحاجة تنزل منزلة الضرورة، حتى لو كان الغرض مجرد التجميل، فليس التجميل في هذا الباب من قبيل التكميليات، بل هو من قبيل الحاجيات؛ لأن الحاجي هو: ما يكون الإنسان بفقده في ضيق وحر، وأي ضيق، وأي حر، أشد من أن يكون الإنسان فاقداً لعضو من أعضائه، أو فاقداً للغدة التي تنشر الجمال، والتناسب على أعضائه، وبفقدانها تنقلب صورته إلى أن تقترب من الجنس الآخر، ويفقد خصائص جنسه، فإن هذا يجعله في حر دائم، وضيق مستمر ملازم، ينقص عليه كل دقائق حياته^(٣).

سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء، ٢/٢٢٠، ح ٢٠٥٠، سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب ما جاء في فضل النكاح، ١٥٢/٢، ح ١٨٤٦، صحيح سنن أبي داود للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني ٢٩١/٦، ح ١٧٨٩، ط دار غراس - الكويت - أولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للعلامة محمد ناصر الدين الألباني ٢٩١/٦، ح ١٧٨٩، ط المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - ثانية - ١٩٨٥ م.

(١) سورة الشعراء: الآيتان ٨٨ و ٨٩.

(٢) هذا الدليل قال به أيضاً د/ سليمان الأشقر.

(٣) أبحاث اجتهادية في الفقه الطبي د/ محمد سليمان الأشقر - مرجع سابق - ص ١٣٦ وما بعدها.

ونوقش ذلك من وجهين:

الوجه الأول: أما كون هذه الأهداف ليست من باب الضرورة، فلأن محال الضرورات معلومة من الشريعة، وهذه المسألة ليست منها، فزعم الزاعم بأن بدن الآدمي، أو جزء منه - الخصيتين هنا - محلاً للضرورة، كما هو حال سائر المحرمات، خطأ فاحش منه، ودعوى غير مقبولة.

إذ السؤال الذي يفرض نفسه هنا، هو: لمن يباح المحظور عند الضرورة؟.

والجواب: إنه الإنسان - بلا ريب - الذي سخر الله تعالى له كل ما في الكون، فقال ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(١)، فلإنسان أبيحت الطيبات حال السعة والاختيار، وله أبيحت المحرمات حال الاضطرار، وإنما أبيحت له تلك الأشياء؛ لأنه يعطوها قدراً، وكرامة، وهي مسخرة له بأمر الله تعالى، فدخول الإنسان في دائرة الأشياء المسخرة حط من مكانته وكرامته، ولمن سيكون مسخراً؟ ليس لمن يعطوه رتبة وكرامة، - كما هو ظاهر في آيات الاضطرار التي أباحت للإنسان الميتة وما في معناها، إباحة الأدنى للأعلى - ولكن لمن يساويه رتبة وكرامة، وهو أحد أبناء جنسه.

(١) سورة الجاثية: الآية رقم: ١٣.

وهكذا، فإن جعل الإنسان مضطراً تارة، ومضطراً إليه تارة أخرى، فيه — فيما يبدو — نوع من التعارض، أو التناقض الذي تنأى عنه النصوص الشرعية.

وأما تسخير الإنسان للإنسان في أبواب الاكتساب، وتحصيل المعاش، فهذا يختلف كلياً عن

التسخير الذي قوامه اقتطاع بدن الآدمي، لمصلحة آدمي آخر، فهذا من شأنه أن يؤثر على مادة البدن — التي منها ركب الإنسان — إلى غير رجعة، وذلك تسخير لا يؤثر في شيء على بدن الآدمي أصلاً، وفيه يقول المولى سبحانه وتعالى ﴿أَلَمْ يَقْسِمُوا رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُلَخِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾^(١)، فالآية الكريمة تفيد أن كل البشر مسخر بعضهم لبعض، ودولاب الحياة يدور بالجميع، ويسخر بعضهم لبعض في كل وضع، وفي كل ظرف، المقدر عليه في الرزق، مسخر للمبسوط له في الرزق، والعكس كذلك صحيح، فهذا مسخر ليجمع المال، فيأكل منه ويرتق ذاك، وكلاهما مسخر للآخر سواء بسواء^(٢).

(١) سورة الجاثية: الآية رقم ٣٢.

(٢) في ظلال القرآن للشيخ/ سيد قطب إبراهيم (رحمه الله) ٣١٨٧/٥، ط دار الشروق - القاهرة.

ثم لننظر إلى المتنازل عن العضو — منسله الذكري — هل يعد مضطراً لمثل هذا التنازل؟ وليس هناك ثمة ضرورة قاطعة، أو متعينة عليه، فكيف نستبيح إذاً إعمال الجراحة في بدنه؟ واستئصال عضو من أعضائه، وشريعتنا الغراء تعتبر صيانة جسد الإنسان، والمحافظة على سلامته، بدرء مفسد العطب والأسقام عنه، من المصالح الضرورية.

كما أنه يشترط لجواز الضرورة ألا تنقص الضرورة عن المحظور، فإذا نقصت عنه فلا يباح المحظور^(١)، وعليه فلا يمكن اعتبار زرع الخصية لغرض الإيجاب، وبالأحرى غيره، ضرورة، تجيز مثل هذه الجراحة.

الوجه الثاني: وأما كونها لا تعتبر من باب الحاجة المنزلة منزلة الضرورة، فلأن المقصود بالحاجة هنا: الحالة التي تستدعي تيسيراً، أو تسهلاً، من أجل الحصول على المقصود، ويترتب على عدم الاستجابة لها عسر وصعوبة.

والواضح من زرع الخصية أن صرف النظر عنها لا يؤدي إلى شيء من ذلك؛ لأن المشقة من عدم الإيجاب مشقة معتادة، أو خفيفة عند الغالب؛

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢١١/١، الأشباه والنظائر لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي ٤٥/١، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - أولى - ١٤١١هـ، حقيقة الضرورة الشرعية وتطبيقاتها المعاصرة د/ محمد بن حسين الجيزاني ص ٢٥، ط دار المنهاج للنشر والتوزيع - الرياض - أولى - ١٤٢٨هـ.

وذلك لأنها لا تسبب لهم مرضاً، ولا ضعفاً، غاية الأمر لحوق الغم والهم، والتفكير في زينة الحياة الدنيا.

ولو فرضنا جدلاً أنها عند البعض مشقة متوسطة أو عظيمة — لما قد يترتب عليها من مرض نفسي أو عضوي — إلا أنها أمر نادر، والقاعدة تقرر: أن العبرة بالغالب الشائع لا بالقليل النادر^(١)، وينظر للحالات النادرة بعينها في الحكم ولا تعمم.

ومن المعلوم أيضاً أن الحكم الثابت بسبب الحاجة لا بد أن يكون عاماً، أي يكون الاحتياج شاملاً

جميع الأمة، لا أن يكون فردياً أو نادراً^(٢)، والعقم لم يشكل حتى الآن ظاهرة غالبة عمّت البشر، أو أُنذرت بهلاك الأمة، حتى يباح لأجلها مثل تلك الجراحة.

كما أن ما يجوز للحاجة إنما يكون فيما ورد فيه نص يجوز، أو تعامل، أو لم يرد فيه شيء منهما، ولكن لم يرد فيه نص يمنعه بخصوصه، وكان له نظير في الشرع يمكن إلحاقه به، وجعل ما ورد في نظيره وارداً فيه أيضاً.

(١) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة أ.د/ محمد مصطفى الزحيلي ٣٢٥/١. ط دار الفكر - دمشق - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد محمد عثمان الزرقا ص ٢٣٥، ط دار القلم - دمشق - خامسة - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
(٢) القواعد الفقهية للزحيلي - مرجع سابق - ٢٨٨/١ وما بعدها.

أما ما لم يرد فيه نص يسوِّغه، ولا تعاملت به الأمة، ولم يكن له نظير في الشرع يمكن إلحاقه به، وليس فيه مصلحة عملية ظاهرة، فإن الذي يظهر عندئذ عدم جوازه، جرياً على ظواهر الشرع؛ لأن ما يتصور فيه أنه حاجة، والحالة هذه، يكون غير منطبق على مقاصد الشرع، بل هو في حقيقته أهواء وشهوات زينتها النفس، وألبستها العادات والتقاليد ثوب المصالح، وقد ذكر ابن الهمام: أن نفي المدرك الشرعي يكفي لنفي الحكم الشرعي^(١).

وهذه الجراحة - كما هو واضح - لم يرد فيها نص يجوزها، ولا تعاملت بها الأمة، ولا نظير لها في الشرع يمكن إلحاقها به، وليس فيه مصلحة عملية ظاهرة، بل على العكس من ذلك، فإن فيه من المفساد والمضار ما يوجب ردها، والحكم بتحريمها.

الدليل السادس^(٢): إنه بأخذ الخصيتين من الحي تصير الخصية ميتة، وبعد الزرع، وحلول الحياة فيها، تصير الخصية من أجزاء الحي، ويتبدل عنوان كونه ميتاً، إلى أنها جزء من أجزاء الحي،

فلو تم حمل زوجة من نقل إليه الخصيتان، يكون المولود لصاحب من زرع فيه الخصيتان^(٣).

(١) القواعد الفقهية للزحيلي - مرجع سابق - ٢٨٨/١ وما بعدها، شرح فتح القدير، ٢٦٣/١.

(٢) هذا الدليل قال به السيد محمد صادق الروحاني، من علماء الشيعة.

(٣) الحكم الشرعي لزرع الخصية والمبيض للحاج العاملي - مرجع سابق - ص ٦٢.

ونوقش ذلك: بأن العلم الحديث توصل اليوم، إلى أن الأعضاء التي يمكن وصلها، هي الأعضاء التي لم تفقد الحياة بعد، فالعضو لا يفقد الحياة بمجرد قطعه، بل ولا بمجرد موت صاحبه، فبعض الأعضاء تستمر الحياة فيها بعد موت صاحبها عدة ساعات، ولذا فإنه إذا أعيد العضو المقطوع خلال هذه الفترة الزمنية المحددة - والتي تسمى فترة التروية - وتم توصيله بالأوعية الدموية، تم ترويته بالدم، والتصق في موضعه، إذ الحياة لا تزال فيه تستمر، ولا يكون ميتاً بحال^(١).

وقد نص بعض الفقهاء على هذا الأمر، ومن ذلك ما جاء في مسائل الإمام أحمد: سأل أبو الفضل صالح ابن الإمام أحمد أباه عن العضو المقطوع من الجسد يعيده صاحبه إلى موضعه فقال: قللت: قطع عضو من الجسد؟ قال: لا بأس أن يعيده إلى مكانه، وذلك أن فيه الروح، مثل الأذن تقطع، فيعيدها بطرائها^(٢).

والغريب أن الحكم بانتساب المولود إلى من نقلت إليه الخصيتين هو قولهم جميعاً، حتى من قال منهم بعدم جواز النقل أصلاً، أو جوازه بعد الوفاة، فهم متفقون جميعاً على هذه الجزئية، بل وعلى جريان الأثر بينهما أيضاً.
المرجع السابق ص ٦٩.

(١) Donation after cardiac death, Mark C. Aita, SJ., Internet Journal of Catholic Bioethics, ٤ (١), ٢٠٠٩.

(٢) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح ص ٢٩٥، رقم ١٠٨٢، ط دار الوطن - الرياض - أولى - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

وقال المقدسي الحنفي في شرحه فيما نقله ابن عابدين عنه : إعادة الأذن، وثباتها، إنما يكون غالباً بعود الحياة إليها، فلا يصدق أنها مما أبين من حي، لأنها بعود الحياة إليها صارت كأن لم تبين^(١).

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني، القائلون بأنه لا يجوز نقل الخصيتين، أو إحداهما، مطلقاً، بما يلي:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُضِلُّهُمْ وَلَا تَزَلِهُمْ وَلِكُلِّ فِتْنَةٍ مَخْرُجٌ﴾ ^(٢) فليبتكن آذان الأنعام ولِكُلِّ فِتْنَةٍ مَخْرُجٌ خَلَقَ اللَّهُ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرًا مُبِينًا^(٣).

وجه الاستدلال بالآية: أن تغيير خلق الله - تعالى - هو: سوء التصرف فيه بوجه عام^(٣)، بإحداث نقص أو زيادة، أو تبديل لهيئة الجسم، أو جزء منه، بما يخرج عن أصل خلقته، أو يعطل وظيفته، بلا ضرورة معتبرة، ولا دليل شرعي، فهو بذلك يشمل كل عمل يجعل هيئة الجسم على غير الحالة التي خلقه الله - تعالى - عليها.

(١) حاشية ابن عابدين ٢٠٧/١.

(٢) سورة النساء الآية رقم ١١٩.

(٣) تفسير القرآن الحكيم (المعروف بتفسير المنار) محمد رشيد بن علي رضا ٣٤٩/٥، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٠م.

ولا شك أن هذه الجراحة تُعد بهذا المفهوم من باب التغيير الذي نهت عنه الآية، فهذه العملية تجري بطرق عدة تشتمل في كل مرحلة منها على تغيير خلق الله - تعالى، فصاحب العضو المنتزع قد غيّر خلق الله ﷻ باتفاص جزء مهم من جسده، وكذا حال من غُرست له الخصية، قد أحدث تغييراً، بزيادة جزء في جسده، فالتغيير والتبديل قد وقع من المعطي والمتلقي على السواء.

ونوقش ذلك من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: أن تغيير خلق الله ﷻ كما رجحه الطبري^(١)، المراد به (ولأمرنهم فليغيّرن دين الله)

وأحبب عنه بما يلي:

١- بأن هذا الترجيح قول بغير حجة، ولا برهان، كما أنه اجتهد من الإمام الطبري، واجتهد إمام أو عالم لا يمنع اجتهد غيره، ما دام النص يحتمله.

٢- أنه قد ورد في تفسير قوله تعالى ﴿وَلَأْمُرْتَهُمْ فَلْيَغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾، أقوال أخرى للمفسرين - من

الصحابة والتابعين ومن بعدهم - غير ما رجحه الطبري^(١).

(١) حيث قال: وأولى الأقوال بالصواب في تأويل ذلك، قول من قال: معناه: ﴿وَلَأْمُرْتَهُمْ فَلْيَغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾، قال: دين الله.
تفسير الطبري ٢٢٢/٩.

٣- أن الطبري نفسه بعد ما رجع ما ذهب إليه، قال: وإذا كان ذلك معناه، دخل في ذلك فعل كل ما نهى الله عنه: من خصاء ما لا يجوز خصاؤه، ووشم ما نهى عن وشمه ووشره، وغير ذلك من المعاصي، ودخل فيه ترك

(١) والملاحظ أن أقوالهم سارت في اتجاهين :
الاتجاه الأول: تفسير تغيير الخلق بالتغيير المعنوي (الباطن)، ومن أشهر الأقوال في هذا الاتجاه:

- ١- تغيير دين الله.
 - ٢- تغيير فطرة الله.
 - ٣- أن الله تعالى خلق الشمس والقمر والأحجار والنار، وغيرها من المخلوقات، ليعتبر بها وينتفع بها، فغيرها الكفار بأن جعلوها آلهة معبودة.
 - ٤- تغيير أمر الله.
- وهذه الأقوال تؤول إلى قول واحد في المعنى، وإن اختلفت ألفاظها.
- ٥- تغيير النسب: باستلحاق شخص أو نفيه عنه.
- الاتجاه الثاني: تفسير تغيير الخلق بالتغيير الحسي (الظاهر)، ومن أشهر الأقوال في هذا الاتجاه:

- ١- الخصاء، وبعضهم خص خصاء الدواب.
 - ٢- الوشم، وما يلحق به من تصنع، للحسن كالنمص، والتفلج، والوصل.
 - ٣- قطع الأذان، وفتح الأعين، بالنسبة للدواب.
 - ٤- معاقبة الولاة بعض الجناة، بقطع الأذان، وسمل العيون، وقطع الأنثيين.
 - ٥- خضاب الشئب بالسواد.
 - ٦- الثخنت، وما يلحق به من تشبه الرجال بالنساء، أو العكس.
- وقد اختلفت مناهج المفسرين في عرض هذه الأقوال، فمنهم من اكتفى بعرضها، أو عرض بعضها، ولم يرجح، ومنهم من رجح أحدها، وساق ما يؤيد ترجيحه، ومنهم من اختار شمول الآية لكل هذه المعاني.
- انظر هذه الأقوال في: تفسير الطبري ٢١٥/٩-٢٢٢، تفسير الخازن (المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل) لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن ٥٩٩/١ وما بعدها، ط دار الفكر - بيروت - لبنان - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، الجامع لأحكام القرآن (المعروف بتفسير القرطبي) للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ٣/٣٣٨-٣٤٤، ط دار الحديث - القاهرة - ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، تفسير البحر المحيط لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الجياني، الشهير بابي حيان الأندلسي ٣/٣٦٩ وما بعدها، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - أولى - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، تفسير القرآن العظيم (المعروف بتفسير ابن كثير) للإمام الجليل عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ١/٥٥٦، ط دار الفكر العربي.

كلّ ما أمر الله به؛ لأن الشيطان لا شك أنه يدعو إلى جميع معاصي الله، وينهى عن جميع طاعته، فذلك معنى أمره نصيبه المفروض من عباد الله، بتغيير ما خلق الله من دينه^(١)، فحمل الآية على المعنى العام أولى، من حملها على معنى واحد دون غيره، لاسيما وأنه لم يرد في تفسيرها نقل عن النبي ﷺ، كما أن هذه المعاني لا تعارض بينها، ولا يبعد أن يكون كل واحد منها مقصوداً، فالشيطان تسلط على أوليائه، وأتباعه، وأمرهم بكل ما ذكره المفسرون، والواقع يشهد بذلك، فالتغيير يشمل التغيير الحسي، والتغيير المعنوي، وهذا ما ذهب

إليه جمع من المفسرين المتقدمين والمتأخرين^(٢)

قال الشوكاني: ولا مانع من حمل الآية على جميع هذه الأمور حملاً شمولياً، أو بدلاً^(٣).

(١) تفسير الطبري ٢٢٢/٩.

(٢) انظر على سبيل المثال: البحر المحيط ٣٦٩/٣ وما بعدها، تفسير فتح القدير، ٥١٧/١، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (المعروف بتفسير ابن عطية) لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي ٢٦/٣ وما بعدها، ط وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بقطر - ثانية - ٢٠٠٧م، تفسير المراغي للأستاذ أحمد مصطفى المراغي ١٦٠/٥ وما بعدها، ط مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - أولى - ١٩٤٦م، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (المعروف بتفسير السعدي) ١٧٠/٢ وما بعدها، ط مركز صالح بن صالح الثقافي - عنيزة - السعودية - ١٩٩٠م، تفسير المنار ٣٥٠/٥، التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر* بن عاشور التونسي ٢٠٦/٥، ط الدار التونسية للنشر - تونس - ١٩٨٤م.

(٣) تفسير الشوكاني ٨١٩/١.

الوجه الثاني: أن الاستشهاد بالآيات الكريمة في غير موضع النزاع، لأن التغيير المنهي عنه هو ما كان يعتقد أهل الجاهلية، من أنهم إذا عملوه في أنعامهم بتخريق أذانها وجدع أنوفها، وتحريم ركوبها تمويهاً من الشيطان، لتكون سائبة؛ فتسلم بقية أنعامهم من العين، ويكتفون بهذا عن حسد الحاسد، ونحو ذلك من الاعتقادات الفاسدة. ومن ثم فهي بعيدة كل البعد عما نحن بصدد، فهذه العمليات لم يقصد منها تغيير خلق الله - تعالى - وإنما الإصلاح وإنقاذ المرضى، وهذا مطلب شرعي عظيم، فضلاً عن ذلك فإن هذه العمليات لم تكن من تمويه الكهان، أو الدجاجة، وإنما جاءت نتيجة ثمار العلوم، وإعمال العقول، ونتائج التجارب، وتحقيق المصالح^(١).

وأجيب عنه: بأن الاستدلال بالآيات هو في صميم الموضوع، حيث أن الآيات وإن كانت قد جاءت في مقام التعريض، بما كان يفعله أهل الجاهلية، من تغيير خلق الله لدواعٍ سخيفة، فإنه يندرج فيه أيضاً تحريم الخصاء في بني الإنسان - وإن كان مباح في البهائم -، والوشم، وتغيير الشيب بالسواد، والتخنث، والتحليل والتحريم بغير دليل، ويدخل فيه تسويل الإعراض عن دين الإسلام، الذي هو دين الفطرة، فكل تغيير ضار فهو في الآية، وهو أمر من الشيطان الذي لا يوسوس إلا بالشر، وتزيين المنكر،

(١) زراعة الأعضاء الإنسانية في جسم الإنسان، عبدالله عبد الرحمن البسام - مجلة المجمع الفقهي الإسلامي - السنة الأولى - ٤٤/١ - الطبعة الخامسة - ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، = الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء د/محمد علي البار - مرجع سابق - ص ١٤٣.

ويوقع الناس في الإثم والضلال، ولا يأمر إلا بالقبيح، وكل ما يأباه الطبع السليم، والعقل الراجح، وينكره الشرع .

وعلى فرض صحة ما يقولونه بأن الآيات خاصة بالأنعام فقط، فإن العبرة عند الفقهاء والأصوليين بعموم اللفظ لا بخصوص السبب^(١)، ومن ثم فإن الآيات تشمل كل تغيير لخلق الله

تعالى، وما نزع جزء أو قطع عضو من إنسان، إلا تغيير لهذا الخلق المحكم^(٢).

الوجه الثالث: أن هذه الجراحة لا تعد من باب تغيير خلق الله - تعالى - وإنما جاءت نتيجة تقدم العلوم، وإعمال العقول، كما يقوم بإجرائها الأطباء بواسطة الأجهزة الفنية الدقيقة، مما يدعو يقيناً إلى سلامة عاقبتها وحصول المقصود^(٣).

(١) المحصول في علم أصول الفقه للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي ١٢٥/٣، ط مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ثمانية ١٤١٢ هـ، الإبهاج في شرح المنهاج (على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي) لعلي بن عبد الكافي السبكي ١٨٥/٢، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤٠٤ هـ، المستصفي في علم الأصول لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ٢٣٦/١، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤١٣ هـ.

(٢) حكم نقل وزرع أعضاء الإنسان بين الإباحة والتحریم - دراسة مقارنة - محمد صلاح الدين إبراهيم خليل دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة ١٤٣١ - ٢٠١٠، ص ٧٦ وما بعدها.

(٣) زراعة الأعضاء الإنسانية، للشيخ عبدالله عبد الرحمن البسام - مرجع سابق - ٤٤/١.

وأجيب عنه: بأن مجرد التفكير في هذه العمليات، دون أنن شرعي، أو إباحة شرعية، إنما هو تفكير خالص لشيطان العلم، الذي قذف بهذه الفكرة في عقول العلماء، وهذا تصديق لمفهوم الآية؛ ولأن هؤلاء العلماء لو تريثوا بفكرهم العلمي، وربطوه بأحكام الدين، وضوابطه، لفكروا ألف مرة قبل الإقدام على هذه الأعمال، والعجيب فعلاً أن هذه العمليات بدأت تُقذف على علماء المسلمين، ليكونوا مجرد مقلدين في تنفيذها، بعد أن يكون علماء الغرب قد عبثوا دون رقابة للجانب الديني، وهي طبيعة بلادهم، فهل هناك مسمى لذلك الأمر إلا تغيير لخلق الله تعالى^(١).

الدليل الثاني: أن نقل المنسل الذكري من شخص لآخر يؤدي إلى اختلاط الأنساب، وهو أمر محرم شرعاً^(٢).
وقد سبق توضيح ذلك، من الناحية الطبية، بما أغنى عن إعادته هنا^(٣).
الدليل الثالث: أن هذه العملية تشتمل على إخصاء للنقل منه، والخصاء

(١) حكم نقل الأعضاء البشرية بين الأحياء د/محمد نجيب عوضين ص٧١، ط النسر الذهبي للطباعة - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، حكم نقل وزرع أعضاء الإنسان محمد صلاح الدين إبراهيم - مرجع سابق - ص٧٦ وما بعدها.

(٢) أحكام الجراحة الطبية د/ محمد المختار الشنقيطي - مرجع سابق - ص٣٩٣، جراحات الذكورة والأنوثة د/محمد شافعي مفتاح - مرجع سابق - ص٣٢٥، بنوك النطف والأجنة د/ عطا عبد العاطي السنباطي - مرجع سابق - ص١٣٤.

(٣) انظر ص من هذا البحث.

هو: نزاع الخصيتين مع بقاء الذكر^(١)، وهو حرام بالنسبة للإنسان^(٢)، منهى عنه بلا خلاف^(٣).

(١) حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار (المعروفة بحاشية ابن عابدين) لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الشهير بابن عابدين ٤٩٦/٣، ط دار الفكر - بيروت - لبنان - ثانية - ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، البناية شرح الهداية لأبي محمد محمود بن أحمد العيني ٣٩٦/٥، ط دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - ثانية - ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة شمس الدين محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي ٢٨٣/٢، ط دار الفكر - بيروت - لبنان، حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن علي الخرشي ١٣٦/٤، ط دار الفكر - بيروت - لبنان، روضة الطالبين وعمدة المفتين للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ٢٣/٧، ط المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - ثانية - ١٤٠٥، الحاوي الكبير لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري ٣٢٩/١٠، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - أولى - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، الإنصاف ٨١/٤، كشف القناع عن متن الإقناع للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ١٢٢/٥، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - أولى ١٩٩٧ م.

(٢) تفسير القرطبي ٣٤٠/٥، فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ٢٧/٩، ط دار مصر للطباعة - أولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، شرح صحيح البخاري لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطل البكري القرطبي ١٦٩/٧، ط مكتبة الرشد - الرياض - السعودية - ثانية - ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م، شرح صحيح مسلم للإمام أبي زكريا يحيى الدين يحيى بن شرف النووي ١٦٥/٩، ط دار الدعوة الإسلامية - القاهرة - أولى ٢٠٠١ م، تحفة الأحوذ بشرح جامع الترمذي للعلامة أبي الغلام محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري ٥٣٦/٣، ط دار الحديث - القاهرة - أولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي ٣١/٦، ط دار الكتاب الإسلامي - القاهرة ١٣١٣ هـ، الفواكه الدواني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني للشيخ أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوي المالكي ٤٤٨/٢، ط مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - الثالثة - ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م، حاشية شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين ٣٤٥/٣، ط دار الفكر - بيروت - لبنان - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، كشف القناع ٥٨١/٥.

(٣) قال ابن عبد البر: ولم يختلفوا أن خصاء بني آدم لا يحل ولا يجوز. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي ٤٣٣/٨، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ثانية - ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

فَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبْتُلَ وَلَوْ أَدْنَى لَهُ لَأَخْتَصِمْتَا^(١).

يقول ابن حجر: هو نهى تحريم بلا خلاف في بني آدم، لما فيه من مفسد تعذيب النفس، والتشويه، مع إدخال الضرر الذي قد يفضي إلى الهلاك، وفيه إبطال معنى الرجولية، وتغيير خلق الله، وكفر النعمة، لأن خلق الشخص رجلاً من النعم العظيمة، فإذا أزال ذلك، فقد تشبه بالمرأة، واختار النقص على الكمال^(٢).

ويقول القرطبي: أما الخصاء في الآدمي فمصبية، فإنه إذا خصي بطل قلبه وقوته، عكس الحيوان، وانقطع نسله المأمور به في قوله ﷺ (تناكحوا تناسلوا فإني مكاثركم الأمم)^(٣) ثم إن فيه ألماً عظيماً ربما يفضي بصاحبه إلى الهلاك، فيكون فيه تضييع مال، وإذهاب نفس، وكل ذلك منهى عنه^(٤).

(١) رواه البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه. وقال الترمذي: حسن صحيح.

صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب ما يكره من التبتل والخصاء، ١٩٥٢/٥، ح ٤٧٨٦، صحيح مسلم كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاققت نفسه إليه...، ١٠٢٠/٢، ح ١٤٠٢، سنن الترمذي، كتاب النكاح عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في النهي عن التبتل، ٣٩٤/٣، ح ١٠٨٣، سنن النسائي (المجتبى) لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، كتاب النكاح، باب النهي عن التبتل، ٥٨/٦، ح ٣٢١٢، ط مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - سوريا - ثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب النهي عن التبتل، ١٥٣/٢، ح ١٨٤٨.

(٢) فتح الباري ٢٧/٩.

(٣) ضعيف، رواه بهذا اللفظ عبد الرزاق في مصنفه عن سعيد بن أبي هلال مرسلاً. المصنف للحافظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعائي ١٧٣/٦، ط المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - أولى - ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.

الدليل الرابع: أن هذه الجراحة تشبه ما كان معروفاً في الجاهلية بنكاح الاستبضاع.

وهو قول الرجل لزوجته - في الجاهلية - أرسلني إلى فلان فاستبضعي منه، أي اطلبي منه المباشعة، أي الجماع، لتحملي منه^(١)، وقد أبطله الإسلام؛ لأنه زنا محض، يترتب عليه من الآثار ما يترتب على الزنا^(٢).

وقد ورد بلفظ: ﴿تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَإِنِّي مُكَاثِّرُ بِكُمْ النَّاسَ﴾ رواه أبو داود واللفظ له، وابن ماجه، وصححه الألباني. انظر صد من هذا البحث.

(١) تفسير القرطبي ٣٤٠/٥.

(٢) وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد: أي اكتساباً من ماء الفحل؛ لأنهم كانوا يطلبون ذلك من أكابرهم، وروسائهم، في الشجاعة، أو الكرم، أو غير ذلك. فتح الباري ١٢٠/٩، عون المعبود شرح سنن أبي داود للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ٣٦٤/٥، ط المكتبة السلفية - المدينة المنورة - ثانية - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني ٥٤٥/٦، ط دار الحديث - القاهرة - أولى ٢٠٠٠ م.

(٣) فقد روى البخاري بسنده عن عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء فإكاح منها نكاح الناس اليوم يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته فيصنيفها ثم ينكحها ونكاح آخر كان الرجل يقول لامراتيه إذا طهرت من طمئنها أرسلني إلى فلان فاستبضعي منه ويعتزلها زوجها ولا يمسه أبداً حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب وإلما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد فكان هذا النكاح إكاح الاستبضاع ونكاح آخر يجتمع الرفط ما دون العشرة فيدخلون على المرأة كلهم يصيبونها فإذا حملت ووضعت ومراً عليها ليال بعد أن تضع حملها أرسلت إليهم فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع حتى يجتمعوا عندها تقول لهم قد عرفتم الذي كان من أمركم وقد ولدتم فهو ابلك يا فلان تسمى من أحببت باسمه فيلحق به ولذا لا يستطيع أن يمتنع به الرجل ونكاح الرابع يجتمع الناس الكثير فيدخلون على المرأة لا تمتنع ممن جاءها وهن النعاب كن ينصين على أبوابهن رايات تكون علماً فمن أرادهن دخل عليهن فإذا حملت إحداهن ووضعت حملها جميعوا لها ودعوا لهم القافة ثم الحقوا ولذا بالذي يرون فالتاط به ودعي ابنته لا يمتنع من ذلك فلما بعث محمد ﷺ بالحق هدم نكاح الجاهلية كله إلا نكاح الناس اليوم.

وقد أثبت الواقع تعدد الصور التي يمكن أن يتم بها ذلك الاستبضاع، واليوم يأتي الطب الحديث بطراز جديد، هو امتداد لذلك الفساد القديم، محققاً نفس النتيجة، ألا وهو غرس المنسل الذكري، أو الاتفاق على نقله، والذي يتشابه مع نكاح الاستبضاع، وإن سمي باسم آخر، فبينهما نوع ازدواج واقتران.

فالمرأة في هذا النكاح لم تكن تذهب إلى من يواقعها لقضاء شهوة أو لذة، وإنما كانت تذهب إليه رغبة في إنجاب الولد إن كانت لا تتجب، أو رغبة في إنجاب ولد ذي صفات معينة، وهذا عين ما يؤديه غرس الخصيتين، بل هو أشد، وأكثى.

ونوقش ذلك: بأن المقصد من الاستبضاع، كما قالت عائشة - رضى الله عنها - وإنما يفعل هذا رغبة في نجابة الولد، وهو غير مقصد غرس الخصيتين.

وأجيب عن ذلك: بأن المقصد لا ينحصر في نجابة الولد، فقد يكون لبذل مال، أو صحبة، وإنما ذكرت السيدة عائشة - رضى الله عنها - الغالب في ذلك الأمر، وهو لا يمنع قصد غيره.

صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب من قال لا نكاح إلا بولي، ٥/١٩٧٠، ح ٤٨٣٤، سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب في وجوه النكاح التي كان يتناكح بها أهل الجاهلية، ٢٢٧٢/٢، ح ٢٢٧٢.

فإذا كان نكاح الاستبضاع معضل فزرع الخصيتين أعضل.

الدليل الخامس: أن فيها اطلاع على المنكر، وعون على الخبيث.

فإجراءات هذه الجراحة لا تتم إلا بالكشف عن العورة المغلظة للرجل، والأصل أن رؤية العورة المغلظة، ومسها، محرم إلا لضرورة^(١)، ولم يوجد في هذه الجراحة أي دافع ضروري، ولا حاجي، يستثني الكشف فيها من ذلك الأصل، فوجب البقاء على حرمة^(٢).

وقد جاء الشرع بالأمر بستر العورة المغلظة، والنهي عن النظر إليها، ولا خلاف بين العلماء في وجوب ستر العورة عن أعين الناس^(٣)، قال تعالى ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾^(٤)، وقد فسرت الآية: بحفظ الفروج عن أن ترى، أو ينظر إليها أحد^(٥)، وقال ﷺ ﴿لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى

(١) شرح مسلم للنووي ٢٨/٤، عون المعبود ٥٨/١١ وما بعدها.

(٢) يقول ابن تيمية: والنظر إلى العورات حرام، داخل في قوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ...﴾، وفي قوله ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ...﴾، فإن الفواحش وإن كانت ظاهرة في المباشرة بالفرج، أو الدبر، فإنها تتناول ما يتبع ذلك، من الملامسة، والنظر، وغير ذلك... فالفاحشة أيضاً

تتناول كشف العورة، وإن لم تكن في ذلك مباشرة.

تفسير سورة النور لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني ص ١٣٦ وما بعدها، ط الدار السلفية - بومباي الهند - أولى - ١٩٨٧ م.

(٣) تفسير القرطبي ١٥٩/٤.

(٤) سورة النور، الآية رقم: ٣٠.

(٥) زاد المسير في التفسير للإمام الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ٣٠/٦، ط المكتب الإسلامي - بيروت - الثالثة - ١٤٠٤ هـ.

عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ وَلَا يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ وَلَا تُفْضِي الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ^(١)، وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ قَالَ ﴿أَحْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ قَالَ: ﴿إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَرِيَّهَا أَحَدٌ فَلَا يَرِيَّهَا﴾ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا قَالَ: ﴿اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ﴾^(٢)، وَإِذَا كَانَ الْإِسْلَامُ قَدْ وَجَّهَ إِلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ حَتَّى فِي حَالِ الْخُلُوةِ، فَكَيْفَ بَسْتَرَهَا أَمَامَ النَّاسِ؟.

(١) رواه مسلم واللفظ له، والترمذي وابن ماجه، عن أبي سعيد الخدري، وقال الترمذي: حديث حسن غريب صحيح، وفي رواية لمسلم، وأبي داود (مَكَانَ عَوْرَةِ غُرْيَةِ الرَّجُلِ وَغُرْيَةِ الْمَرْأَةِ).

صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب تحريم النظر إلى العورات، ٢٦٦/١، ح ٣٣٨، سنن أبي داود، كتاب الحمام، باب ما جاء في التعري، ٤١/٤، ح ٤٠١٨، سنن الترمذي، كتاب الأدب عن رسول الله ﷺ، باب في كراهية مباشرة الرجال الرجال والمرأة، ١٠٩/٥، ح ٢٧٩٣، سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب النهي أن يرى عورة أخيه، ٢٧٠/١، ح ٦٦١.

قال ابن الأثير: وغُرْيَةٌ، بضم العين وإسكان الراء: أي ما يَغْرَى منها وَيَنْكَشِفُ، والمشهورُ في الرواية (لا يَنْظُرُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ).

النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ٢٢٥/٣، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، عون المعبود ٥٨/١١. (٢) رواه أحمد، وأبو داود واللفظ له، والترمذي، وابن ماجه، وقال الترمذي: حديث حسن، وحسنه الألباني.

المسند ٣/٥، ح ٢٠٠٤٦، سنن أبي داود، كتاب الحَمَام، باب ما جاء في التعري، ٤٠/٤، ح ٤٠١٧، سنن الترمذي، كتاب الأدب عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في حفظ العورة، ٩٧/٥، ح ٢٧٦٩، سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب التستر عند الجماع، ١٨١/٢، ح ١٩٢٠، صحيح الجامع الصغير وزياداته للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني ٤٢/١، ح ٢٠٣، ط - المكتب الإسلامي، إرواء الغليل ٢١٢/٦، ح ١٨١٠.

الدليل السادس: أن نقل المنسل الذكري من الحي يُعد من باب التعقيم - بدون ضرورة معتبرة شرعاً^(١)، للشخص المنزوع منه ذلك العضو؛ مما يؤدي إلى حرمانه من النسل، وهو أمر محرم شرعاً^(٢).

وبيان ذلك: أن التعقيم هو: التأثير على الجهاز التناسلي للرجل أو المرأة ليفقد صلاحية الإنجاب^(٣)، وهو بهذا المعنى يتنافى مع مقصد هام - بل مع

(١) وقد درج على حرمة التعقيم بلا ضرورة غالبية العلماء المحدثين بحثاً وفتوى. انظر: ١- قرار مجمع الفقه الإسلامي، رقم ٣٩ (٥/١)، في دورة مؤتمره الخامس، المنعقد بالكويت من ١: ٦ جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ / ٢٠: ١٥ ديسمبر ١٩٨٨ م، وقد جاء فيه:

ثانياً: يحرم استئصال القدرة على الإنجاب في الرجل أو المرأة، وهو ما يعرف بالإعقام أو التعقيم، ما لم تدع إلى ذلك الضرورة بمعاييرها الشرعية. فتاوى مجامع الفقه الإسلامي في القضايا الفقهية المعاصرة د/مصطفى أحمد إبراهيم - مرجع سابق - ص ٢٤٦ وما بعدها.

٢ - الفتوى رقم ١١٩٩، الصادرة من دار الافتاء المصرية في ١٤/ربيع الأول ١٣٩٩ هـ الموافق ١١/فبراير/١٩٧٩ م، تحت عنوان (تنظيم النسل بقانون غير جائز) حيث جاء فيها:

السؤال الخامس: هل يحرم التعقيم للزوج أو للزوجة كوسيلة لمنع الحمل؟
جوابه: يحرم التعقيم لأي واحد من الزوجين، أو كليهما، إذا كان يترتب عليه عدم الصلاحية للإنجاب مستقبلاً، سواء كان التعقيم القاطع للإنجاب، بدواء، أو جراحة، إلا إذا كان الزوجان أو أحدهما مصاباً بمرض موروث، أو ينتقل بالوراثة، مضرراً بالأمة، حيث ينتقل بالعدوى، وتصبح ذريتهما مريضة لا يستفاد بها، بل تكون ثقلاً على المجتمع، سيما بعد أن تقدم العلم وثبت انتقال بعض الأمراض بالوراثة، فمتى تأكد ذلك، جاز تعقيم المريض، بل ويجب دفعاً للضرر، لأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح في قواعد الشريعة الإسلامية.

الفتاوى الإسلامية من دار الافتاء المصرية ٣٠٩١/٩، ط وزارة الأوقاف المصرية - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، الفتاوى الإسلامية لفضيلة الإمام الأكبر جاد الحق علي جاد الحق - رحمه الله - ٢٩/٢، ط الفاروق للنشر والتوزيع - أولى - ٢٠٠٥.

(٢) أحكام الجراحة الطبية د/ محمد المختار الشنقيطي - مرجع سابق - ص ٣٩٣، جراحات الذكورة والأنوثة د/ محمد شافعي مفتاح - مرجع سابق - ص ٣٢.

(٣) تنظيم النسل وموقف الشريعة الإسلامية منه د/ عبد الله بن عبد المحسن الطريقي ص ٦٢، ط مؤسسة الجريسي للتوزيع - الرياض - أولى - ١٣٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، الأحكام

المقصد الأول - من مقاصد الزواج، وهو الإيجاب، أو تحصيل النسل الذي به عمارة الكون، وتحقيق معنى الخلافة في الأرض^(١)، وإجراء مثل هذه الجراحة لا يحقق هذا المقصد، لما فيه من تعطيل لوظيفة أصلية من وظائف الجسم، وهي القدرة على الإيجاب، أو الصلاحية له، فيكون إجراؤها حراماً لما فيه من تضييع للنسل.

الدليل السابع: أن غرس إحدى الخصيتين أو كليهما، من شخص لآخر ما هو إلا صورة من صور إخصاب ببيضة الزوجة بحيوان منوي لرجل غير زوجها^(٢)؛ لإيهام هؤلاء المرضى نفسياً بإحساس كاذب بأن الذرية الناتجة

الشرعية والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة والتكاثر د/ السيد محمود عبد الرحيم مهران، ص ٤٣١، ط أولى - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

(١) وقد بين الغزالي مقاصد النكاح وفوائده فقال: في النكاح فوائد خمسة، الولد، وكسر الشهوة، وتدبير المنزل، وكثرة العشيرة، ومجاهدة النفس بالقيام بهن. الفائدة الأولى: الولد وهو الأصل، وله وضع النكاح، والمقصود إبقاء النسل، وأن لا يخلو العالم عن جنس الإنس.

إحياء علوم الدين ٦٨٨/٤.

(٢) وهذه الصورة تعد من صور التلقيح الاصطناعي الداخلي، وهي محرمة شرعاً، قولاً، واحداً بلا خلاف.

وهو ما أكدته الفتاوى الشرعية، والقرارات الصادرة من المجمع الفقهي.

انظر: ١- القرار الثاني لمؤتمر المجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي في دورته السابعة ١١ - ١٦ ربيع الآخر ١٤٠٤هـ - بمكة المكرمة.

في: فتاوى مجامع الفقه الإسلامي د/ مصطفى أحمد إبراهيم - مرجع سابق - ص ١٨٥ - ١٩٢.

٢- القرار الثاني لمجلس مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورة مؤتمره الثالث في عمان ٨ - ١٣ صفر ١٤٠٧ / ١١ - ١٦ أكتوبر ١٩٨٦.

في: المرجع السابق ص ١٩٥ وما بعدها.

٣- الفتاوى الصادرة عن دار الإفتاء المصرية.

في: مجموعة الفتاوى الإسلامية الصادرة عن دار الإفتاء ٩ / ٣٢١٣ - ٣٢٢٨ برقم ١٢٢٥،

الفقه الإسلامي مرونته وتطوره للإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق، ص ٢٦٧، سلسلة البحوث الإسلامية التي يصدرها مجمع البحوث الإسلامية - السنة

منهم، هي من صلبهم، ولا دور لطرف ثالث في ذلك، ولكن هذا كذب وافتراء^(١).

وهو في هذه الحالة يكون في نظر الشريعة الإسلامية، ذات التنظيم الإنساني الكريم، جريمة منكرة، وإثماً عظيماً، يلتقى مع الزنا في إطار واحد، جوهرهما واحد، ونتيجتهما واحدة، وهى وضع ماء رجل أجنبي قصداً، في حرث ليس بينه وبين ذلك الرجل عقد ارتباط بزوجية شرعية، يظنها القاتون الطبيعي، والشريعة السماوية، ولولا قصور في صورة الجريمة، لكان حكم التلقيح

في تلك الحالة هو حكم الزنا^(٢).

أدلة القول الثالث.

استدل أصحاب القول الثالث، القائلون بأنه يجوز نقل خصية واحدة فقط، ولا يجوز نقل الخصيتين معاً، بما يلي:

-
- السابعة والعشرون - الكتاب الأول - ثلاثة - ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م، الفتاوى الإسلامية للإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق - مرجع سابق - ١٤٤/٢.
- (١) زراعة الأعضاء التناسلية، الدكتورة صديقة علي العوضي، والدكتور كمال محمد نجيب - مرجع سابق - ١٣٠٧٣/٢، بنوك النطف والأجنة د/ عطا عبد العاطي السنباطي - مرجع سابق - ص ١٣١.
- (٢) فتاوى الشيخ شلتوت - مرجع سابق - ص ٣٢٥ وما بعدها، الحلال والحرام د/ يوسف القرضاوي - مرجع سابق - ص ٢٠٠.
-

١- أن نقل خصية واحدة، كنقل إحدى الكليتين، يجوز بشرطين، هما مطلوبان، في نقل أي عضو من شخص إلى آخر، وهما:

أ- عدم الضرر الكبير بالمنقول منه. ب - وغلبة الظن في استفادة المنقول إليه به.

٢- أن تكون هناك فرصة لتفريغ المادة المخزونة فيها، والاطمئنان إلى خلوها منها، بمعرفة المختصين، وذلك أشبه بمدة الاستبراء، والعدة، حتى لا تختلط الأنساب بالزواج، أو التمتع، قبل انتهائها.

وكان نص الفتوى كالاتي:

السؤال: هل يجوز نقل خصية رجل إلى رجل آخر، وما الحكم فيما لو كان فيها منى، وحملت منه زوجة الرجل المنقول إليه ؟

فأجاب الشيخ عطية صقر - رحمه الله تعالى: من المقرر أن نقل الخصيتين معاً، من شخص إلى آخر، لا يجوز؛ لأنه خصاء للمنقول منه، والخصاء حرام، بنص حديث النبي ﷺ كما رواه البخاري حيث لم يأذن فيه لأبي هريرة الذي لم يجد ما يتزوج به وهو شاب يخاف الزنى^(١).

(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَجُلٌ شَابٌّ وَأَنَا أَخَافُ عَلَى نَفْسِي الْعَنَتَ وَلَا أَجِدُ مَا أَتَزَوَّجُ بِهِ النِّسَاءَ فَسَكَتَ عَلَيَّ ثُمَّ قُلْتُ مِثْلَ ذَلِكَ فَسَكَتَ عَلَيَّ ثُمَّ قُلْتُ مِثْلَ ذَلِكَ فَسَكَتَ عَلَيَّ ثُمَّ قُلْتُ مِثْلَ ذَلِكَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ فَاخْتَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَوْ ذَرِّ».

أما نقل خصية واحدة، فهو كنقل إحدى الكليتين، يجوز بشرطين، هما مطلوبان، في نقل أي عضو من شخص إلى آخر، وهما:

- ١- عدم الضرر الكبير بالمنقول منه.
- ٢- وغلبة الظن في استفادة المنقول إليه به.

ولا شك أن الخصية هي المعمل الذى يفرز المادة المنوية، ويتخلق منها الحيوان المنوي، وهذه المادة عندما تكثر لا بد من إفراغها، بطريقة، أو بأخرى، فإذا نقلت الخصية، بما فيها من مادة، مع افتراض أن الحيوانات المنوية بعد القطع ستبقى حية، وزُرعت في شخص آخر، وباشرت عملها، من توليد المادة من الجسم الجديد، كان فيها خليط، من مادة الشخص الأول، ومادة الشخص الثاني، فلو فرض تلقيح زوجة الثاني من هذا الخليط، فلا يعرف للحمل من أي الشخصين يكون، وتحليل الدم، أو الشبه في الخلقة، قد يحدد ذلك، ولو ثبت أنه للشخص الأول، كان الاتصال الجنسي حراماً، وتجيء هنا مشكلة نسبة المولود على فراش الزوجية، وحق الزوج في ادعائه، ونفيه، وما قيل في التلقيح الصناعي ؛ ولذلك

صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب ما يكره من التبتل والخصاء، ١٩٥٣/٥، ح ٤٧٨٨.
والأمر فيه ليس لطلب الفعل، بل هو للتهديد، وهو كقوله تعالى ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ الكهف ٢٩، والمعنى: إن فعلت، أو لم تفعل، فلا بد من نفوذ القدر.

فتح الباري ٢٨/٩، إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري للعلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني الشافعي ١٢/٨، ط المطبعة الكبرى الأميرية - القاهرة - سابعة ١٣٢٣هـ.

نختار منع عملية النقل أصلاً، وذلك لعدم الضرورة إليها، فليس عقم الرجل مفضياً إلى هلاكه، أو إلى إلحاق الضرر الشديد به، ولو تم النقل، وجب أن تكون هناك فرصة لتفريغ المادة المخزونة فيها، والاطمئنان إلى خلوها منها، بمعرفة المختصين، وذلك أشبه بمدة الاستبراء، والعدة، حتى لا تختلط الأنساب بالزواج، أو التمتع، قبل انتهائها، وما يقال في نقل خصية الرجل، يقال في نقل مبيض المرأة^(١).

ونوقش ذلك من خمسة وجوه:

الوجه الأول: فمسلم لكم موافقاً للقول بالتحريم، في الحالة التي يرى أصحاب هذا القول حرمة نقل الخصية فيها^(٢).

الوجه الثاني: أما عدم الضرر بالمنقول منه. فمردود بأن نزع أي عضو من البدن لا بد أن يترتب عليه ضرر محقق بالمأخوذ منه، مقابل نفع وهمي في المنقول إليه، وكل أعضاء الجسد البشري إنما خلقها المولى - سبحانه وتعالى - لنفع، ولم تخلق سدى، فانتزاع هذا العضو لا بد وأن يترك ضرراً، وإن لم يكن هناك ضرر، فتقصير في المنفعة، وكلاهما محرم.

(١) فتاوى دار الإفتاء المصرية، ١٠/١٦٦، ط وزارة الأوقاف لمصرية.
(٢) أحكام الجراحة الطبية د/ محمد المختار الشنقيطي - مرجع سابق - ص ٣٩٧.

يقول الشاطبي: إذا أكمل الله - تعالى - على عبد حياته، وجسمه، وعقله، الذي به يحصل ما طلب به، من القيام بما كلف به، فلا يصح للعبد إسقاط شيء من ذلك^(١).

الوجه الثالث: أما غلبة الظن في استفادة المنقول إليه به. فمردود بأنه لا عبرة بالظن البين خطؤه^(٢). أي: لا اكتراث، ولا مبالة " بالظن البين خطؤه" بل يلغى، ويُجعل كأن لم يكن.

فإذا بني حكم على ظن، ثم تبين خطؤه، كان باطلاً، ويجب الرجوع إلى حكم الشرع؛ لأن الظن المجوز للعمل، إذا بان خلافه باليقين، بطل ذلك العمل، وصار غير معتد به غالباً^(٣).

وفي مسألتنا لا عبرة بما ذكرتم، بعد الاطلاع على حقيقة الحال؛ لمخالفته ما ذكره الأطباء.

الوجه الرابع: أن قياس نقل الخصية الواحدة، على نقل إحدى الكليتين، أو الرئتين، في الحقيقة حجة عليكم، لا لكم، وذلك لما يلي:

١- أنه لم تجتمع إلى الآن، وبشكل قاطع كلمة الأطباء حول نجاح عملية نقل الكلية، فمنهم من يجزم بأن الإنسان يستطيع أن يعيش بكلية واحدة،

(١) الموافقات ٢/٢٦٣: "يتصرف يسير".

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/٣٤٣، درر الحكام شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر ١/٦٤ ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، القواعد الفقهية للزحيلي - مرجع سابق - ١/١٧٨.

(٣) القواعد الفقهية للزحيلي - مرجع سابق - ١/١٧٨.

ومنهم من يظن أو يغلب على ظنه ذلك، بل ومنهم من يحذر من ذلك،
والحقيقة أن الواقع كثيراً ما يخيب ظن كل من جزم بنجاح هذه العملية.

٢ - لو نظرنا إلى المخاطر التي يتعرض لها الشخص السليم؛ نتيجة تبرعه
بإحدى الكليتين، وأخطرها التأثير الخطير للاستئصال المفاجئ لهذه الكلية
السليمة على الكلية الأخرى المتبقية ... حيث يحدث في جميع الحالات
(١٠%) تضخم في أنسجة الكلية المتبقية^(١)، كما يحدث تيبس متزايد
تدرجي لوحداث الإفراز Glomerular Sclerosis ويؤدي ذلك إلى
ضعفاً متزايداً تدريجياً في وظيفة الكلية المتبقية^(٢)، وقد ينتهي في الأمد
البعيد (بعد سنوات طويلة) إلى الفشل الكلوي^(٣).

لو نظرنا إلى ذلك لعلمنا أن الاعضاء المزدوجة في جسم الانسان، - في

The kidney, Brenner BM& Rector FC, vol ٢, p ٢٣٦٥, ٤th (١)
edition. W.B. Sauders company, ١٩٩١.

التغيرات المبكرة في حجم وعمل الكلية المتبقية بعد التبرع بإحدى الكليتين أحمد
بيومي شهاب الدين، وفيصل عبد الرحيم شاهين، المجلة السعودية لأمراض وزرع
الكلية - عدد شوال ١٤١٥ هـ / مارس ١٩٩٥ - ص ١٨.

The kidney, Brenner BM& Rector FC, vol ٢, p ٢٣٦٥, ٤th (٢)
edition. W.B. Sauders company, ١٩٩١.

Live donor nephrectomy: evaluation and long-term follow
up, Gomha M., M.D. Thesis, Urology, Mansoura
University.

التغيرات المبكرة في حجم وعمل الكلية المتبقية أحمد بيومي و فيصل عبد الرحيم -
مرجع سابق - ص ١٨.

Live donor nephrectomy: evaluation and long-term (٣)
follow up, Gomha M., M.D. Thesis, Urology, Mansoura
University.

الحقيقة - ليست زائدة على وجه الاطلاق، وانما تتكامل وظيفياً، لأداء الاحتياجات الوظيفية للجسم، وهو ما يسمى طبياً (بالاحتياطي الوظيفي للكلى) وتبين اهمية هذا الاحتياطي الوظيفي عند تعرض الجسم للحالات الفسيولوجية، او المرضية، التي تستلزم عمل عدد اكبر من وحدات الإفراز بالكليتين .. وكذلك مع تقدم الانسان في العمر، حيث يحتاج أيضاً الى عمل عدد اكبر من وحدات الإفراز، بسبب انخفاض كفاءة هذه الوحدات، عند التقدم في السن^(١).... ومن ثم فإن فقد الانسان لاحدي الكليتين، يستلزم المتابعة الطبية، ووضع نظام غذائي صارم، وتجنب بعض الأدوية، التي قد تضر بوظيفة الكلى، واجراء الفحوص المنتظمة لوظيفة الكلى ... وتحدد المراجع الطبية فترة المتابعة الواجبة للشخص الذى يتبرع بإحدى كليتيه بأنها من (٣٠- ٤٠ سنة) كما تحدد الاحتياطات الواجب اتباعها نحو المتبرع فيقول Brenner: يجب متابعة المتبرع بالكلى لفترة ٣٠- ٤٠ سنة مع اجراء فحوص لوظيفة الكلى بانتظام - كما يجب وضع المتبرع على رجيم غذائي صارم، مع تحديد كمية البروتين التي يتناولها طوال

the influence of donor age on function of renal allografts (١)
from live related donors, Sumarni N. et al. Clin Nephrol ٣٩:٢٦٠-
٢٦٤, ١٩٩٣.

Live donor nephrectomy: evaluation and long-term follow up,
Gomha M., M.D. Thesis, Urology, Mansoura University.

حياته، وذلك للوقاية من التعرض للفشل الكلوي بعد التبرع بالكلية^(١).

٣ - أن عملية زرع الرئتين تعتبر من العمليات المعقدة جداً، والتي واجهت فشلاً زريعاً، وكانت نتائجها غير مشجعة على الإطلاق^(٢)، وبالتالي فلا نستطيع أن نقيس زرع إحدى الخصيتين، على غيره من عمليات زرع إحدى الكليتين، أو الرئتين، بل ولا غيرها من سائر الأعضاء المكونة لجسم الإنسان.

الوجه الخامس: أما تشبيه عملية إفراغ محتويات الخصية، بالاستبراء، أو العدة، فتشبيهه مع الفارق، لما يلي:

أولاً: أن استبراء الرحم ليس فيه اعتداء على حق أحد، وليس فيه إتلاف لشيء، بخلاف عملية التخلص من محتويات الخصية، حيث فيه إتلاف بين بالخلايا التي قدر الله - عز وجل - خلقها لعملية الإنجاب، فضلاً عما فيه من عملية تعقيم دائم للماتح، وإطلاع على العورة بدون مبرر.

ثانياً: أن مسألة الاستبراء، والعدة، مشروعة بنصوص شرعية صريحة، أما مسألة الانتظار حتى خلو الخصية من المادة المخزونة فيها، والاطمئنان إلى

(١) The kidney, Brenner BM& Rector FC, vol ٢, p ٢٣٦٥, ٤th edition. W.B. Saunders company, ١٩٩١.

التغيرات المبكرة في حجم وعمل الكلية المتبقية أحمد بيومي و فيصل عبد الرحيم - مرجع سابق - ص ١٨.

(٢) الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء د/ محمد علي البار - مرجع سابق - ص ٦٩.

خلوها منها، بمعرفة المختصين، فهي تستند على التجربة العلمية، أو النظريات الطبية. وهي قد تختلف؛ لأن العلم نظرياته متغيرة^(١).

أدلة القول الرابع.

استدل أصحاب هذا القول، القائلون بأنه: لا يجوز نقل وزرع الخصيتين لغرض الإنجاب، ويجوز لغرض العلاج الهرموني فقط، بأن: هذه الجراحة - وبهذه الطريقة - ليس فيها خلط للأنساب، طالما قد تم التخلص من محتوياتها، وأن الحاجة إلى الخصية حينئذ إنما هي للاستفادة من الهرمونات التي تفرزها، مع اشتراط ألا توجد هرمونات صناعية تؤدي نفس الغرض.

وفي سبيل عرض وجهة نظره تلك، يقول: أما نقل الخصيتين فقد تبين من كلام السادة الأطباء أن للخصيتين فائدتين طبيتين:

الفائدة الأولى: أن فيهما تتخلق الحيوانات المنوية، وأن تخلق تلك الحيوانات ليس بطريقة الإفراز

على نحو ما تصنع سائر الغدد المفرزة للهرمونات، كالغدة الدرقية، والغدة فوق الكظرية، ولكن بطريقة الانقسام لخلايا تكون موجودة في المولود، منذ

(١) جراحات الذكورة والأنوثة د/محمد شافعي مفتاح - مرجع سابق - ص ٣٤٥.

ولادته، ثم تبدأ بالانقسام، على طريقة تكاثر الخلايا، وذلك عند النضج والبلوغ.

الفائدة الثانية: أنهما تفرزان هرمونات الرجولة، التي تضيف على الرجل الصفات الظاهرة المميزة للرجولة، من خشونة الصوت، ونبات شعر اللحية، والشاربين، ونحو ذلك.

وقد بين السادة الأطباء أن هاتين الوظيفتين في الخصيتين منفصلتان؛ من أجل ذلك: أرى أنه لا يجوز نقل وزرع الخصيتين لغرض الإجاب؛ لأن الحيوانات المنوية التي يحصل بها الإجاب تكون موجودة بأصلها في الخصيتين، في حال وجودهما في المصدر الذي نقلتا منه، فإن ذلك يؤول إلى أن تحمل المرأة بماء غير زوجها.

وحيث أنه من الممكن طبياً تدمير الخلايا المنوية التي تنقسم وتنطلق منها الحيوانات المنوية، بحيث تبقى في الخصية الوظيفة الثانية فقط، وهي إفراز هرمونات الرجولة، دون الوظيفة الأولى وهي الإجاب؛ لذلك لا أرى متعاً من جهة الشرع من إجراء عمليات نقل وزرع الخصيتين بعد تدمير الخلايا المنوية التي فيهما، وذلك لغرض علاج بعض الحالات التي تحتاج فيها بعض الأجسام إلى تلك الهرمونات.

وذلك الجواز عندي مشروط ألا يمكن الاستعاضة عن هذه العمليات بهرمونات مأخوذة من مصادر أخرى، يجري تناولها بالفم، أو نحو ذلك، مما يجري تصنيعه دوائياً، من مواد حيوانية، أو غيرها^(١).

ونوقش ذلك، بما يلي:

١- أن خلط الأنساب ليس العلة الوحيدة لمنع تلك الجراحة، فثمة أدلة، وبراهين أخرى، للقول بالتحريم^(٢).

٢- أن القيام بعملية تدمير الخلايا المنوية للمنسل الذكري، فيه تعطيل لإحدى وظيفتيه - بل أهمهما - بدون مبرر شرعي، ولا ضرورة علاجية.

٣ - أن فيه تقديم مصلحة صغرى - إنتاج هرمونات الذكورة - على مصلحة كبرى، هي إنتاج الحيوانات المنوية، والشرع قاض بتقديم المصلحة الكبرى على المصلحة الصغرى، عند التعارض.

٤- أن اشتراط عدم وجود البديل الصناعي، لتلك الهرمونات، يؤدي نفس مهمتها، لا يصلح أن يكون مبرراً شرعياً لإجازة تلك الجراحة؛ لأن الضرورة هنا منفية، فالتداوي لنقص هرمونات الذكورة ليس واجباً.

(١) أبحاث اجتهادية في الفقه الطبي د/ محمد سليمان الأشقر - مرجع سابق - ص ١٤٤ وما بعدها، جراحات الذكورة والأنوثة د/ محمد شافعي مفتاح - مرجع سابق - ص ٣٢٤ وما بعدها.

(٢) وقد سبق بيان بعضها، عند ذكر أدلة القول الثاني، القائل بالتحريم، وسيأتي المزيد منها - إن شاء الله تعالى - في مبحث التقييم والترجيح.

على أن هذا البديل موجود بالفعل، ومتاح استخدامه، فلا وجه حينئذ للقول بالجواز في تلك الحالة أيضاً^(١).

(١) جراحات الذكورة والأنوثة د/محمد شافعي مفتاح - مرجع سابق - ص ٣٣٣.

المبحث الثاني

تقييم وترجيح.

وبعد،،،،

فإن مسار البنية الآدمية من حين دفعها إلى استهلاكها - بل وفي جميع مراحل نموها - يجب أن تكون ببيضاء نقية خالية من أي شيء يخدشها، أو شكوك تحيط بها، أو مخاطر تحف بها.

والشرع الحنيف - محافظة على كيان المسلم، وسلامة بنيته، ومغنوياته، وخلوصه من أي مؤثر على قوته، وشرفه، حساً ومعنى - جاء بحفظ النسب، والعرض، وجعلهما من مقاصده الأساسية، فقصر طريقة التناسل المشروعة، على صورة واحدة، وهي أن يكون النسل قد تكوّن من اتحاد حيوان منوي لرجل، وبيضة امرأة، أثناء قيام علاقة الزوجية بينهما، و صار من قواطع الأحكام فيه، تحریم الزنا، والقذف، وسد جميع الأبواب الموصلة إليهما.

فأي خروج على تلك القواعد، والنظم، وأي خلل يكتنفها؛ نتيجه جنس موهوم النسب، مقذوف العرض، وهذا ما يأباه دين الله وشرعه، على النوع الإنساني بصفة عامة، وعلى المسلمين بصفة خاصة، ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَعَلَّمْنَا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾^(١).

(١) سورة المائدة جزء من الآية رقم: ٤٩.

والسؤال الآن،،،،، هل كانت هذه الآراء، وتلك الأدلة - أدلة المجيزين والمنايعين على حد سواء - حاسمة في محل النزاع، أم كانت محتملة، ليس أكثر؟ وبمعنى آخر: هل كانت دلالتها على الحكم صاقبة؟

أقول: بداية لابد من التذكير بأن هذه الأقوال والتي سبق سوقها في هذا المضمار، ليست أدلة بذاتها - مع جلالة قدر أصحابها، ورسوخ علومهم - بل هي أحكام اجتهادية، مستنبطة من الأدلة الشرعية، للمصيب منهم أجران، وللمخطئ أجر واحد.

ثانياً: بتتبع أدلة الطرفين، كان لابد من وقفة معهم، يمكن الاستئناس بها في التماس حكم المسألة،

ولتكن هذه الوقفة على قدر من الاختصار، يحقق الغاية المرجوة بإذن الله تعالى.

أما أدلة المجيزين، فإنها لا ترقى - فيما يبدو لي - إلى الدلالة الظنية، فضلاً عن أن تكون غالبية على الظن، أو يقينية، وبافتقار أدلة المجيزين إلى النص الصحيح الصريح معاً، فإنها بذلك لا تصلح للحكم بإباحة عملية الغرس؛ لأن كل مسألة لا يشهد لها دليل خاص، يمكن إدراجها تحت أصل عام، تُعطى حكمه، وحكم المسألة يشهد له القاعدة الشرعية التي تقول "الأصل بقاء ما كان على ما كان"^(١)، وهي لتؤكد: أن ما حكم بثبوته بيقين،

(١) القواعد الفقهية للزحيلي - مرجع سابق - ١/٢٢٩، شرح القواعد الفقهية للزرقا - مرجع سابق - ص ٨٧.

يبقى كذلك، ولا يتغير إلا عندما يثبت خلافه، بعد ذلك بدليل قوي، أي يفيد اليقين؛ لأن ما ثبت بيقين لا يزول إلا بيقين^(١).

ثم إن المجيزين أنفسهم لم تتفق كلمتهم في رسم دائرة الإباحة، وتحديد نطاقها، فالشيخ سيد سابق، ومن معه، أباح غرس الخصيتين مطلقاً.

بينما أباح الشيخ عطية صقر غرس إحدى الخصيتين، نجد الدكتور الأشقر — وبعد مراجعات كثيرة — استقر على إباحة الغرس لغرض العلاج الهرموني فقط.

أما من قال بالإباحة المطلقة، بلا قيد ولا شرط.

فلو أنهم وضعوا نصب أعينهم قول رسول الله ﷺ «مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا»^(٢)، لعلموا أن من دعا إلى هدى كان له مثل أجور متابعيه؛ لأن اتباعهم له تولد عن فعله، الذي هو من سنن المرسلين، وأن من دعا إلى

(١) القواعد الفقهية للزحلي - مرجع سابق - ٩٦/١.

(٢) رواه أحمد، ومسلم، واللفظ له، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

المسند ٣٩٧/٢، ح ٩١٤٩، صحيح مسلم، كتاب العلم، باب من سن سنة حسنة أو سيئة...، سنن أبي داود، كتاب السنة، باب لزوم السنة، ٢٠١/٤، ٤٦٠٩، سنن الترمذي، كتاب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء فيمن دعا إلى هدى فأُتبع، أو إلى ضلالة، ٤٣/٥، ح ٢٦٧٤، سنن ابن ماجه، كتاب المقدمة، باب من سن سنة حسنة أو سيئة، ١١٨/١، ح ٢٠٦.

ضلالة كان عليه مثل آثام تابعيه؛ لتولده عن فعله، الذي هو من خصال الشيطان، سواء كان ذلك الهدى، والضلالة، هو الذي ابتدأه، أم كان مسبوقاً إليه، وسواء كان ذلك تعليم علم، أو عبادة، أو أدب، أو غير ذلك^(١).

فكل من ابتدع شيئاً من الشر، كان عليه مثل وزر كل من اقتدى به في ذلك العمل، مثل عمله إلى يوم القيامة، ومثله من ابتدع شيئاً من الخير، كان له مثل أجر كل من يعمل به إلى يوم القيامة^(٢) كما قال النبي ﷺ «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَعَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ لَهُ مِنْ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا وَكَأَيُّ نَقْصٍ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا وَكَأَيُّ نَقْصٍ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ»^(٣).

وأما فتوى الشيخ عطية فقد وقع فيها من التناقض ما هو واضح وبين: فبعد أن أباحت غرس الخصية الواحدة قياساً على غرس إحدى الكليتين، أو

(١) انظر في هذا المعنى: شرح مسلم للنووي ٢١٦/١٦ وما بعدها، المنتقى شرح موطأ الإمام مالك لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي الأندلسي ٤٤١/٢، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - أولى - ١٩٩٩م، فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير للعلامة محمد عبد الرؤوف المناوي ١٦٢/٦، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - أولى - ١٩٩٤م.

(٢) شرح مسلم للنووي ١٥١/١١.

(٣) رواه أحمد، ومسلم، واللفظ له، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

المسند ٣٥٧/٤، ح ١٩١٧٩، صحيح مسلم، كتاب العلم، باب من سن سنة حسنة، أو سيئة... سنن الترمذي، كتاب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء فيمن دعا إلى هدى قاتل، أو إلى ضلالة، ح ٤٣/٥، سنن النسائي (المجتبى) باب التحريض على الصدقة، ٧٥/٥ وما بعدها، ح ٢٥٥٤، السنن الكبرى للنسائي، كتاب الزكاة، باب التحريض على الصدقة، ٣٩/٢، ح ٢٣٣٥، سنن ابن ماجه، كتاب المقدمة، باب من سن سنة حسنة، أو سيئة، ١١٦/١ وما بعدها، ح ٢٠٣.

الرئتين، وبما ذكر من شروط، عاد واختار المنع من الغرس أصلاً، وبالنسبة
الأمر اقتصر على ذلك، بل استدرك على نفسه، وقال: ولو تم النقل
وجب.....، مما يدل على أنه عاد إلى الإباحة مرة أخرى، وإلا لما أوجب ما
أوجبه، من تفريغ الخصية، كصورة من صور الاستبراء أو العدة، على حد
قوله.

وكان الأولى - بالأزهر - خاصة وأن تاريخ هذه الفتوى يعود إلى مايو
١٩٩٧، أن يستدرك الأمر، بفتوى أو بيان، يزيل هذا التخطي، ويرفع هذا
الإشكال، حتى لا يتزرع كل من سولت له نفسه، لإجراء مثل تلك الجراحة،
بناءً على هذه الفتوى.

وأما الدكتور الأشقر: فمأجور في عودته إلى الحق، بناءً على مراجعات
الأطباء ذوي الاختصاص في هذا الأمر^(١)، ولكن لما لم يرجع إليهم من

(١) قال عمرُ بنُ الخطابِ رضي الله عنه، لأبي موسى الأشعري: وَلَئِنْ يَمْنَعَكَ قَضَاءُ قَضِيَّتِهِ أَمْسٍ،
فَرَأَجَعْتَ الْيَوْمَ فِيهِ عَقْلَكَ، وَهَيِّتْ فِيهِ لِرُسْنِكَ، أَنْ تُرْجَعَ إِلَى الْحَقِّ، فَإِنَّ الْحَقَّ قَدِيمٌ،
وَمُرَاجَعَةُ الْحَقِّ خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي فِي الْبَاطِلِ.

رواه الدارقطني في سننه، والبيهقي في معرفة السنن والآثار، وصححه الألباني.
سنن الدارقطني للحافظ الكبير أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني،
كتاب الأقضية، باب كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري، ٣٦٧/٥، ح ٤٤٧١، ط
مؤسسة الرسالة، أولى - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، معرفة السنن والآثار للحافظ أبي بكر أحمد
بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، كتاب أدب القاضي، باب ما على القاضي في
الخصوم والشهود، ٢٤٠/١٤، ح ١٩٧٩٢، ط جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي -
باكستان - أولى - ١٤١١هـ - ١٩٩١م، إرواء الغليل، ٢٤١/٨، ح ٢٦١٩.

البداية، وهم متوافرون وأهل ثقة، والحمد لله، قال المولى تبارك وتعالى ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١).

ثم نأتى إلى الموضوع المهم، وماذا بعد هذه المراجعات، - جزى الله فضيلته نتيجة قصده، وشكر فضيلة سعيه - إذا كان الهدف من غرس الخصية هو المعالجة الهرمونية فقط، دون إنتاج النطاف، فالأمر يختلف عن كونه علاجاً للعقم، ويكون خارج محل النزاع.

فالقضية محل البحث هي غرس الخصيتين كوسيلة إنجابية، لا غرسهما للاستفادة من هرموناتهما لمعالجة المرضى (الذين يشكون من غياب، أو عطب الخصيتين) من الناحية الهرمونية، لاستعادة صفاتهم الذكرية، بدون إنتاج نطاف.

وأخيراً: لا أجد ما أختتم به قلبي، لمن أباح مثل هذه الجراحة، خيراً من قول النبي ﷺ ﴿دَغَ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَّا يَرِيْبُكَ فَإِنَّ الصَّدَقَ طُمَأْنِينَةٌ وَإِنَّ الْكَذِبَ رِيْبَةٌ﴾^(٢)

(١) سورة النحل، جزء من الآية رقم ٤٣.

(٢) رواه أحمد، والترمذي، وابن حبان، واللفظ للترمذي، وقال: حسن صحيح. وصححه الألباني.

المسند ٢٠٠/١، ج ١٧٢٣، سنن الترمذي، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ، ٦٦٨/٤، ح ٢٥١٨، صحيح ابن حبان لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، باب الورع والتوكل، ذكر الزجر عما يريب المرء من أسباب هذه الدنيا الفانية الزائلة، ٤٩٨/٢، ح ٧٢٢، ط مؤسسة الرسالة - بيروت - ثانية - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، إرواء الغليل ١/ ٤٤، ح ١٢، التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز

يقول الطبيبي: إذا وجدت نفسك ترتاب في الشيء فتركه؛ فإن نفس المؤمن تطمئن إلى الصدق، وترتاب من الكذب؛ فارتياك في الشيء مبني على كونه باطلاً أو مظنة للباطل؛ فاحذره، واطمئناتك إلى الشيء مشعر بكونه حقاً، فاستمسك به^(١).

أما أدلة المانعين: فهي وإن كانت صلتها بالمسألة أقرب، وأمتن، من أدلة المجيزين، إلا أنها — هي الأخرى — ظنية الدلالة، غير أن ما يميزها عن أدلة المجيزين:

١- قوتها، ووضوح دلالتها على المراد، وسلامتها من المعارض الصحيح، في مقابلة ضعف أدلة المجيزين؛ لما ورد عليها من مناقشات.

٢- كونها موافقة لحكم أصل المساس ببدن الآدمي، وهو الحرمة.

٣- أنها جاءت منسجمة مع الثوابت، والمقاصد الشرعية.

وبذلك، أكون قد انتهيت إلى ترجيح القول الثاني القائل: بحرمة نقل وزرع الخصيتين، أو إحداهما، مطلقاً، لغرض الإيجاب، أو لغرض اكتساب الصفات الذكورية، ولعل ما يؤكد وجهة هذا القول، ويؤيده، جملة أخرى من الأدلة التي توصل إليها الباحث — استنباطاً — إما من آية من كتاب الله، أو من

سقيمه من صحيحه، وشأذه من محفوظه، تأليف العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، ١٤٤/٢، ح ٧٢٠، بترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، المسمى الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ط دار باوزير.

(١) فيض القدير ٢/١.

حديث صحيح، إضافة إلى إشارات قد يعثر عليها الباحث، في حنايا كثير من المراجع الإسلامية لمختلف المذاهب. وهذه الأدلة هي:

الدليل الأول: عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ عَسَبِ الْفَحْلِ^(١).

وجه الاستدلال: أن مستأجر (من يكتري) الفحل للضراب ليس له غرض صحيح في نزو الفحل على الأنثى، وإنما غرضه نتيجة ذلك وثمرته ولأجله بذل ماله .

وكذلك من تجرى له عملية الغرس ليس له غرض في النقل ذاته، وإنما غرضه نتيجة ذلك وثمرته، — أي الماء الذي يخلق منه الولد — ولأجله بذل ماله.

فإذا كان عصب الفحل — أي مني الحيوان المذكر — رغم أنه مباح الانتفاع به، لا يجوز جعله محلاً للعقود، لأنه مستقبح، ومستهجن عند العقلاء، وفاعل ذلك عندهم ساقط من أعينهم في أنفسهم، فمني الإنسان من باب أولى، لا يجوز إخضاعه للاتفاقات أو العقود.

(١) رواه أحمد، والبخاري، واللفظ له، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وقال الترمذي: حسن صحيح.

المسند، ١٤/٢، ح ٤٦٣٠، صحيح البخاري، كتاب الإجارة، باب عصب الفحل، ٧٩٧/٢، ح ٢١٦٤، سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب في عصب الفحل، ٢٦٧/٣، ح ٣٤٢٩، سنن الترمذي، كتاب البيوع عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في كراهية عصب الفحل، ٥٧٢/٣، ح ١٢٧٣، سنن النسائي (المجتبى)، كتاب البيوع، بيع ضراب الجمل، ٣١٠/٧، ح ٤٦٧١، السنن الكبرى للنسائي، كتاب البيوع، بيع ضراب الجمل، ٥٤/٤، ح ٦٢٦٧.

ثم ما الفرق بين الاتفاق — أو التعاقد — على نقل المني، والاتفاق على نقل الخصية — المصنع — بل هو أولى، والنهي عنه من محاسن الشريعة، وكمالها.

الدليل الثاني: عَنْ عَامِرٍ قَالَ سَمِعْتُ النَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَمَنْ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَّاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى أَلَا إِنَّ حِمَى اللَّهِ فِي أَرْضِهِ مَحْرَمُهُ أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»^(١).

وجه الاستدلال: أن الإنسان مأمور بالاحتياط لنفسه، وإبراء الذمة، وذلك بعدم تعاطي ما يُسيء الظن، أو يُوقع في المحذور؛ وبراءة الإنسان لدينه وعرضه أمر مطلوب، بدلالة هذا النص النبوي الكريم، وسلامة العرض، والمحافظة على نقاوته من جرائم التهم، من أجل ما يجنيه العامل بالاحتياط، والآخذ به؛ إذ العوائد شاهدة بأن المدمن على انتهاك حريم الشبهات لا يسلم غالباً من قول يطعن في عرضه، أو لمزٍ يُشيين بشرفه.

ولا يخفى على كل ذي عقل، أن من يفعل مثل هذه الجراحة، إنما يفتح باباً من الشر كبير، بالوقوع في عرضه، والخوض في أهل بيته، فكم من شخص سيتندر بتلك الفعلة، ويتخذها وسيلة لرمي فاعلها وأهله بفاحش

(١) متفق عليه، واللفظ للبخاري.

صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، ٢٨/١، ح ٥٢، صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، ١٢١٩/٣، ح ١٥٩٩.

الفعل، وزور القول، ومن أقام نفسه مقام التهمة، فلا يلومن من أساء الظن به.

ونوقش ذلك: بأن من يخضع لهذه الجراحة ما قصد الولوج في شيء من ذلك، وما أقدم على ما أقدم عليه بدافع التجاسر، أو الوقوع في ورطة المخالفة.

وأجيب عن ذلك: بأن الشارع لم يفرق بين القصد وعدمه في الأمر بالتوقي من الشبهات، وتجنب مواطن التهم، بل ندب إليه على وجه العموم، حتى لا يقع المرء في الحرام؛ لأن من أقدم على ما لا يدري، أهو من قبيل الحلال، أم الحرام؟ لم يأمن أن يصادف الحرام في نفس الواقع.

الدليل الثالث: أنها قطع لعضو من الأعضاء في غير حد ولا قود، فتكون مثلة، وقد دلت النصوص الشرعية على حرمتها^(١)، فعن عدي بن ثابت قال سمعت عبد الله بن يزيد عن النبي ﷺ أنه نهى عن النهبة والمثلة^(٢)، وعن الهياج بن عمران أن عمران أبق له غلام فجعل لله عليه لنن قدر عليه ليقتطعن يده فأرسلني لأسأل له فأتيت سمرة بن جندب فسألته فقال كان نبي الله ﷺ يحننا على الصدقة وينهانا عن المثلة فأتيت عمران بن حصين فسألته فقال كان رسول الله ﷺ

(١) والأحاديث في النهي عنها كثيرة جداً، وقد قدمت طرفاً منها.

(٢) رواه أحمد، والبخاري، واللفظ له، والبيهقي.

المسند ٣٠٧/٤، ح ١٨٧٦٤، صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب ما يكره من المثلة والمصبورة والمجتمعة، ٢١٠٠/٥، ح ٥١٩٧، السنن الكبرى للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، باب النهي عن المثلة، ٣٢٤/٦، ح ١٢٦٣٩، ط مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

يَحْتُنَّا عَلَى الصَّدَقَةِ وَيَنْهَانَا عَنْ الْمَثَلَةِ^(١).

ونوقش ذلك: بأن المثلة إنما تقع على جهة العقوبة؛ بأن يقطع عضو من الحي يراد بذلك التعذيب، أو تقع على جهة العبث، أو التشويه، انتقاماً أو جهلاً أو لعباً، وهذا حرام.

والأمر هنا ليس كذلك، بل هو عمل طبي جراحي، يقوم به أطباء متخصصون، لهم قدرة على تلافي الأخطار، والآلام، والتشويه، والتعذيب.

وأحبب عن ذلك: بأن المثلة ما فيه تشويه للصورة، وتغيير للخلقة الظاهرة، وبالنظر إلى هذا

النوع من الجراحة نجد أنها تعد من أظهر صور المثلة، داخلة في معناها وحكمها؛ لأنها تؤثر على الأعضاء التناسلية بشكل مباشر، وتغير شكلها، إما بالإضافة، أو الإزالة، وهو أمر لا يقره الشرع. فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ صارخاً فقال له رسول الله ﷺ «مَا لَكَ؟» قَالَ سَيِّدِي رَأَيْتُ أَقْبَلَ جَارِيَةً لَهَا فَجَبٌ مَذَاكِرِي فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «عَلَى الرَّجُلِ» فَطُلِبَ فَلَمْ يُقَدَّرْ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَذْهَبْ فَأَنْتَ حُرٌّ»

(١) رواه أحمد، وأبو داود، واللفظ له، وصححه الألباني.

١ لمسند ٤/٤٢٨، ح ١٩٨٥٧، سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في النهي عن المثلة ٥٣/٣، ح ٢٦٦٧، صحيح سنن أبي داود، ٤١٩/٧، ح ٢٣٩٣.

قَالَ عَلَى مَنْ نُصِرْتِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ يَقُولُ أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَرْقَيْتِي مَوْلَايَ؟
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ﴿عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ أَوْ مُسْلِمٍ﴾^(١)

الدليل الرابع: أن في عملية نزع المنسل الذكري، ونقله للغير إهانة للمأخوذ منه - حياً كان أو ميتاً - ومس بكرامته، والله جل شأنه يقول ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ...﴾^(٢)، والنبي ﷺ يقول ﴿كَسَرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكْسَرِهِ حَيًّا﴾^(٣).

ونوقش ذلك من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: أن المقصود من الحديث النهي عن المثلة في الحرب، والتشفي من الأعداء، كما أن هذه الجراحة غالباً لا تمس العظام، وإذا مسها اضطراباً فبكل رفيق واحترام^(٤).

(١) رواه أبو داود، وابن ماجه واللفظ له، وحسنه الألباني.

سنن أبي داود، كتاب الديات، باب من قتل عبده أو مثل به أيقاد منه ١٧٦/٤، ح ٤٥١٩، سنن ابن ماجه، كتاب الديات، باب من مثل بعبده فهو حر ٤٦٢/٢، ح ٢٦٨٠، صحيح سنن ابن ماجه، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني ٣٥٧/٢، ح ٢١٨٨ ط مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض - أولى - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(٢) سورة الإسراء: جزء من الآية رقم ٧٠.

(٣) رواه أحمد، وأبو داود، واللفظ له، وابن ماجه، وابن حبان، كلهم عن عائشة - رضي الله عنها، وصححه الألباني.

المسنود ١٠٥/٦، ٢٤٧٨٣، سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب في الحفار يجد العظم هل يتكسب ذلك المكان، ٢١٢/٣، ح ٣٢٠٧، سنن ابن ماجه، كتاب ما جاء في الجنائز، باب في النهي عن كسر عظام الميت، ٦٦/٢، ح ١٦١٦، صحيح ابن حبان، كتاب الجنائز وما يتعلق بها مقدماً أو مؤخراً، فصل في القبور، ذكر الإخبار عما يستحب للمرء من تحفظ أذى الموتى ولا سيما في أجسادهم، ٤٣٧/٧، ح ٣١٦٧، التعليقات الحسان، ١٢٧/٥، ح ٣١٥٧، صحيح الترغيب والترهيب للمحدث محمد ناصر الدين الألباني، ٢٢١/٣، ح ٣٥٦٧، ط مكتبة المعارف - الرياض - خامسة.

(٤) زرع الأعضاء في الشريعة الإسلامية أ.د/ يوسف القرضاوي - مرجع سابق - ص ٨٢.

وأُحِبُّ عنه: أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، كما أن كسر العظم كما يحدث للميت يحدث كذلك للحَيِّ، وكما يحدث في الحرب يحدث في السلم، فلا وجه للتخصيص.

الوجه الثاني: أن هذا الأمر ليس فيه إهانة؛ لأن الأعمال تكون بالنيات، ولا يمكن قبول هذا القول لأنه مناقض للواقع^(١).
وأُحِبُّ عنه بما يلي:

١- بأن الإهانة موجودة بما انتهك من حرمة، وما وقع عليه من إذلال وتحقير وخزي.

٢- أنه لا دخل للنيات هنا، والقول بذلك جهل؛ فالمعاصي، لا تتغير عن موضعها بالنية، فلا ينبغي أن يفهم الجاهل ذلك من عموم قوله ﷺ: ﴿إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ﴾^(٢) فيظن أن المعصية تتقلب طاعة بالنية، كالذي يغتاب إنساناً مراعاة لقلب غيره، أو يطعم فقيراً من مال غيره، أو يبني مدرسة أو مسجداً أو رباطاً بمال حرام، وقصده الخير، فهذا كله جهل، والنية لا تؤثر في إخراجها عن كونه ظلماً وعدواناً ومعصية، بل قصده الخير بالشر - على خلاف مقتضى الشرع - شر آخر، فإن عرفه فهو معاند للشرع، وإن

(١) الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء د/ محمد علي البار - مرجع سابق - ص ١٤٢، نقل الأعضاء وزرعها أ.د/ محمد رشيد قباني بحث مقدم إلى مؤتمر البحوث الإسلامية الثالث عشر - مرجع سابق - ص ٤٥٢.

(٢) رواه البخاري، وأبو داود، وابن ماجه.
صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، ٣/١، ح ١، سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب فيما عني به الطلاق والنيات، ٢/٢٦٢، ح ٢٢٠١، سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، باب النية، ٣/٥١٠، ح ٤٢٢٧.

جهله فهو عاص بجهله، إذ طلب العلم فريضة على كل مسلم، والخيرات إنما يعرف كونها خيرات للشرع، فكيف يمكن أن يكون الشر خير؟ هيهات^(١).

الوجه الثالث: أن العضو المنزوع لو كان من غير مسلم، أو من غير معصوم الدم^(٢)، فإنه لن

يكون هناك مساس بالتكريم، فغير المسلم ليس مقصوداً بالتكريم في الآية. وأجيب عنه بما يلي:

أولاً: أن الله - تعالى - كرم الإنسان حياً وميتاً، فخلقه في أحسن صورة، وسخر له ما في الأرض جميعاً، وعليه فإن نزع عضو من هذا الإنسان بعد موته يتنافى مع ذلك التكريم، سواء كان المنزوع منه العضو مسلماً أو كافراً؛ لأن كرامته مع كفره تكون من جهة خلقته، وليس من جهة إسلامه وتقواه^(٣).

يقول الألوسي في تفسير هذه الآية: أي جعلناهم قاطبة، برهم، وفاجرهم، ذوي كرم، أي شرف ومحاسن جمّة، لا يحيط بها نطاق الحصر^(٤).

(١) إحياء علوم الدين ٢٦٩٥/١٤.

(٢) كالكاfer الحربي، والمرتد، والزاني المحصن، والمحارب القاطع للطريق.

(٣) حكم نقل الأعضاء من الميت إلى الحي د/محمود محمد عوض سلامة ص ١٠٠، ط ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، نقل وزراعة الأعضاء - دراسة مقارنة بين القانون المدني والفقه الإسلامي - د/أحمد عبد الله محمد الكندري دكتوراه من حقوق عين شمس ١٩٩٧ ص ٢٥١.

(٤) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (المسمى بتفسير الألوسي) للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود بن عبدالله الحسيني الألوسي البغدادي ١١٧/١٥، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان. فإن قيل: كيف أطلق ذكر الكرامة على الكل، وفيهم الكافر المهان؟ فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنه عامل الكل معاملة المكرّم بالنعم الوافرة.

ويقول ابن عابدين: والآدمي مكرم شرعاً، وإن كان كافراً، فإيراد العقد عليه، وابتذاله به، وإحاقه بالجمادات، إذلال له، وهو غير جائز، وبعضه في حكمه^(١).

ثانياً: أن مهدر الدم ورغم اتفاق الفقهاء على أنه لا قصاص على من قتله^(٢)، وما صرح به بعضهم من أنه يجوز للمضطر ذبحه وأكله إنقاذاً لحياته^(٣).

إلا أنه يصعب القول بجواز اقتطاع هذه الأعضاء منهم سواء كانوا أحياء أم أمواتاً، للآتي:

والثاني: أنه لما كان فيهم من هو بهذه الصفة، أجرى الصفة على جماعتهم، كتوله ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ سورة آل عمران: جزء من الآية رقم: ١١٠. زاد المسير ٦٣/٥.

(١) حاشية ابن عابدين ٥٨/٥.

(٢) شرح فتح القدير ٢٣٤/١٠، البناءة ١٠٠/١٢، الذخيرة ٢٧٧/١٢، توضيح الأحكام على تحفة الحكام، للعلامة عثمان بن بلقاسم بن المكي التوزري الزبيدي ١٣٤/٤، ط المطبعة التونسية - أولى - ١٣٣٩هـ، الوسيط ٢٧٢/٦، حاشية البيجرمي على الخطيب ٥٠٧/٤، شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ٢٦٥/٣، ط عالم الكتب - بيروت - لبنان - ١٩٩٦م، كشاف القناع ٦١٤/٥.

(٣) الشافعية، والحنابلة، والزيدية، والإمامية.

أسنى المطالب في شرح روض الطالب للإمام زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري ٥٧١/١، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - أولى - ٢٠٠٠م، الحاوي الكبير ١٧٦/١٥، المغني ٤١٨/٩، شرح منتهى الإرادات ٤١٤/٣، البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار للإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى ٥١١/٥، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - أولى - ١٤١٢هـ - ٢٠٠١م، المبسوط في فقه الإمامية ٢٨٧/٦، قواعد الأحكام في مصالح الأنعام لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي الملقب بسلطان العلماء ٨٨/١، ط دار المعارف - بيروت - لبنان.

أ - أما وهم على قيد الحياة: فلائحه أمر يصطدم مع ما قررته الشريعة، من تحديدها لبعض الوسائل المقررة شرعاً لتنفيذ العقوبة، مما يصعب معه القول باجتهاد ولي الأمر أو الحاكم في هذا المجال.

ب - وأما في حالة الموت: فيعتبر عمل جراحة للميت ونزع عضو منه - الخصيتين - أو أكثر،

ليستفيد منه آخر مسلماً كان المستفيد أو غيره، أمر لا يجوز شرعاً، لأنه: ١- يؤدي إلى تفويت واجب شرعي، وهو دفن الميت، وأعضائه، فيكون حراماً.

٢ - يؤدي إلى شيوع التجارة بالجثث، وأعضاء الأموات، حيث يتخذ الفقراء من ذلك مورداً للكسب، والارتزاق.

ثالثاً: أن مهدر الدم محكوم عليه بالموت لا محالة، غير محكوم عليه بنزع خصيتيه؛ فهذا أمر زائد عن العقوبة، وهو من المثلة المنهي عنها، لو تجرد عن إذن صاحبه، وعن غرض مشروع.

الدليل الخامس: أن هذا الخلق ما هو إلا صنع الله المتقن، وتدبيره المحكم، وأن كل جزء من أجزاء البدن، وكل عضو من أعضائه له وظائفه، وله دوره المهم في حياة الإنسان، وانتظام صحته، وبقاء عافيته، وأنه إذا فقد شيئاً من ذلك، اختلت صحته وساعت عافيته، ولا شك أن بقاء العضو الآدمي في مكانه الخلقي (الأصيل) يظل أعظم كفاءة منه في مكانه المستحدث، وما ذلك إلا لأنه ﴿صَنَعَ اللَّهُ الَّذِي اتَّقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا

تَفْعَلُونَ^(١)، لذلك فإن هذه الجراحة إتلاف، وهدم للبنية، والنبی ﷺ يقول ﴿إِنَّ هَذَا الْإِنْسَانَ بُنِيَانُ اللَّهِ، مَلْعُونٌ مِّنْ هَدَمِ بُنْيَانِهِ﴾^(٢). ونوقش ذلك: بأنه إذا كان في عملية الغرس هدم لبناء الإنسان، وتخریب له، فإن فيه بناءً له من جهة أخرى، كما قال النبي ﷺ ﴿الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا﴾^(٣)، وعلى مقتضى قوله ﷺ ﴿مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى﴾^(٤)، وفي رواية ﴿الْمُسْلِمُونَ كَرَجُلٍ وَاحِدٍ...﴾^(٥)، وغيرها من الأحاديث التي ربطت المسلمين جسداً واحداً، وجعلت أملهم وألمهم واحداً.

وأجيب عن ذلك بما يلي:

(١) سورة النمل جزء من الآية رقم: ٨٨.

(٢) قال الزيلعي: غريب جداً.

تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في (تفسير الكشاف للزمخشري) لجمال الدين أبي محمد عبد

الله بن يوسف بن محمد الزيلعي ١/٣٤٦، ح ٣٥٥، ط دار ابن خزيمة - الرياض - أولى - ١٤١٤هـ.

(٣) متفق عليه، من حديث أبي موسى، ﷺ، واللفظ لمسلم.

صحيح البخاري، كتاب البر والصلة، باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً، ٥/٢٢٤٢، ح ٥٦٨٠، صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاوضهم، ٤/١٩٩٩، ح ٢٥٨٥.

(٤) رواه أحمد، والبخاري، ومسلم، من حديث النعمان بن بشير، ﷺ، واللفظ لمسلم. المسند، ٤/٢٧٠، ح ١٨٣٩٨، صحيح البخاري، كتاب البر والصلة، باب رحمة الناس والبهائم، ٥/٢٢٣٨، ح ٥٦٦٥، صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاوضهم، ٤/٩٩٩، ح ٢٥٨٦.

(٥) رواها مسلم، من حديث النعمان بن بشير أيضاً. صحيح مسلم، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاوضهم، ٤/٢٠٠٠، ح ٢٥٨٦.

١ - أن هذا القول يؤدي إلى اعتبارات متضاربة، فالبنيان لا يتم ولا تحصل فائدته، إلا عندما تتعاون لبناته، وتتضام، وتتماسك، وتؤدي كل لبنة دورها، وتسد ثغرتها، فإذا تخلت منه لبنة عن مكانها، انحلت أجزاؤه وخرب بناؤه.

٢ - أن من نتائج هذا القول تضييع مصلحة ناجزة محققة - بتعريضها للفوات أو النقصان - لتحصيل مصلحة موهومة، وهذا أمر لا يقره شرع ولا عقل.

فانتفاع الشخص المنقول منه هذا العضو أمر متيقن، وانتفاع المستفيد من النقل أمر محتمل غير مقطوع به، فلا يجوز تهديد حياة متيقنة، بعمل موهوم؛ إذ الظن لا يعارض اليقين، والأقوى الاعتماد على اليقين، لا الظن.

٣ - أن التراحم، والملاطفة، والتعاضد، إنما يكون في غير إثم، ولا مكروه، قال تعالى ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(١)، فالمؤمن يسوؤه ما يسوء أخاه المؤمن، ويحزنه ما يحزنه، ولا يرضى له إلا ما يرضى لنفسه، ولا يكون شد المؤمن للمؤمن على التمام إلا بهذا المعنى، وأسبابه.

الدليل السادس: أن هذه الجراحة تخلق مفارقة بين الشرع والواقع.

فالواقع: أن الأب المزعوم (الزوج العقيم) ليس هو الأب الحقيقي

(١) سورة التوبة جزء من الآية رقم: ٧١.

(البيولوجي) للطفل؛ لأنه جاء

من صلب رجل آخر، فنحن لا نستطيع أن نتجاهل السائل المنوي، ودوره في تكوين الجنين (فهو شطر الولد بيولوجياً، ولولاه لما وجد الطفل، بإذن الله تعالى)، لذا فإن الأصح أن الولد ينسب إلى أبيه البيولوجي (صاحب الحيوان المنوي)، ولا يصح أن ينسب بحال إلى الزوج – وإن ولد على فراشه – لأنه ليس والده الأصيل، أي ليس من صلبه، ولا خلق من مائه، إذ كيف يكون ولده، وشهادة الأطباء على كل المراحل المتممة لتلك العملية، تقضي بأن الولد لم ينعقد من منيه، رغم أنه صاحب الفراش^(١).

أما الشرع: فالوضع مختلف فهذا الزوج برغم عدم مقدرته تماماً على الإيجاب، إلا أنه هو الأب الشرعي، والوحيد للطفل؛ لأن الأصل في الإسلام، أن النسب إلى الأب إنما يثبت بالفراش، فإذا ولدت امرأة ذات زوج، وهي على فراش الزوجية، فإن الفراش يعتبر قرينة شرعية، على أن الولد يثبت نسبه لهذين الزوجين، لا لغيرهما، وإن كل حمل تحمله الزوجة، يفترض أنه من زوجها؛ لكونها مقصورة عليه^(٢)، لقوله ﷺ ﴿الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ

(١) ومما يدل على صحة ذلك: أن بعض الفقهاء أثبت نسب ولد الزنا للزاني، إن ادعاه. وهو قول عروة، وسليمان بن يسار، وبه أخذ اسحاق، وابن تيمية، بينما ذهب الحسن، وابن سيرين، إلى أنه يلحقه إذا أقيم عليه الحد.

المغنى ٣١٥/٦، زاد المعاد ١١٩/٤، الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني ٤٠٤/٤، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - أولى ١٩٨٧م.

(٢) لأن القاعدة الشرعية تقول (لا شبهة مع فراش) أي لا حكم لأى وطء، وقع من الزنا، أو الشبهة، أو الإكراه... إلخ، فمهما كان من ذلك فإن الولد للزوج الذى ولد على فراشه. الحكم الإقناعي في إبطال التلقيح الصناعي، وما يسمى شتل الجنين، للشيخ عبد الله بن زيد آل محمود ص ١١، ط المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان، طفل الأنبوب والتلقيح

الحَجَرُ^(١).

الدليل السابع: أن عملية غرس الخصيتين أو إحداها تمثل جنائية تستوجب الدية كاملة إذا كانت خطأ، والقصاص إذا كانت عمداً.

وبيان ذلك: أن الإسلام كفل الحماية للأعضاء التناسلية من الجنابة عليها بالقطع، أو حتى بإبطال وظائفها، فشرع القود في عمده، والدية في الخطأ إذا ما اعتدى عليها أحد.

وقد اتفق الفقهاء على ذلك.

أما على وجوب الدية، أو نصفها في حال الخطأ^(٢): فقد قال ابن عبد البر: أنه مروي عن عمر، وعلي، وزيد، وابن مسعود، وهؤلاء فقهاء الصحابة، ولا مخالف لهم من التابعين، ولا من غيرهم، كلهم يقولون في البيضتين الدية، وفي كل واحدة منهما نصف الدية، وعلى هذا مذهب

أئمة الفتوى بالأمصار، إلا سعيد بن المسيب، فإنه روي عنه من وجوه،

الصناعي د/ محمد علي البار، ص ١٦٠، ط ثانية ١٩٩٠م - المجموعة الإعلامية - جدة - المملكة العربية السعودية.

لكن - والله أعلم - إذا جاز قضاء ثبوت نسب المولود بهذه الوسيلة لصاحب الفراش بشهادة الظاهر بذلك، فإن الواجب عليه ديانة أن يسارع بنفي نسب من يعلم أنه ليس ولده ولا من ماته.

(١) متفق عليه.

صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب تفسير المشبهات، ٢/٧٢٤، ح ١٩٤٨، صحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب الولد للفراش وتوقي الشبهات، ٢/١٠٨٠، ح ١٤٥٧.

(٢) البناية ٢٢٦/١٢ وما بعدها، نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار لشمس الدين أحمد بن قورن المعروف بقاضي زاده أفندي ١٠/٣٠٧، ط مع شرح فتح القدير، الذخيرة ١٢/٣٦١، توضيح الأحكام ٤/١٥٠، المذهب في فقه الإمام الشافعي لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي ٢/٢٦٦، ط مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، روضة الطالبين ٩/١٩٥، المغني ٨/٤٥٥، المبدع في شرح المقنع لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح الحنبلي ٨/٣٧٠، ط المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، المبسوط في فقه الإمامية، ٧/١٥٢.

أنه قال: في البيضة

اليسرى ثلثا الدية؛ لأن الولد يكون منها، وفي اليمنى ثلث الدية^(١).

وأما القود في حالة العمد^(٢): فقد قال ابن قدامه: ويجري القصاص في الأثنيين؛ لما ذكرنا من النص والمعنى، ولا نعظم فيه خلافاً، فإن قطع إحداهما، وقال أهل الخبرة، إنه ممكن أخذها مع سلامة الأخرى، جاز، فإن قالوا: لا يؤمن تلف الأخرى، لم تؤخذ خشية الحيف، ويكون فيها نصف الدية^(٣).

ونوقش ذلك: بأن المفروض في عملية النزع والنقل أنها قد تمت برضا المنقول منه.

ومما يؤيد ذلك، ما ذهب إليه جمهور الفقهاء (الحنفية، وبعض المالكية، والشافعية، والحنابلة) من

أنه لو قال لشخص: اقطع يدي فقطعه لا ضمان عليه^(٤)؛ لأنه لما أذن له فقد تمكنت في عصمة دمه شبهة الإباحة، والشبهة في باب القصاص لها حكم الحقيقة^(٥).

(١) الاستذكار ٨/٨٥، بداية المجتهد ٢/٤٠٦٥.

(٢) تكملة البحر الرائق شرح كنز الدقائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي ٨/٣٥٠ ط مع البحر الرائق، دار المعرفة - بيروت - لبنان، الذخيرة ١٢/٣٦١، القوانين الفقهية لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي ص ٣٠١، ط دار الفكر - بيروت، البيان في مذهب الإمام الشافعي ١١/٣٨٨، الحاوي الكبير ١٢/١٨٤، الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل، لأبي محمد عبد الله بن قدامة المقدسي ٤/٣١، ط المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان، كشاف القناع ٥/٦٤٥، البحر الزخار ٦/٣٦١، المبسوط في فقه الإمامية ٥٠/٧.

(٣) المغني ٨/٣٠٩.

(٤) حاشية ابن عابدين ٨/٣٧٧، لسان الحكام في معرفة الأحكام لإبراهيم بن أبي اليمن محمد الحنفي ١/٢٨٥، ط مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م، الفواكه الدواني ٢/٢٥٥، حاشية الخرشي ٨/٥٠، روضة الطالبين ٨/٣٢٦، مغني المحتاج ٤/٥٠، شرح منتهى الإرادات ٣/٢٦٣، مطالب أولي النهى ٦/٢٣.

وأجيب عن ذلك بما يلي:

١- أن هذا أمر بمعصية، وحرام على كل من أمر بمعصية أن يَأْمُرَ لها،
فَعَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ «عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ
فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا
طَاعَةَ»^(١).

فإن فعل فهو فاسق، عاص لله تعالى، وليس له بذلك عذر، وكذلك الأمر
في نفسه بما لم يبيح الله تعالى له، فهو عاص لله تعالى، فاسق، ولا عذر
للمأمور في طاعته، بل الأمر والذي يؤمر سواء في ذلك، فالواجب أن يجب
لأمر إنساناً بقطع يد الأمر نفسه بغير حق، ما يجب له، لو لم يأمر
بذلك، من القود، أو الدية؛ لأن وجود أمره بذلك باطل، لا حكم له في
الإباحة أصلاً^(٢).

٢- أن الدماء لا تستباح بالاستباحة والبذل، ولذلك لو بذلها له ابتداءً، لا
يحل أخذها، ولا يحل

(١) حكم نقل أعضاء الإنسان في الفقه الإسلامي أ.د/ حسن علي الشاذلي ص ١٢٣، ط
مؤسسة دار التحرير للطباعة والنشر.

(٢) رواه الجماعة، واللفظ لمسلم.
المسند ١٧/٢، ح ٤٦٦٨، صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام، ما
لم تكن معصية، ١٤٦٩/٣، ح ١٨٣٩، صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة
الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية، ٢٦١٢/٦، ح ٦٧٢٥، سنن أبي
داود، كتاب الجهاد، باب في الطاعة، ٤٠/٣، ح ٢٦٢٦، سنن الترمذي، كتاب الجهاد
عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ٢٠٩/٤، ح
١٧٠٧، سنن النسائي (المجتبى)، كتاب البيعة، جزاء من أمر بمعصية فأطاع،
١٦٠/٧، ح ٤٢٠٦، السنن الكبرى للنسائي، كتاب البيعة، جزاء من أمر بمعصية
فأطاع، ٤٣٤/٤، ح ٧٨٢٩، سنن ابن ماجه، كتاب الجهاد، باب لا طاعة في معصية
الله، ٥٣٥/٢، ح ٢٨٦٤.

(٣) المحلى لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ١١٢/١١ ط المكتبة
التجارية مصطفى أحمد الباز.

لأحد قتل نفسه، ولا قطع طرفه، فلا يحل لغيره ببذله، فعن أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

﴿كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ دَمُهُ وَمَالُهُ وَعَرِضُهُ﴾^(١).

أما المال، فإنه يباح بإباحة صاحبه، وبالأَسباب التي جعلها الشارع وسيلة لإباحة التملكات.

وأما الدم، فلا يباح بوجه من الوجوه، ولو أباحه صاحبه لغيره، سواء كان نفساً أو عضواً أو دماً أو غيره، إلا على وجه القصاص بشروطه أو في الحالة التي أباحها الشارع^(٢).

لذا يرى بعض المالكية، والظاهرية، والزيدية: أنه إن قال لآخر: أقطع يدي ولا شيء عليك، أو قد أبرأتك، أن هذا الإذن لا عبرة به، إلا إذا استمر الأمر على الأذن بعد وقوع الجرح أو القطع، فإن لم يستمر على الإذن أو البراءة بعد الجرح أو القطع، فقد وجبت العقوبة المقررة شرعاً من القصاص أو الدية^(٣).

٣- الأشياء نوعان: النوع الأول: أشياء يملكها المولى - عز وجل - وأذن لنا بالتصرف فيها حسب

(١) رواه أحمد، ومسلم، واللفظ له، وأبو داود، والترمذي، وقال: حسن غريب. المسند ٢/٢٧٧، ح ٧٧١٣، صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحرير ظلم المسلم...، ٤/١٩٨٦، ح ٢٥٦٤، سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في الغيبة، ٤/٢٧٠، ح ٤٨٨٢، سنن الترمذي، كتاب البر والصلة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في شفقة المسلم على المسلم، ٤/٣٢٥، ح ١٩٢٧.

(٢) الفتاوى السعدية للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي ١٦/١٣٨، ط مركز صالح بن صالح الثقافي - عنيزة - السعودية - ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

(٣) الشرح الكبير ٤/٢٤٠، الذخيرة ١٢/٢٨٣، مواهب الجليل شرح مختصر خليل للأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب ٦/٢٣٦، دار الفكر - بيروت - لبنان - ثانية - ١٣٩٨، المحلى ١١/١١١ وما بعدها، التاج المذهب ٤/٢٨٩.

منهجه الذي أنزله للناس.

النوع الثاني: أشياء مملوكة لله - عز وجل - وأذن لنا أن نستمتع بمنافعها وثمارها، ولم يأذن لنا بالتصرف فيها.

والأعضاء التي أودعها الله أجسادنا، محال أن تكون مثل ما أذن الله لنا بالتصرف فيه، كالأموال، والمقتنيات المفصولة عن ذات الإنسان، وتكوينه الإلهي المحكم الدقيق، بل هي من النوع الذي سخره الله لنا للانتفاع به، ولم يأذن لنا لا في كتابه العزيز، ولا في سنة رسوله ﷺ، بأن نستهلك ذواتها، أو نتصرف فيها، أي تصرف يخرجها عن أداء وظائفها في جسم الإنسان، فعلينا أن نستمتع بها كما أراد الله - عز وجل^(١).

يقول القرافي: **وَكَذَلِكَ تَحْرِيمُهُ تَعَالَى الْمُسْكِرَاتِ صَوْتًا لِمَصْلَحَةِ عَقْلِ الْعَبْدِ عَلَيْهِ، وَحَرَمَ السَّرْقَةَ صَوْتًا لِمَالِهِ، وَالزَّنا صَوْتًا لِنَسَبِهِ، وَالْقَذْفَ صَوْتًا لِعِرْضِهِ، وَالْقَتْلَ وَالْجُرْحَ صَوْتًا لِمُهْجَتِهِ، وَأَعْضَائِهِ، وَمَنَافِعِهَا عَلَيْهِ، وَلَوْ رَضِيَ الْعَبْدُ بِإِسْقَاطِ حَقِّهِ مِنْ ذَلِكَ، لَمْ يُغْبَرْ رِضَاؤُهُ، وَلَمْ يَنْفُذْ إِسْقَاطُهُ^(٢).**

الدليل الثامن: أن فيها اعتداء على حق الله - تعالى، وحق العبد.

وبيان ذلك: أن الحقوق المتعلقة بجسد الإنسان نوعان: حق الله - تعالى،

وحق العبد^(٣).

(١) نقل الأعضاء بين الإباحة والتحریم في ضوء الكتاب والسنة، د/ عبد العظيم المطعني، ص ٣٤- ٣٦، ط الجمعية الشرعية الرئيسية - القاهرة - ٢٠٠١م، "تصرف".

(٢) أنوار البروق في أنواء الفروق (المعروف بالفروق) لأبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، ١/ ٢٦٩ وما بعدها، ط دار السلام للطباعة - القاهرة - أولى - ٢٠٠١م.

(٣) والمراد بحق الله تعالى: ما يتعلق به النفع العام، من غير اختصاص بأحد فينسب إلى الله - تعالى - لعظم خطره، وشمول نفعه.

وحقیقة حق الله - تعالى - في جسد الإنسان: هو ما يعود على الجماعة من مصالح ومنافع من خلال هذا الجسد^(١).

أما حق العبد في جسده فهو: اختصاصه باستعمال هذا الجسد، وتسخيره لتحقيق مصالحه الدنيوية والأخروية.

وما من حق للعبد، إلا وفيه حق لله - تعالى - وهو أمره بإيصال ذلك الحق إلى مستحقه، فيوجد حق الله تعالى دون حق العبد، ولا يوجد حق العبد إلا وفيه حق الله تعالى، وإنما يعرف ذلك بصحة الإسقاط، فكل ما للعبد إسقاطه، فهو الذي نعني به حق العبد، وكل ما ليس له إسقاطه فهو الذي نعني بأنه حق الله تعالى^(٢).

وبتطبيق هذه القاعدة السابقة، على هذا النوع من الجراحة، نجد الاعتداء واقعاً على الحقين، ولاحقاً بالأصلين معاً، وذلك من جهات ثلاث، بيانها فيما يلي:-

الجهة الأولى: أن عملية غرس المنسل الذكري هنا تقتضي نقل ما تعلق بهذا العضو من حق الله - تعالى - وحق العبد.

وهذا التصرف لا يصح شرعاً، إلا إذا اجتمع مع إذن العبد بنقل حقه، مسوغ شرعي يسمح بنقل

والمрад بحق العبد: ما يتعلق به مصلحة خاصة، أو نفع خاص بشخص معين.

شرح التلويح على التوضيح لمثن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني

الشافعي، ١٥١/٢، ط دار السعادة - القاهرة - ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

(١) فمن المعلوم أنه ليس من مصلحة تتحقق للجماعة، إلا بواسطة أنفس أفرادها، فكل عضو من أعضاء كل فرد من أفرادها يسهم بأقدار متفاوتة في تحقيق مصالح الجماعة وحمايتها.

(٢) الفروق ١/٢٦٩، الموافقات ٢/٢٢١.

حق الله - تعالى - معه.

وهذا المسوغ هو: أن يكون هذا التصرف وسيلة متعينة لإحياء حق أعظم لله - تعالى - في الموضع المنقول إليه^(١).

وبالنظر نجد أن حق الله - تعالى - الذي قد يفوت بالنقل، أكثر خطورة من حق الله - تعالى - الذي على شرف الفوت، لو منعنا النقل في المستفيد، لارتباطه بحق الجماعة في المحافظة على الأسباب والأعراض.

وبهذا النظر، وعملاً بمقتضى قاعدة: دفع الضرر الأشد بارتكاب الضرر الأخف^(٢)، يكون الحكم المهيمن على هذه الجراحة هو التحريم؛ لما تؤول إليه من مفسد إجتماعية وخلقية، تتعارض مع مقاصد الشرع، ولا يسوغها حاجة المنقول إليه إلى الولد، ولا حق المستفيد على جسده؛ لارتباطه بحق الله - تعالى -، - حظ الجماعة على عضو المنقول منه - المقصود بالحفظ أصلاً.

الجهة الثانية: أن التضحية بمصالح المنقول منه العضو، تضحية لا يبررها طلب مصالح مساوية لها، أو تزيد عليها، ولو زيادة بسيطة، أو مشكوك فيها.

بل إن المصلحة الجسدية المباشرة التي تحققها عملية الغرس للمستفيد أقل من المصلحة التي يخسرها المنقول منه، فهل يظن والحالة هذه أن المصلحة المتحققة بهذا الغرس كافية لتسويغه شرعاً؟ لا؛ لأنه مهما كانت المصلحة التي تحققها عملية النقل في جنبه المستفيد، فلا يتصور أن تكون أعظم من مفسدته.

(١) أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة د/ محمد نعيم ياسين - مرجع سابق - ص ١٥٨.

(٢) القواعد الفقهية للزحيلي ٢١٩/١، شرح القواعد الفقهية للزرقا ص ١٩٩.

فعملية الموازنة بين المصالح والمفاسد الجسدية، المطلوب إجراؤها هنا، ليست بين حظ المنقول

منه العضو، على عضوه، وحظ المستفيد الخاص من هذا النقل، ولكن بين حظ الجماعة على عضو المنقول منه، وحظها في جسد المنقول إليه، وبين المفسدة التي تقع على حقها في العضو المنزوع، بتعطيل نفعه، وبين المفسدة التي تقع على حقها في جسد المنقول إليه، لو منعنا النقل. فالموازنة إنما هي بين مصلحتين تعودان للجماعة، أو بين مفسدتين تقعان على حقها في

موضعين مختلفين من مواضع حقوقها.

ولا شك أن حفظ حقوق الله - تعالى - في جسد المنقول منه العضو، أعظم من مصلحة حفظ حق الله - تعالى - في جسد المستفيد. ونوقش ذلك: بأن هذا القول فيه إهدار لحظ (الحق) صاحب العضو على عضوه.

وأجيب عن ذلك: بأن المنظور إليه في حظ (حق) صاحب العضو، إنما هو إذنه، حيث اشترط

رضاه، فلا ينقل إلا بإذنه، مراعاة لما خصه الله به من التمتع بهذا العضو، وإما منعه الشرع من نقله في هذه المسألة؛ لأن في ذلك تعدي على حق الجماعة الذي جعله الله - تعالى - لها على كل جسد من أجساد أفرادها.

الجهة الثالثة: أن هذا الفعل عائد بالضرر البين على المنقول منه، وعلى بعض من له عليه حق لازم، ويوضحه:-

١- أن هذا الشخص، ومهما تقدم الطب - يكون أثناء استئصال خصيتيه، في مرحلة الغرر المؤدي إلى الهلاك، أي: مرحلة التردد بين السلامة

والعطب^(١)، خاصة وأن هذا العضو من المقاتل^(٢)، فعمله هذا ممنوع بنص الآية ﴿وَلَا تُفْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٣)، وهو إن مات بسبب ذلك في الحال أو المال، كان قاتلاً لنفسه، أو ملقياً بها في التهلكة.

٢- أنه ونتيجة لنزع هذا العضو منه، يصبح هذا الشخص منحصراً في زاوية العجز، والاضطراب الجنسي، فيتحول من الصحة، إلى المرض، ومن السلامة إلى العطب، مما يؤدي إلى وجود شخصين مصابين بدلاً من شخص واحد.

فقد ذكر الأطباء الشرعيون: أن فقد الشخص لإحدى خصيتيه يسبب له عجزاً بنسب متفاوتة، وذلك تبعاً للسن، ففقد الخصية الواحدة قبل البلوغ يسبب عجزاً بنسبة ٣٣,٥%، وفقدها حتى سن الأربعين يسبب عجزاً بنسبة ٢٠%، وفقدها من سن الأربعين إلى سن الستين يسبب عجزاً بنسبة ١٠%^(٤)، فما ظنك بتفويت الخصيتين جملة.

٣- أن هذه الجراحة ينشأ عنها أعراض غير مرغوب فيها، تعود بأضرار مؤكدة على الزوجة، حيث ينتج عنها، ويكون لازماً من لوازمها، فقدان القدرة على الإجاب، وتحصيل الولد، وهي منفعة عظيمة لها قيمتها في

(١) نظرية الشرط في الفقه الإسلامي أ.د/ حسن علي الشاذلي، ص ٨٠، ط دار الكتاب الجامعي - القاهرة - أولى - ١٤٣٠هـ، حكم نقل أعضاء الإنسان أ.د/ حسن علي الشاذلي - مرجع سابق - ص ١٤٤.

(٢) فقد ذكر السيوطي: أن المقاتل خمسة عشر عضواً، فقال: فائدة، المقاتل: الدماغ، والعين، وأصل الأذن، والخلق، ونقرة النحر، والأخدع، والخاصرة، والإحليل، والأنثيين، والمثانة، والعجان، والصدر، والبطن، والضرع، والقلب. الأشباه والنظائر للسيوطي، ٨٢٣/٢.

(٣) سورة البقرة جزء من الآية رقم: ١٩٥.

(٤) الطب الشرعي النظري والعملي د/ محمد عبد العزيز سيف النصر ص ٢٥٣، ط مكتبة النهضة العربية - ثانية - ١٩٦٠م، جراحات الذكورة والأنوثة د/ محمد شافعي مفتاح - مرجع سابق - ص ٣٣٧ وما بعدها.

ميزان الشرع، والحكم على الزوجة بالبقاء مع زوج تلك حاله، فيه ظلم لها، وإجحاف بحقها، وهما ممنوعان في الشرع، لذا أثبت لها جمهور الفقهاء حق التفريق بسببه^(١).

٤- أن طبيعة من فقد خصيتيه أن يفقد الكثير من خصائص الذكورة والرجولة، بل قد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى الفقد التام، وبالتالي لا تشعر المرأة أنها تعيش في كنف رجل قيم عليها، وقد تعاف نفسها مباشرة الرجل وعشرته، إذا كان به هذا العيب، مما يؤدي إلى ضرر المرأة وعنتها.

٥- أن هذه الجراحة تخل بمقصود النكاح، إخلالاً كبيراً.

وبيان ذلك: أن المقصود بالنكاح طبعاً هو قضاء الشهوة، وشرعاً النسل^(٢)، وبنزاع الخصيتين قد اتسد على الزوجة باب تحصيل ذلك المقصود؛ لأنه تعذر عليها الوصول إلى حقها؛ لمعنى فيه، فثبت لها حق المطالبة، إما بالإمساك بالمعروف، وذلك بأن يحقق لها ذلك المقصود، وإما التسريح بإحسان إذا عجز عن ذلك؛ لإزالة الظلم عنها.

(١) الحنفية، والمالكية، والشافعية في وجه، والحنابلة في الصحيح، والزيدية، وقول للإمامية. ١
اختيار لتعليل المختار للإمام عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي ٥٧/٣، ط
الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، القوانين الفقهية ص ١٨٥، بداية
المجتهد ٦٢/٢، الحاوي الكبير ٣٤٠/٩، البيان في مذهب الإمام الشافعي ٢٩٣/٩، كشف
القناع ١٢١/٥ وما بعدها، الإنصاف ١٩٥/٨، التاج المذهب ٦٥/٢، شرائع الإسلام في
مسائل الحلال والحرام لأبي القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن الحسن الهذلي
الحلي ٢٥٠/٤، ط دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان.

(٢) المبسوط ٨٧/٥.

ونوقش ذلك: بأن منزوع الخصيتين له قدرة على الجماع والوطء، والاستمتاع به من قبل الزوجة حاصل، لبقاء آلة الجماع، بل إن قدرته على الجماع أقوى وأكثر من غيره؛ لأنه لا ينزل، ولا يعتريه فتور^(١). وأجيب عن ذلك بما يلي:

١- أن الجماع والاستمتاع الجنسي من مقاصد النكاح، وأهدافه النبيلة، لكن التعويل عليه دون

النظر إلى هدف التناسل، فيه شيء من الضرر.

ففي النفس البشرية غرائز، وحاجات عضوية، لابد من إشباعها، حتى تستشعر النفس السكينة والاطمئنان، ومن أسمى تلك الغرائز: غريزة حفظ النوع، والتي تتجلى مظاهرها في التواصل الجنسي، والحرص على طلب الولد، فأن يحرص الإنسان على أن يكون له ولد، أمر فطري؛ لأنه وإن كان يستطيع الحياة بدون أولاد أو نسل، إلا أن حياته بدون إشباع هذه الرغبة ستظل كدرة^(٢).

وقد أثبتت الدراسات الاجتماعية أن غياب الأطفال في الأسرة، بدون تخطيط مقصود، أو تنظيم مسبق من جانب الزوجين، يبعث على الاضطراب والقلق، وقد يؤدي إلى تهديد الحياة الزوجية^(٣).

(١) أسنى المطالب ٣/١٨٢، المغني ٧/١٢٨.

(٢) أطفال الأنابيب بين العلم والشرعية زياد أحمد سلامة ص ٢٢ - ط د/ البيارق - بيروت - أولى - ١٩٩٦م، الأحكام الشرعية والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة والتكاثر د/ السيد محمود عبد الرحيم مهران ص ٤٦٧، رسالة دكتوراه من كلية الشريعة والقانون - القاهرة - ط أولى - ٢٠٠٢م.

(٣) العقم كمشكلة اجتماعية د/ ساميه محمد فهمي بحث مقدم إلى ندوة الجمعية المصرية للطب والقانون عن طفل الأنابيب، والمنعقدة بالإسكندرية في مايو ١٩٨٥م، ص ٥٤.

٢- سلمنا لكم أن الجماع منه ممكن، والاستمتاع بوطئه حاصل، إلا أنه ناقص عن حال الذكر السليم؛ لأنه لا منفعة للذكر مع فقدهما.

الدليل التاسع: أن فيها إضرار بالمتلقي، وزوجته، والوليد، وتضييع لحقوقهم.

حيث ستبقى هذه الجراحة منبعاً للقلق، ويكون لها تأثير نفسي شديد على المتلقي نفسه (المستفيد)، وعلى زوجته، وعلى الوليد عند كبره، وسينشأ عن ذلك إزعاج ومشكلات من نواح مختلفة، نفسية، واجتماعية، لهم، ولغيرهم، ممن لهم به علاقة.

أما المتلقي: وهو من نُضحى لإنقاذه، فبعد إجراء عملية الغرس له سيكون مجبراً - ولا يمكنه الاستغناء عن ذلك طيلة حياته - على تناول أدوية تقليل المناعة الطبيعية لديه، (كالسيكلوسبورين Cyclosporine، والأميوران Amyorane، والكورتيزون Cortisone) لمقاومة طرد الجسم للعضو الغريب الذي تم زرعه فيه، مما يسبب له ضعف المناعة، وبالتالي تزول قدرته على مقاومة الأمراض المختلفة التي تحتاج إلى المناعة الطبيعية للجسم لتتغلب عليها، فضلاً عما تسببه هذه الأدوية من أمراض أخرى، كتلف أنسجة الكلى، والتأثير على الجهاز العصبي، والهضمي، والغدد اللمفاوية، والصماء، مع احتمال وجود الأورام

السرطانية، مما يمكن معه القول: بأن عملية الزرع ما هي إلا بداية لرحلة معاناة شديدة، من نوع جديد^(١).

٢- أن العملية قد يكتنفها الفشل بسبب استمرار طرد الجسم للعضو المزروع، فيتكبد المستفيد المال، وألم الجراحة، وقد لا يحدث الحمل، فلا يتحقق له الهدف المنشود من العملية.

وأما الزوجة: فسرعان ما تزول سعادتها الوقتية، ليبدو تحتها جمر من التعاسة الحقيقة، التي تتناول نيرانها مع أول عاصفة نزاع بينها وبين زوجها، فالإيجاب يخصه وحده، ويجب أن يحتفظ به له وحده؛ مما يدفعها إلى التحقير من شأن زوجها، والاشمئزاز منه، فتقل رغبتها فيه، وقد تتأذى بصحبته، والعشرة معه، وينتج عن ذلك كله عقد نفسية، ومشاكل، وتعقيدات، واضطرابات، داخل نطاق الأسرة، مما يهدد استقرارها ويفكك أواصرها.

ناهيك عن النواحي النفسية التي قد تبرز لتعبر عن نفسها، في القلق والاضطراب النفسي الذي يسببه ميلاد مثل هذا الطفل لها، فالوجود اليومي لهذا الطفل يثير لديها شبحاً من رجل غير معروف، يشعرها كل يوم بالنقص الحاد في رجولة زوجها؛ إذ الطفل يذكرها بابنه الذي لم يستطع إنجابه، مما قد يؤثر على معنوياتها وقدراتها.

(١) حكم نقل الأعضاء البشرية بين الأحياء د/محمد نجيب عوضين- مرجع سابق - ص ٤٩، نقل الأعضاء من الحي أو موتى المخ محرم شرعاً أ.د/ عبد الرحمن العدوي بحث مقدم إلى مؤتمر البحوث الإسلامية الثالث عشر - مرجع سابق - ص ١٥٠ وما بعدها.

وأما الوليد: فلا شك أن هذه الجراحة ستعرض هذه البنية إلى توجيه الشكوك إليها، وتوسيع دائرة الكلام حولها، في الوسط الاجتماعي، تصريحاً، أو تعريضاً.

فكم من إشارة ستكون حول هذا المولود؟ وكم من تساؤل واستفهام؟ وما هي عوامل التجريح والخدش التي سيتعرض لها؟ وما مدى صدمات المستقبل التي سيواجهها من ولد بهذه الطريقة؟ وما مدى اضطراباته العارمة الهادمة لبنيته؟ إذا علم يوماً بالحقيقة؟ وما هي الآثار النفسية المنعكسة عليه؟

إن هذه الوسيلة وما قد تحققه — في نظر البعض — من حلم صعب المنال، يجب ألا تجعلنا نتناسى أن هذه الثمرة المرجوة، لها حقوق يجب صيانتها، والدفاع عنها، فالأمر لا يتعلق بإرضاء رغبة رجل أو امرأة في الذرية، إذ الاعتراف لهما بهذا الحق، يأتي على حساب حقوق الطفل، وأولها حقه في أن ينشأ في بيئة طبيعية، وصالحة لنموه، تضمن له حياة مستقرة وهادئة.

ومن ثم فمن حق هذا الطفل أن يولد — ككل إنسان طبيعي — ومن وراءه خلفية مشرفة، ليس فيها وصمة بيولوجية تكدر صفو حياته، وتجعله في نظر أقرانه كاللقيط، الذي يحمل عار أمه، وخطيئة أبيه المجهول.

وأما الغير: ممن لهم بهذه الأطراف علاقة، فسوف يكون ذلك كله منبعاً لمشكلات عدة، من جهة

النسب، والنفقة، والميراث، والعلاقات الأسرية، بين الوليد وأسرتي المصدر، والمتلقي، كما سيكون ذلك مصدراً لنزاعات لا تنتهي، تزعزع كيان المجتمع، وتزعج السلطات القضائية بدرجة كبيرة.

الدليل العاشر: أن فتح هذا الباب يعرض حياة الناس للاستغلال، والمتاجرة بها.

فهذه الجراحة بمخاطرها، ومزالقها، ومفاسدها، وما تؤول إليه من شيوع التجارة، والارتزاق

بالأعضاء، وما قد تقترن به من نصب واحتيال، يرجح القول بالتحريم؛ لأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح (١).

الدليل الحادي عشر: أن مثل هذه الأفعال أمور منكرة، وغريبة على أخلاقيات المسلمين، فهي أفعال تأباها الفطرة السليمة، والدين الحنيف، والخلق القويم، وقد جعل الله سبحانه فطر عباده، لا سيما المسلمين، ميزانا للحسن والقبيح، فما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون سيئا فهو عند الله سيئ (٢).

هذا بالإضافة إلى أنه إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام (٣)، فإذا وجد في المسألة أو الواقعة دليلان أحدهما يقتضي التحريم، والآخر يقتضي الإباحة،

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢١٧/١، القواعد الفقهية للزحيلي ٢٣٨/١، شرح القواعد الفقهية للزرقا ص ٢٠٥.

(٢) رواه الحاكم في المستدرک، والطبراني في الأوسط، عن ابن مسعود من قوله، وحسنه الألباني

المستدرک على الصحيحين للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمويه بن نعيم بن الحكم الضبي المعروف بالحاكم النيسابوري ٨٩/٣، ح ٤٥٢٧، ط دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة - أولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، المعجم الأوسط لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ٥٨/٤، ح ٣٦٠٢، ط دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة - ١٤١٥ هـ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ١٧/٢، ح ٥٣٣، ط - دار المعارف - الرياض - المملكة العربية السعودية - أولى - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

(٣) المنثور في القواعد ١٢٨/١، الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٥٢/١.

قدم التحريم^(١)، وعليه - ولو على فرض وجود دليل يبيح مثل هذه الجراحة - فبأنه قد وجدت أدلة أخرى كثيرة تحرمها، فيكون قد اجتمع في أمر غرس المنسل الذكري، أدلة للتحريم، ودليل للإباحة، ولا شك أن الدليل المحرم الحاضر، يُرجح، ويُقدم على الدليل المبيح، لأنه ما اجتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام الحلال، فإن قيل: بل يتساقط الدليلان - المبيح والحاضر^(٢).
أجيب عنه: بأن القول بالتحريم أقرب إلى الاحتياط، وبراءة الذمة، بخلاف القول بالإباحة، والأقرب إلى الاحتياط يكون مقدماً، لكونه أقرب إلى تحصيل المصلحة، ودفع المضرة، كما يقول علماء الأصول^(٣)، ولأن الحكم الذي كثرت أدلته، يُقدم ويُرجح على الحكم الذي قلت أدلته، عملاً بقواعد الترجيح بين الأدلة عند تعارضها^(٤).

وبهذا أصبح الحكم - بحمد الله تعالى - واضحاً، يطمئن إليه القلب، وترتاح له النفس، والله أعلى وأعلم.

(١) وهو قول أكثر علماء الأصول.

الإحكام في أصول الأحكام لأبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الأمدي ٣٧٢/٤، ط دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - أولى - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

(٢) وهو قول أبي هاشم، وعيسى بن أبان.

الإحكام للأمدي ٣٧٢/٤.

(٣) الإحكام للأمدي ٣٧٨/٤.

(٤) شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول للإمام شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي الشهير بالقرافي ص ٤٢٠، ط مكتبة الكليات الأزهرية.

الخاتمة

الحمد لله الذي أبقى في هذه الأمة طائفة الفقهاء يفزع الناس إليهم في نوازل الأحكام، والصلاة والسلام على من رفع شأنهم فقال ﴿مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ﴾^(١).

أما بعد

فما من مسألة إلا وفيها كتاب أو سنة، وما من تصرف إلا وله حكمه الشرعي، إما نصاً، وإما استنباطاً، وخير دليل على ذلك كتب الفقه، فلا تكاد توجد مسألة، أو تقع نازلة، إلا وقيد الله - سبحانه وتعالى - لها فقيهاً، أو أكثر، فيسندها إلى حكمها الشرعي.

ولقد استمتعت في بحثي هذا، بما رأيت من عظمة الشريعة الإسلامية، واتساع فقهها، لكل ما يجد من نوازل، وواقعات، وسعدت بإتجاز هذا العمل، وإتمامه، فالحمد لله على فضله، وآله.

وفي الختام فإنه يمكن سرد جملة من النتائج، والتوصيات، التي خرج بها الباحث من دراسته، وهي في معظمها لا تفيد القنن أو اليقين، بل

(١) متفق عليه، واللفظ للبخاري.

صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من يرد الله به خيراً - يفقهه في الدين، ٣٩/١، ح ٧١، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة، ٧١٨/٢، ح ١٠٣٧.

تبقى في دائرة الاجتهاد، الذي يتردد بين القبول والرد، فالله المستعان، وعليه التكلان.

أولاً: النتائج

- ١- غناء تعاليم الإسلام، وعمق نظرياته، وصلاحياتها لكل زمان ومكان.
- ٢- حث الشريعة الإسلامية على طلب الفهم، واستخدام العقل، مدعماً بزيادة العلم، لاستخراج ما يصلح به الإنسان دينه ودنياه.
- ٣- أجزاء الإنسان الظاهرة والباطنة هي مكوناته، وهي حقيقته، وهي المؤلفة لوحدة هذا الجسم، وتناسقه، وحمايته، على المدى القريب، والبعيد، وهي المؤدية لغاياته، والمناط بها استمرار حياته، إلى نهاية الأجل الذي كتبه الله جل شأنه له.
- ٤- كل جزء من أجزاء الإنسان خلق ليؤدي وظيفة معينة في الجسم الآدمي، ويقوم بمهام محددة، ضمن الإطار العام... ولم يخلق أي جزء فيه عبثاً، أو دون هدف، أو زائداً عن الحاجة.
- ٥- حقائق الأشياء تتقرر بجوهرها، لا بكبرها وصغرها، فالحیوان المنوي، رُغم صغره فأنه يحمل جوهر الإنسان وحقيقته.
- ٦- لقد أصبح الطب اليوم قادراً على تغيير الكثير، وإجراء تعديلات

جوهرية على جسم الإنسان،

وإذا فتح المسلمون الباب لمثل هذا النوع من العمليات الحساسة في تغيير الخلقة، فما عليهم إلا أن يستعدوا لتفشي كثير من هذه العمليات التي تغير خلق الله، فعندما قال المولى عز وجل: ﴿وَلَأَمْرُهُمْ فَلْيَغْيِرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾، منح البشر إمكانية مباشرة ذلك، فلم ينف إمكانية وصول العلم إلى تغيير الخلق، ولكنه جعل فطره مما يقود إليه الشيطان، ويستوجب صاحبه لعنة الله.

٧- تحت جنوح التجارب العظيمة، وشهوة البحث العلمي، أصبح بعض العلماء ينشدون النجاح والمجد في مجالات قد صدر فيها القرار الإلهي (١)، ففكروا في أشياء يمكن للإنسان أن يعيش محروماً منها لحكمة، لا يعظمها إلا الله - سبحانه وتعالى - فهو موزع الأرزاق والنعيم، وخير مثال لذلك هو محاولة غرس المنسل الذكري، فاعتبروها مثل باقي الأعضاء، يمكن نزع التالف منها، واستبداله بآخر سليم، وتناسوا أن إصلاح هذا التلف، يحتاج إلى معجزة إلهية من الله سبحانه (٢)، ولو علم هؤلاء تلك الحقيقة لكان الوضع

(١) قال تعالى ﴿إِلَهُ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاقًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ يَزْوَاجَهُمْ ذَكَرًا وَإِنَاقًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾. سورة الشورى الآيتان: ٤٩، و٥٠.

(٢) حيث قال ﴿وَزَكَرِيَّا إِذْ نَادَى رَبَّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحْنَاهُ لَهُ زَوْجَةً إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾ سورة الأنبياء الآيتان ٨٩، و٩٠.

العلمي تجاه هذا الموضوع على غير ما نراه الآن.

٨- مهما كانت النتائج التي توصل إليها الأطباء في هذا المجال باهرة وسامية، إلا أنه ينبغي ألا تكون حافزاً على محاولة إرغام المبادئ الإسلامية على تقبل كل آثارها.

٩- إدخال البهجة والسرور على العقيم خدمة لا يمكن أن تقدر بثمن، وأجر لا يعدله أجر، إلا أن أي عمل يفضي إلى ذلك، لابد وأن ينسجم مع الأوامر الصريحة للكتاب والسنة، وألا يناقض غاية المشرع الإسلامي، ومقاصده.

١٠- رُغم أننا لم نُبْتَلْ بهذه المسائل في بلادنا بصورة واسعة، إلا إن التقدم التقني في الطب قد قذف بها إلينا، مما يستوجب معرفة حكمها الشرعي.

١١- رُغم أن هذه الجراحة محرمة، فإن ذلك لا يمنع من وضع ضوابط وأحكام لها إذا نتجت منها آثارها، وهناك نظائر فقهية لهذه المسائل بحثها الفقهاء، فحرمة الشيء لا تمنع من البحث عن حكم آثار هذا المحرم إذا وقع فعلاً.

١٢- أولت الشريعة اهتماماً كبيراً بحفظ النسب، وجعلت له سوراً محكماً، حتى لا يدخل إليه من هو ليس منه، ولا يخرج منه من هو فيه،

فكما أوجبت أن يدعى كل إنسان لأبيه، «ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ» (١)، حرمت كذلك أن يرغب الإنسان عن نسبه، فيدعى إلى غير أبيه، فقال ﷺ «لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُهُ إِلَّا كَفَرَ وَمَنْ ادَّعَى قَوْمًا لَيْسَ لَهُ فِيهِمْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (٢).

ثانياً: التوصيات

- ١- إن الذي حدث إنجاز تقني خطير، لكن يجب علينا أن نعي جيداً، أن كثيراً من العلماء وأثناء تجاربهم، لا يهتمون إلا بالظاهرة العلمية البحتة، دون مراعاة لأصول الدين، أو ما تفرضه قواعد الأخلاق.
- ٢- من واجب علماء الإسلام في كل مكان الوقوف بشجاعة وحزم أمام المستجدات العصرية، التي تبرز للإنسان باستمرار، ما لم تتقيد بأوامر الله، لتبقى شريعة الله هي النظام، ولتدوم نظم الإسلام تلبي حاجات الإنسان، مهما بلغ من التطور، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.
- ٣- الدعوة إلى إنشاء مجلس علمي واسع، يضم جهابذة الفقهاء، وخيرة

(١) سورة الأحزاب جزء من الآية رقم: ٥.

(٢) رواه أحمد، والبخاري، واللفظ له، ومسلم، عن أبي تراب.

المسند ١٦٦/٥، ح ٢١٥٠٣، صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب نسبة اليمن إلى إسماعيل، ١٢٩٢/٣، ح ٣٣١٧، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم، ٢٩/١، ح ٦٠.

الأطباء، والمجامع الفقهية حتى يقلبوا النظر من جديد في كل القضايا الطبية المعاصرة، ليخرجوا علينا بقرارات، تبني على أصول علمية - طبية وشرعية - راسخة، تحسم بها مادة الخلاف، ويكون لها قوة الإجماع في الإلزام الشرعي.

٤- المشاكل الأخلاقية والدينية والقانونية الناتجة عن هذه التقنية عديدة ومتنوعة، فإذا لم يبادر طبيب، أو يقيم فقيه، بواجب النصيحة، وشرح العواقب التي سوف تنتج من إباحة تلك الجراحة، فلا شك أن المأساة ستكون كبيرة، والمصيبة أعظم من تخيلاتنا وافتراساتنا.

٥- عدم التهاون في إصدار الفتاوى التي تبيح مثل هذه الجراحة الشاذة والغريبة، تحت ثوب حالة الضرورة، أو غيرها، و أياً كان انغرض منها، لما تنطوي عليه من مفساد، ومخالفات لما يفرضه الشرع.

٦- ينبغي على كل مجتهد مسلم، عند البحث في أحكام النوازل، ومنها هذه المسألة الخطيرة، أن ينظر فيها بعين البصير الذي يغوص في أعماق الأمور التي تعرض عليه، ليرى بعين بصيرته - لا بصره - جميع العناصر، ويضعها في الميزان الشرعي، ولا يكتفي بالنظر إلى ظواهر الأمور عند القيام بعملية الوزن الشرعي، لأن الخطأ في تبين حكمها، قد يمنع الخير الكثير عن الناس، وقد يوقعهم في شر مستطير.

٧- ضرورة فتح باب الاجتهاد من جديد؛ فلكل عصر مشكلاته، وواقعه،

وحاجاته المتجددة.

٨- حتى لا تهدر أحكام الشريعة الإسلامية، علينا أن نحتاط لديننا، ونحتاط
لأنسابنا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد
الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المراجع

أولاً: كتب تفسير

- ١- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، ط الدار التونسية للنشر - تونس - ١٩٨٤ هـ.
- ٢- تفسير البحر المحيط للعلامة أبي عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الجبائي، الشهير بأبي حيان الأندلسي، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - أولى - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٣- تفسير الخازن (المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل) لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادى الشهير بالخازن، ط دار الفكر - بيروت - لبنان - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٤- تفسير سورة النور لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيميه الحراني، ط
- ٥- تفسير فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير (المعروف بتفسير الشوكاتي) للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاتي، ط دار الفكر - بيروت - لبنان.
- ٦- تفسير القرآن الحكيم (المعروف بتفسير المنار) محمد رشيد بن علي رضا، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٠ م.

٧- تفسير القرآن العظيم (المعروف بتفسير ابن كثير) للإمام الجليل عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، ط دار الفكر العربي.

٨- تفسير المراغي، للأستاذ أحمد مصطفى المراغي، ط مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - أولى - ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م.

٩- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (المعروف بتفسير السعدي) ط مركز صالح بن صالح بن صالح الثقافي - غيزة - السعودية - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١٠- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (المعروف بتفسير الطبري) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ط مؤسسة الرسالة - أولى - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١١- الجامع لأحكام القرآن (المعروف بتفسير القرطبي) للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ط دار الحديث - القاهرة - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٢- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (المسمى بتفسير الألوسي) للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي البغدادي، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٣- زاد المسير في التفسير للإمام الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، ط المكتب الإسلامي - بيروت - ثالثة - ١٤٠٤هـ.

١٤- في ظلال القرآن، للشيخ الشهيد/ سيد قطب إبراهيم (رحمه الله)، ط دار الشروق - القاهرة.

١٥- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (المعروف بتفسير ابن عطية) لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، ط وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بقطر - ثانية - ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

ثانياً: كتب الحديث الشريف وعلومه.

١- إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري للعلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني القاهري الشافعي، ط المطبعة الكبرى الأميرية - القاهرة - سابعة - ١٣٢٣هـ.

٢- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، ط المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - ثانية - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي، ط دار الكتب العلمية - بيروت - ثانية - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي للعلامة أبي العلام محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، ط دار الحديث - القاهرة - أولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

- ٥- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في (تفسير الكشاف للزمخشري) لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، ط دار ابن خزيمة - الرياض - أولى - ١٤١٤هـ.
- ٦- التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشأذه من محفوظة، تأليف العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، بترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، المسمى الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ط دار باوزير.
- ٧- الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل (المشهور بسنن الترمذي) لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- ٨- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (المشهور بصحيح البخاري) للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، ط دار ابن كثير - اليمامة - بيروت - لبنان - الثالثة - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٩- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، ط - دار المعارف - الرياض - المملكة العربية السعودية - أولى - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ١٠- سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، ط دار الحديث - القاهرة - أولى - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ١١- سنن أبي داود للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحق الأزدي السجستاني، ط دار الفكر.

- ١٢- سنن الدارقطني للحافظ الكبير أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، ط مؤسسة الرسالة، أولى - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م،
- ١٣- السنن الكبرى لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ط دار الكتب العلمية - بيروت - أولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ١٤- السنن الكبرى للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، ط مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ١٥- سنن النسائي (المجتبى) لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، ط مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - سوريا - ثانية - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٦- شرح صحيح البخاري لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطلال البكري القرطبي، ط مكتبة الرشد - الرياض - السعودية - ثانية - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٧- شرح صحيح مسلم للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ط دار الدعوة الإسلامية - القاهرة - أولى ٢٠٠١م.
- ١٨- صحيح ابن حبان، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، ط مؤسسة الرسالة - بيروت - ثانية - ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ١٩- صحيح سنن ابن ماجه، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، ط مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض - أولى - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٢٠- صحيح الترغيب والترهيب، تأليف العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، ط مكتبة المعارف - الرياض - خامسة.

- ٢١- صحيح سنن أبي داود للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، ط دار غراس - الكويت - أولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٢٢- صحيح مسلم للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- ٢٣- عون المعبود شرح سنن أبي داود للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، ط المكتبة السلفية - المدينة المنورة - ثانية - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨.
- ٢٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، ط دار مصر للطباعة - أولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٢٥- فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير للعلامة محمد عبد الرؤوف المناوي، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - أولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٢٦- المستدرک علی الصحیحین للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد ابن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي المعروف بالحاكم النيسابوري، ط دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة - أولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٢٧ المصنف للحافظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ط المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - أولى ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ٢٨- المعجم الأوسط لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ط دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة - ١٤١٥.

- ٢٩- معرفة السنن والآثار، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، ط جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي - باكستان - أولى - ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٣٠- المنتقى شرح موطأ الإمام مالك لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي الأندلسي، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - أولى - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٣١- النهاية في غريب الحديث والآثر للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- ٣٢- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاتي، ط دار الحديث - القاهرة - أولى ٢٠٠٠م.

ثالثاً: كتب الفقه:

أ - الفقه الحنفي.

- ١- الاختيار لتعليل المختار، للإمام عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي، ط الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢- البناية شرح الهداية لأبي محمد محمود بن أحمد العيني، ط دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - ثانية - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٣- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، ط دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - ١٣١٣هـ.

- ٤- تكملة البحر الرائق شرح كنز الدقائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي، ط مع البحر الرائق، دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- ٥- حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار (المعروفة بحاشية ابن عابدين) لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الشهير بابن عابدين، ط دار الفكر - بيروت - لبنان - ثانية - ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
- ٦- شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي للشيخ الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري المعروف بابن الهمام الحنفي، ط دار الفكر - بيروت - ثانية.
- ٧- لسان الحكام في معرفة الأحكام لإبراهيم بن أبي اليمن محمد الحنفي، ط مصطفى البابي الحلبي وألاده بمصر - ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- ٨- المبسوط للإمام شمس الدين محمد بن أحمد السرخسي، ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - أولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٩- نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار لشمس الدين أحمد بن قودر المعروف بقاضي زاده أفندي، ط مع شرح فتح القدير.

ب - الفقه المالكي.

- ١- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، ط مكتبة الإيمان - المنصورة أولى - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٢- توضيح الأحكام على تحفة الحكام، للعلامة عثمان بن بلقاسم بن المكي التوزري الزبيدي، ط المطبعة التونسية - أولى - ١٣٣٩ هـ.

- ٣- حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن علي الخرشي، ط دار الفكر - بيروت - لبنان.
- ٤- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة شمس الدين محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، ط دار الفكر - بيروت - لبنان.
- ٥- الذخيرة للإمام العلامة شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المشهور بالقرافي، ط الغرب الإسلامي.
- ٦- الشرح الكبير على مختصر خليل لأبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير، ط على هامش حاشية الدسوقي - دار الفكر - بيروت - لبنان.
- ٧- الفواكه الدواني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني للشيخ أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوي المالكي، ط مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- ٨- القوانين الفقهية لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي، ط دار الفكر - بيروت - لبنان.
- ٩- مواهب الجليل شرح مختصر خليل للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب، ط دار الفكر - بيروت - لبنان - ثانية - ١٣٩٨هـ.

ج - الفقه الشافعي.

- ١- أسنى المطالب في شرح روض الطالب للإمام زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - أولى - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٠ م.

- ٢- البيان في مذهب الإمام الشافعي للإمام أبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليميني، ط دار المنهاج للطباعة والنشر والتوزيع - أولى - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٣- حاشية البيجرمي على الخطيب (المسماة تحفة الحبيب على شرح الخطيب) للشيخ سليمان بن عمر بن محمد البيجرمي الشافعي، ط الكتب العلمية - بيروت - أولى - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٤- حاشية شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، ط دار الفكر - بيروت - لبنان - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٥- الحاوي الكبير لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - أولى - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٦- روضة الطالبين وعمدة المفتين للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، ط المكتب الإسلامي - بيروت - ثانية - ١٤٠٥.
- ٧- مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج للشيخ شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب، ط مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- ٨- المذهب في فقه الإمام الشافعي لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، ط مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- ٩- الوسيط في المذهب لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، ط دار السلام - القاهرة - أولى - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

د - الفقه الحنبلي:

- ١- الإصناف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرادوي السعدني الحنبلي، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- ٢- شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، ط عالم الكتب - بيروت - ١٩٩٦م.
- ٣- الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - أولى ١٩٨٧م.
- ٤- الكافي في فقه الإمام المجلد أحمد بن حنبل، لأبي محمد عبد الله بن قدامة المقدسي، ط المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.
- ٥- كشف القناع عن متن الإقناع للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - أولى ١٩٩٧م.
- ٦- المبدع في شرح المقنع لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح الحنبلي، ط المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٧- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى لمصطفى السيوطي الرحيباتي، ط المكتب الإسلامي - دمشق - ١٩٦١م.
- ٨- المغنى على مختصر الخرقي لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، ط دار الكتاب الإسلامي.

هـ - الفقه الظاهري.

- ١- المحلى لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، ط
المكتبة التجارية مصطفى أحمد الباز.

و - الفقه الزيدي.

- ١- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار للإمام المهدي لدين الله
أحمد بن يحيى بن المرتضى، ط دار الكتب العلمية - بيروت - أولى
- ١٤١٢هـ - ٢٠٠١م.

- ٢- التاج المذهب لأحكام المذهب (شرح متن الأثرار في فقه الأئمة
الأطهار لأحمد بن يحيى بن المرتضى) لأحمد بن القاسم العنسي اليماني
الصنعاني، ط دار الحكمة اليمانية - ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

ز - الفقه الإمامي.

- ١- شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام لأبي القاسم جعفر بن الحسن
بن يحيى بن الحسن الهذلي الحلبي، ط دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان.
- ٢- المبسوط في فقه الإمامية، للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي
الطوسي، ط دار الكتاب الإسلامي - بيروت - لبنان.

رابعاً: كتب الأصول والقواعد.

- ١- الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول
للبيضاوي لعلي بن عبد الكافي السبكي، ط دار الكتب العلمية - بيروت
- لبنان - ١٤٠٤هـ.

- ٢- الإحكام في أصول الأحكام لأبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، ط دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - أولى - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٣- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، ط دار الفكر - بيروت - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٤- الأشباه والنظائر لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - أولى - ١٤١١هـ.
- ٥- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، ط دار السلام - القاهرة - أولى - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٦- أنوار البروق في أنواء الفروق (المعروف بالفروق) لأبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، ط دار السلام للطباعة والنشر - القاهرة - أولى - ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٧- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي، ط دار السعادة - القاهرة - ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٨- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول للإمام شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي الشهير بالقرافي، ط مكتبة الكليات الأزهرية.
- ٩- شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد محمد عثمان الزرقا، ط دار القلم - دمشق - خامسة - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- ١٠- قواعد الأحكام في مصالح الأنام لأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسultan العلماء، ط دار المعارف بيروت - لبنان.
- ١١- القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة أ.د محمد مصطفى الزحيلي، ط دار الفكر - دمشق - أولى - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ١٢- المحصول في علم أصول الفقه للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، ط مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ١٣- المستصفي في علم الأصول لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤١٣هـ.
- ١٤- المسودة في أصول الفقه لآل تيمية: مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني، وشهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني، وشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام. جمعها وبيضاها أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الحراني الدمشقي الحنبلي، ط مطبعة المدني - المؤسسة السعودية - مصر.
- ١٥- المنثور في القواعد لأبي عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، ط وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت - ١٤٠٥هـ.
- ١٦- الموافقات في أصول الفقه لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي الشهير بالشاطبي، ط دار الفكر للطباعة والنشر.

خامساً: كتب فقهية حديثة.

- ١- أحكام المعاملات أ.د/ كامل موسى، ط مؤسسة الرسالة - بيروت -
ثانية - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٢- حقيقة الضرورة الشرعية وتطبيقاتها المعاصرة د/ محمد بن حسين
الجزائري، ط دار المنهاج للنشر والتوزيع - الرياض - أولى -
١٤٢٨هـ.
- ٣- الحلال والحرام، د/ يوسف القرضاوي، ط مكتبة وهبة - القاهرة -
الثانية والعشرون - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٤- درر الحكام شرح مجلة الأحكام، لعلي حيدر، ط دار الكتب العلمية -
بيروت - لبنان.
- ٥- الفقه الإسلامي - مرونته وتطوره، للإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علي
جاد الحق، سلسلة البحوث الإسلامية التي يصدرها مجمع البحوث
الإسلامية، السنة السابعة والعشرون، الكتاب الأول - الثالثة -
١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- ٦ - نظرية الشرط في الفقه الإسلامي، أ.د/ حسن علي الشاذلي، ط دار
الكتاب الجامعي - القاهرة - أولى - ١٤٣٠هـ.

سادساً: كتب وأبحاث متخصصة.

- ١- أبحاث اجتهادية في الفقه الطبي د/ محمد سليمان الأشقر، ط مؤسسة
الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - أولى -
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٢- أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، محمد نعيم ياسين، ط دار
النفائس - عمان - الأردن - الثالثة - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- ٣- أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها د/ محمد بن محمد المختار الشنقيطي، ط مكتبة الصحابة - جدة - السعودية - ثانية - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٤- أحكام نقل الخصيتين والمبيضين، وأحكام نقل أعضاء الجنين الناقص الخلقة في الشريعة الإسلامية، د/ خالد رشيد الجميلي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السادسة لمؤتمر مجلس مجمع الفقه الإسلامي، العدد السادس، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٥- أطفال الأنابيب بين العلم والشريعة، زياد أحمد سلامة، ط دار البيارق - بيروت - لبنان - أولى - ١٩٩٦م.
- ٦- بنوك النطف والأجنة، د/ عطا عبد العاطي السنباطي، ط دار النهضة العربية - أولى - ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٧- الثبت الكامل لأعمال ندوة رؤية إسلامية لزراعة بعض الأعضاء البشرية، سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية - الكويت - ١٩٩٤م، إشراف وتقديم د/ عبد الرحمن عبد الله العوضي، تحرير د/ أحمد رجا الجندي.
- ٨- جراحات الذكورة والأنوثة في ضوء الطب والفقه الإسلامي د/ محمد شافعي مفتاح، ط دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث والترجمة - الفيوم - مصر.
- ٩- الحكم الإفتاعي في إبطال التلقيح الصناعي، وما يسمى شتل الجنين، للششيخ عبد الله بن زيد آل محمود، ط المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان.

- ١٠- حكم الانتفاع بالأعضاء البشرية والحيوانية كمال الدين جمعة بكرو، ط دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - أولى - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ١١- الحكم الشرعي لزرع الخصية والمبيض، الشيخ محمد علي الحاج العاملي، ط دار الصفوة - بيروت - لبنان - ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٩م.
- ١٢- حكم نقل أعضاء الإنسان في الفقه الإسلامي، د/ حسن علي الشاذلي، ط مؤسسة دار التحرير للطباعة والنشر.
- ١٣- حكم نقل الأعضاء البشرية بين الأحياء في الفقه للإسلامي د/محمد نجيب عوضين. ط النسر الذهبي للطباعة - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ١٤- حكم نقل الأعضاء من الميت إلى الحي د/محمود محمد عوض سلامة، ط ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ١٥- زراعة الأعضاء الإنسانية في جسم الإنسان، لفضيلة الشيخ عبدالله عبد الرحمن البسام، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، السنة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٥.
- ١٦- زرع الأعضاء في الشريعة الإسلامية، أ.د يوسف القرضاوي، بحث مقدم إلى مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية الثالث عشر، في الفترة من ١٣-١٥/ربيع الأول/١٤٣٠هـ، الموافق ١٠-١٢/مارس/٢٠٠٩م.
- ١٧- زراعة الغدد التناسلية، أو زراعة رحم امرأة في رحم امرأة أخرى، د/ حمداتي شببهناء ماء العينين، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السادسة لمؤتمر مجلس مجمع الفقه الإسلامي، العدد السادس، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- ١٨- زرع الغدد التناسلية والأعضاء التناسلية، د/ محمد علي البار، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السادسة لمؤتمر مجلس مجمع الفقه الإسلامي، العدد السادس، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ١٩- الطب الشرعي النظري والعملي د/ محمد عبد العزيز سيف النصر، ط مكتبة النهضة العربية - ثانية - ١٩٦٠.
- ٢٠- طفل الأنبوب والتلقيح الصناعي، د/ محمد علي البار، ط ثانية ١٩٩٠م - المجموعة الإعلامية - جدة - المملكة العربية السعودية.
- ٢١- العقم عند الرجال والنساء، أسبابه وعلاجه، د/ سبيرو فاخوري، ط دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - خامسة - ١٩٨٨م.
- ٢٢- العقم كمسكلة اجتماعية، د/ ساميه محمد فهمي، بحث مقدم إلى ندوة الجمعية المصرية للطب والقانون، عن طفل الأنبوب، والمنعقدة بالإسكندرية في مايو ١٩٨٥م.
- ٢٣- العلاج الجيني، د/ عبد الهادي مصباح، ط الدار المصرية اللبنانية - القاهرة - أولى - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢٤- علم الغدد الصماء أ.د/ مدحت حسين خليل، ط دار الكتاب الجامعي - العين - الإمارات العربية المتحدة - ثانية - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٢٥- عمليات زرع ونقل الأعضاء، أ. د/ محمد بن أحمد بن صالح الصالح بحث مقدم إلى مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية الثالث عشر، في الفترة من ١٣ - ١٥ /ربيع الأول/ ١٤٣٠هـ - الموافق ١٠ - ١٢ /مارس/ ٢٠٠٩م.
- ٢٦- غرس الأعضاء في جسم الإنسان، مشاكله الاجتماعية وقضاياها الفقهية، الدكتور محمد أيمن صافي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي،

الدورة الرابعة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، العدد الرابع، ١٤٠٨هـ -

١٩٨٨م،

٢٧- المادة الوراثية (الجنوم) قضايا فقهية، أ.د محمد رأفت عثمان، ط

مكتبة وهبة - القاهرة - ٢٠٠٩م.

٢٨- مدى ما يملك الإنسان من جسمه د/ كمال الدين جمعة بكرو، مجلة

المجمع الفقهي الإسلامي، السنة الخامسة - العدد السابع - ١٩٩٣.

٢٩- المسؤولية الجسدية في الإسلام د/ عبد الله إبراهيم موسى، ط دار

ابن حزم - بيروت - لبنان - أولى - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٣٠- موسوعة رحلة الإنسان بين العلم والقرآن د/ عبد الغني خميس، ط

دار الغد العربي - أولى - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣١- الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء د/محمد علي

البار، ط دار القلم - دمشق - أولى - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٣٢- نقل الأعضاء بين الإباحة والتحرير في ضوء الكتاب والسنة، د/ عبد

العظيم المطعني، ط الجمعية الشرعية الرئيسية - القاهرة -

٢٠٠١م.

٣٣- نقل الأعضاء من الحي أو موتى المخ محرم شرعاً، أ.د/ عبد الرحمن

العدوي ، بحث مقدم إلى مؤتمر البحوث الإسلامية الثالث عشر، في

الفترة من ١٣-١٥/ربيع الأول/١٤٣٠هـ، الموافق

١٠-١٢/مارس/٢٠٠٩م.

٣٤- نقل وزرع الأعضاء، أ.د محمد رأفت عثمان، بحث مقدم إلى مؤتمر

مجمع البحوث الإسلامية الثالث عشر، في الفترة من ١٣-١٥/ربيع

الأول/١٤٣٠هـ، الموافق ١٠-١٢/مارس/٢٠٠٩م.

سابعاً: كتب اللغة

- ١- لسان العرب للجمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم علي بن أحمد أبي القاسم بن منظور الأتريقي المصري، ط دار المعارف.
- ٢- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط مكتبة الشروق الدولية - الرابعة - ١٩٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

ثامناً: كتب الفتاوى

- ١- الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ط وزارة الأوقاف المصرية، ط ثانية - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٢- الفتاوى السعودية، للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ط مركز صالح بن صالح الثقافي - عنيزة - السعودية - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٣- فتاوى الشيخ شلتوت - المعروفة باسم (دراسة لمشكلات المسلم المعاصر في حياته اليومية والعلمية) للإمام الأكبر محمود شلتوت، ط دار الشروق - رابعة عشر - ١٤٣٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٤- فتاوى مجامع الفقه الإسلامي في القضايا الفقهية المعاصرة د/مصطفى أحمد إبراهيم، ط مطبعة الصفا والنروعة - أسيوط - مصر - أولى - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

تاسعاً: الرسائل العلمية

- ١- الأحكام الشرعية والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة والتكاثر د/ السيد محمود عبد الرحيم مهران، رسالة دكتوراه من كلية الشريعة والقانون - القاهرة - ط أولى - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٢- حكم نقل وزرع أعضاء الانسان بين الإباحة والتحريم دراسة مقارنة، محمد صلاح الدين إبراهيم خليل، دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة ١٤٣١ - ٢٠١٠.
- ٣- نقل وزراعة الأعضاء دراسة مقارنة بين القانون المدني والفقه الإسلامي، د/ أحمد عبد الله محمد الكندري، دكتوراه من حقوق عين شمس ١٩٩٧.

عاشراً: المجلات.

- ١- المجلة السعودية لأمراض وزرع الكلى عدد شوال ١٤١٥هـ - مارس ١٩٩٥ - يصدرها المركز السعودي لزراعة الأعضاء - ط مطابع هلا - الرياض.
- ٢- مجلة مجمع الفقه الإسلامي الصادرة عن مجمع الفقه الإسلامي، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.
- العدد الرابع - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- العدد السادس - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٣- مجلة المجمع الفقهي الإسلامي الصادرة عن المجمع الفقهي الإسلامي، التابع لرابطة العالم الإسلامي - العدد السابع - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

حادي عشر: المراجع الأجنبية.

- ١- An analysis of one thousand testicular substance implants, Stanley LL, Endocrinology; 6: 787, 1922.
- ٢- Cryopreservation of testicular tissue in young cancer patients, Hovatta O. Human Reproduction Update.; 7(4):378-83, 2001.
- ٣- Donation after cardiac death, Mark C. Aita, SJ., Internet Journal of Catholic Bioethics, 4 (1), 2009.
- ٤- Disorder of male sexual function, Drogo K. Montague, 1988.
- ٥- Germ cell transfer into rat, bovine, monkey and human testes, S.Schlatt^١, G.Rosiepen^١, G.F.Weinbauer, C.Rolf^١, P.F.Brook and E.Nieschlag, Human Reproduction, vol. ١٤ no. ١ pp.144 150. 1999.
- ٦- High-yield embryology, Ronald W. Dudek, ٢nd edition.
- ٧- Historical Article, Injection, Ligation and Transplantation: The Search for the Glandular Fountain of Youth, Nicole L. Miller and Brant R. Fulmer, The Journal of Urology, Vol. 177, p.2000-2005, 2006.
- ٨- Human male fertility and semen analysis, T.D. Glover, C.L.R. Barratt, J.P.P. Tyler and J.F. Hennessey.

- ٩- Human sexuality, William H. Masters, Virginia E. Johnson and Robert C. Kolodny, ٤th edition, 1992.
- ١٠- Infertility: male and female, Vaclav Insler and Bruno Lunenfeld, 1986.
- ١١- Langman's medical embryology, T.W. Sadler, ٩th edition.
- ١٢- Long-term spermatogonial survival in cryopreserved and xenografted immature human testicular tissue. Wyns.C, Van Langendonck A, Wese FX, Donnez J, Curaba M., Hum Reprod.; 23(11):2402-14, 2008.
- ١٣- Man fathers child after testicular transplant, Gaia Vince, 2001. www.newscientist.com/article
- ١٤- Microsurgical Transplantation of Testes in Isogenic Rats: Method and Function١, Marc Goldstein, David M. Phillips, Kalyan Sundaram, George P. H. Young Glen L. Gunsalus, Rosamarie Thau and C. Wayne Bardin, Biology of Reproduction, 28, 971-982, 1983.
- ١٥- Pregnancy after testicular transplant: Importance of treating the couple, Silber, S. J. and Rodriguez-Rigau, L. J., Fertil. Steril., 33:454-455, 1980.
- ١٦- Successful autotransplantation of an intra-abdominal testis by microsurgery, Rossignol G.,

Leandri P., Sarraon JP. , Caissel J.European Urology, 7(4): 243–5, 1981.

١٧- Successful autotransplantation of an intra_abdominal testis to the scrotum by microvascular technique, Sherman J. Silber and Justen Kelly, The Journal of Urology, Vol.115, 452–454, 1976.

١٨- The Intra-abdominal Testes: Microvaascular Autotransplantation, Sherman J. Silber, The Journal of Urology, vol. 125, 329–333, 1981.

١٩- Transplantation of a human testis for anorchia. Silber, S. J, Fertil. Steril. 30:181–188, 1978.

٢٠- Preservation of Male Fertility in Childhood Acute Leukemia, An experimental study addressing novel strategies and putative risks, Hou M, 2007.

٢١- Therapeutic innovation: Ethical boundries in the intial clinical trials of new drugs and surgical procedures, Moore F.D., CA cancer J.Clin. 20(4): 212–227, 1970.

٢٢- Transplantation of testicular tissue into nud mice can be used for detecting leukemic cell contamination, Hou M., Andersson M., Eksborge S.,Soder O., and Jahnukainen K., human reproduction, 22: 1899–906, 2007.